



بازدید شد  
۱۳۸۲

۸۸۲۱

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب مجرم - حاشیه بر شرح ملاح میرزا کریم

مؤلف ۲ حاشیه بر شرح ملاح میرزا کریم

موضوع ۱ - ملاح، داود - ۲ - خواجه جمال الدین محمد

شماره ثبت کتاب

۷۹۱۳۷

۱۱۷۴۲

خطی و فهرست شده

۹۰۲۶

۹۰۲۶



کتابخانه و کتابخانه  
سرپرست ۱۰۰

کتابخانه و کتابخانه  
سرپرست ۱۰۰  
کتابخانه و کتابخانه  
سرپرست ۱۰۰  
کتابخانه و کتابخانه  
سرپرست ۱۰۰  
کتابخانه و کتابخانه  
سرپرست ۱۰۰

کتابخانه و کتابخانه  
سرپرست ۱۰۰

کتابخانه و کتابخانه  
سرپرست ۱۰۰

کتابخانه و کتابخانه  
سرپرست ۱۰۰



[illegible][illegible]

۵  
 ۴  
 ۳  
 ۲  
 ۱  
 ۰  
 ۱  
 ۲  
 ۳  
 ۴  
 ۵

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, possibly a list or a detailed description of items.

والمفهوم من غير استعمال النياض فيه اوسع استقار فيه مجازا وان عين الاول منها كما يقال  
اسد على وفي الكوب بضم الهمزة على افعال الاستقار والاستقار لا فيه  
مجازا ليعبر بالزيادة على ما في العوارف ولا يقال الاستقار فيه يكون  
معنوية معقدة في اللغة وبيان النقل بواسطة هو ان يترتب له الموت بالنيض  
في لزوم النفع لكل منها من فوائدها وسبقا لبعضها على ما هو طرفة العيون في الاستقار  
التي لم يثبت من النياض فيكون الاستقار في العنصر اعني في بعضه يكون في النياض  
الاولى بوجه بواسطة نقل البعض الى الموت ولكن ان يستعمل او لا يعطى النياض في ذلك الوباء  
لا سبق ثم نقل منها الى المفهوم الوباء بطريق المجازي والمرسل بعينه راسخا في بعض  
هذا الاسم بعلقة العيون والخصوص وما في الثاني على تقدير كون الكاشية السورة غير  
على جميع المعطوف عليه والمعطوف على النقل بغير واسطة ما ان رايه بقوله فكان الوباء  
وبناء ذكرنا ونقل بواسطة ما ان رايه بقوله وهو وصف له آه وبيان ان النياض  
مستقل الى الوباء اول ما يجمع اكسره والتسوق الى الوباء ثم منها الى الوباء مجازا  
عللة فيها غير النية اعني المتعلق والمتعلق او المفهوم الوباء سلق الوباء  
على هذا ان النياض وصف له ما ثبت مواهب الى غلبه هو اسم هو اسم فذكر النفع  
واراد الاسم مجازا لعلته على اللزوم لان كل اسم يميزه نفع ولو وجد الإطلاق  
وهذا هو المعنى الموعود بحجبه والواجب ان تورد له كذا وهو وصف له نفع مواهب  
على قوله النياض الوباء والمعنى ان يجوز ان النياض كالعنصر وح يكون وصفا  
على ما في العوارف بان يترتب له الموت بالنيض فيكون في النياض وادارة  
المشبه به ادعا استعارته بان يكتسب كما هو مذموب صاحب الفتح ويكون انبات الفوار  
التي في لزوم المشبه بها استعارته تخليته ويكون ذكر النياض المستعمل معناه  
المتعلق بكونه في ملايات المشبه به وقوته ترشيحاً وح يكون وصفه ملاية وصفاً بغير  
مواهب وما في النياض على الاول الى زوارف العوارف انما في العنصر الى الموتية

7

المواهب

عبدالمجید بن عبدالحق الجبار

المعروف له في كتابه الأول ما هو مذكور في هذا الكتاب







و وجه دفع آن البعث بالارتب علیه فایده لا اله الا الله ان تصید فایده و موضع و ان  
 الاستیقام الاول فان اخاله تعینت لغرض ومع ذلك ترتب علی تلك الافعال  
 فوايد لا یخص **قوله** خص به ذکر من تلك العوارف الهام فتاوی المعارف ان  
 افاضه تلك العوارف علی حذف مضاف و هو ان یل عند التوسیه اول الالهام معنی  
 الملم و الاضافه لیسان و ذلك لان الالهام انما یضی لان یكون فی جملة العوارف  
 التي هی المضافه و الوجه الاول اوجه اذ فی خلاف المضاف و وجه الثاني ان  
 الاستیقام التي هی جعل فیها نسبة یحتمل ان هذا کتاب شرح لمعرف الاول  
 المطلاع اعنی المظهر و مقتضی لمعرف الثاني ان الالهام هو العلوم الخفیة و المعارف  
 الالهیه فلا یذكر فی شرح الكتاب ما هو المقصود بالتحقیق منه صار انما یفهمه من سبیل  
 و انما یذكر فی شرحه فی عطف قوله ان یضی بالترکیز قوله اراد بالخطایا التي تراه اشارة  
 الی بعد التوسیه لان الاول متعلق باصل المراد الثاني بالترکیز علی اصل المراد قوله  
 فانما یضی فایضه من تلك الخفیه متعلق بما راجع لهما و قوله انما یضی فایضه او یضی  
 انما یضی ان لم یضی بالالهام منما هو المشهور و قد صرح فی الحاشیه ما اشار الیه  
 و قال ان لم یضی بالالهام منما انما المعنی فی الرفع بلا استیضاه كما هو المشهور **قوله**  
 عقبه بما یضی علیه ذلك الالهام اعنی موهبة الحیوة فیکون ذکر الالهام متعلق بذكر  
 موهبة الحیوة فی قوله و یضی علیه فیکون موهبة الحیوة تأکید الیه باعتبار ما یضی علیه فلا یجوز  
 عطف علیه ثم عقبه بما یضی علیه هو علی الالهام اعنی رفع الدرجات توقف المعلوم علی  
 علته انما فیکون ذکر الالهام فی قوة ذكره و مقتضی ان یكون ذکر رفع الدرجات  
 بذلك الاعتبار كما انما یضی علیه فاذا عطف علی سبعة فیکون المجموع تأکید او تقرر بالتوسیه  
 ان یضی علیه فیکون عطف المجموع علیها و ما صدق ان التوسیه انما یضی علیه فیکون تأکید ان یضی  
 لا یجوز عطفها علیها و صدق و یكون الرفع كما انما یضی علیه فیکون عطف  
 مجموع ان یضی و الرفع من حيث المجموع علی ان یضی الیه انما یضی علیه فیکون تأکید ان یضی

ارفعه بالرفع و یضی علیه  
 من وقع ذلك فی قوله  
 ان یضی علیه و یضی  
 صحیح

لأنه

الاله

هذا المقام حيث قال ان یضی علیه فایده لا اله الا الله ان تصید فایده و موضع و ان  
 عليها و یذكر انما یضی علیه فایده لا اله الا الله ان تصید فایده و موضع و ان  
 ان یضی علیه فایده لا اله الا الله ان تصید فایده و موضع و ان  
 موهبة الحیوة لم یستعمل فیها رفع الدرجات بخلاف الهام فتاوی المعارف فانه عطف علیه  
**قوله** عطف علیه و التوسیه اراد بالتحقیق الالهام و یضی علیه فایده لا اله الا الله ان تصید فایده و موضع و ان  
 و بعض الافعال و انما کان ان یضی علیه فایده لا اله الا الله ان تصید فایده و موضع و ان  
 یجمع المظاهر فی العالمیه و انما قال الاولی علی العموم لان الله اعلم من ان یضی علیه فایده لا اله الا الله ان تصید فایده و موضع و ان  
 حيث عطف الکلی علی کل الموجودات فایضه مطلق العموم لا العموم مطلقا **قوله** عطف علیه  
 و تأکید ان یضی علیه فایده لا اله الا الله ان تصید فایده و موضع و ان  
 و ما یضی علیه فایده لا اله الا الله ان تصید فایده و موضع و ان  
 جمیع الموجودات الخاصة و جمیع ما یضی علیه فایده لا اله الا الله ان تصید فایده و موضع و ان  
 انما راجع الی ان یضی علیه فایده لا اله الا الله ان تصید فایده و موضع و ان  
 فی ذلك المقدار من العموم و یضی علیه فایده لا اله الا الله ان تصید فایده و موضع و ان  
 الرفع انما یضی علیه فایده لا اله الا الله ان تصید فایده و موضع و ان  
 علی الخصوص فیکون متعلق بما رفعه و یضی علیه فایده لا اله الا الله ان تصید فایده و موضع و ان  
 بالعموم انما یضی علیه فایده لا اله الا الله ان تصید فایده و موضع و ان  
 تمامها فیکون رفعه فایده لا اله الا الله ان تصید فایده و موضع و ان  
 للاولین من حيث المجموع و الیه ان یضی علیه فایده لا اله الا الله ان تصید فایده و موضع و ان  
 العطف علی المجموع الاولین فایضه لا یضی علیه فایده لا اله الا الله ان تصید فایده و موضع و ان  
 الی قوله ان یضی علیه فایده لا اله الا الله ان تصید فایده و موضع و ان  
 الحمد لله هو فیکون انما یضی علیه فایده لا اله الا الله ان تصید فایده و موضع و ان  
 فیها علی ارتباط العید فیکون لفظ الزیادة لان الزیادة انما یضی علیه فایده لا اله الا الله ان تصید فایده و موضع و ان

لأنه عطفها علیها

و انما یضی علیه فایده لا اله الا الله ان تصید فایده و موضع و ان  
 فیها علی ارتباط العید فیکون لفظ الزیادة لان الزیادة انما یضی علیه فایده لا اله الا الله ان تصید فایده و موضع و ان



وهو امر او مشا بالعبادة وايضا باقى الاله وهو قولهم ان عبد الله لا يشترط ان يحصل  
 فيها كونه ان النعم الذي هو متعلق بالشكر هو جيب العذاب الشكر الذي هو جيب العذاب  
 حتى لو كان على الكسالى يشكرهم مع علم من ذلك ان زلال شكر العبد يطهره من العذاب  
 الشكر فلا يتبع معارف النعم وهو ان يتلوا العبد **قوله** ثم حصل على غير الورى وسيد الانبياء  
 نبوه والصلاة على خير برية وخليفة في خلقه وفيه إشارة الى عطف حقيقة طار برية الى  
 خليفة ومن ثم جيب منافع يكون مستوفى والمضى جميع مفاهيمهم الانبياء عليهم السلام  
 ان عليا عليهم السلام سيد الانبياء عليهم السلام ويجوز ان يكون قوله حقيقة مطلقا على خير برية ويكون  
 به لا وصف اعني كونه سيد الانبياء باخره خير برية او من الواقع لاسم العباد والاولاد  
**قوله** وعلى اتباعه اعني على عليهم السلام نبوه او على خير برية وفيه إشارة الى ان الحق عند  
 ان الآل يعني الاتباع وهو من باب جابر بن عبد الله وشعيب الثوري وفيه إشارة الى  
 ان يقع والمرجع عند الثوري والاولاد اعني من اسمهم الجبين وفيه إشارة الى ان  
 وانما ما ذهب اليه ان في رضى وهو ان الآل من رضى وهو المطلوب وهو رضى عن محمد  
 وانما ما ذهب اليه الامام ابو جعفر رضى وهو ان الآل من رضى وهو رضى عن رضى  
 القسم من المالكية ورايها ان الآل من رضى وهو رضى عن رضى وهو رضى عن رضى  
 وهو رضى عن رضى وهو رضى عن رضى وهو رضى عن رضى وهو رضى عن رضى  
 التمهيد وهو ان الآل من رضى وهو رضى عن رضى وهو رضى عن رضى وهو رضى عن رضى  
 واتباعه عليهم السلام الى القول بذلك المقصود الذي هو ارتباط العبادة والتجمل  
 الزميه وذلك لان الشكر وان كان هو الموتر في ذلك الا ان ما فيه كان من رضى  
 على الصلة على النبي والآل عليهم السلام واليه ذهب اصحاب الحديث رضى الله عنهم  
 قالوا لا يشترط العبادة والبناء ولا بعد الصلاة على سيد الانبياء والكرهية الورى  
**قوله** وسيد الصلاة بائنه ان يبدعوا الى افاة من اعيان الوصف يعني ان من هذا  
 يستعمل في مثل هذا المقام في الوصف لعقد التماسيد وان لم يتبين معناه التماسيد

عقد كاتين في مقام الدعاء طابت لك الحال اذ دار الملك الدوار ما اصف الموانع ما طلع الشمس  
 من مشرقها ما دلت الدنيا الى غير ذلك من العبارات التي لا تفيض منها ما التي بيد الله  
 وهم يريدون التماسيد اذ هو اللطيف بتمام الدعاء واستمر ذلك حتى صار مقارفا فيهم  
 التي بيد سيب الوفاء لا تفيض منها الا سيب عقلا عدم كونه ايدى فان قلت خلوها  
 بالان ايدى اذ بال اصد لا يخفى عنه ايدى في هذه الدار والاولى ان الوفاء في الحقيقة التماسيد  
 عقلا قلت خلوها في الحقيقة في الابل وعدم استقراره فيه وذلك انما يكون في الحقيقة  
 والاضطراب وذلك لان يكون في دار الوفاء واليه اشار قدس سره بقوله في رضى عن رضى  
 اخذوا به في رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى  
 وانما انما رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى  
 فان رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى  
 والمراد في رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى  
 الحقيقة من رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى  
 المحقق رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى  
 الحقيقة رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى  
 فيها وفي وصف المطالب بالكمال والكمال بالحق في رضى عن رضى عن رضى عن رضى  
 اليه وقال بعض الافاضل اشار الى حيث قال رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى  
 يعلم في رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى  
 ان مقام المحمد يدل على انه رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى  
 في الاولاد آه رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى  
 انما كونك في رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى  
 ان تكون كذلك في رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى  
 على المطلوب ولا يشبه في ان ما ذكرته ان رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى

عاين على ان رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى  
 عاين على ان رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى  
 عاين على ان رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى







كلتية تضمنته ولا يحتاج تلك الكثرة الى ذلك العلم المخصوص كبراهن حصولها بغيره او اذ كان  
كذلك فعدم احتياج العلم للشيء المنطوق لا ينافي كون المنطق اكرها وان اراد  
ان نظري المنطق يختص من بهيه ويعم صفة هذا الكلب في المنطق فيكون آله في الكلام  
حق والجواب غير دافع له وان اراد ان نظري المنطق يختص من بهيه والعلم صفة في  
الاكتساب محتاج الى المنطق فيكون المنطق آله في الشبهة مدفوعا اجاب به ذلك  
الفاصل **قوله** هو العندشة والجواب العندشة علم بحيث فيمن احوال التي دبر من  
حيث التقدير والى علم بتوابع استخراجها الجملات العددية من معلوماتها وما يتبع الى  
يشتبه اليها علم الزمانات والتماديوم وعلم الجمع والتفريق وغيرها ايضا فيها **قوله** ثم نظم  
ثم الطبعي والاكلي العلم المنطق باوريس وجودا بقدره الانسان وادراة ان كان  
اكر الاكتساب العلم كلها فهو المنطق والافان لا فقه معلوم الى المادة في احد الوجودين  
فهو الطبعي والا فهو الاكلي وما يتبع مع الطبعي هو احكام الجرم والطبعي وغيرهما وما  
يتبع مع الاكلي مما في البينات والامانة ومعلوم العربية الى متر العرف وعلم الاشراق  
والخود والاعيان وعلم الكثرة والعروض وما يتبع عليها اصول الفقه وفروع وعلم التنسير  
والكثير والمبدع وفتح المطالع وتفسير ما يتبع وما يتبع بالفروع المستخرجة من  
اصولها كما فقه بعض الافاضل في انواع العلم واصفها لان الخول عليها لا يكون  
الا علم من العلوم المدونة **قوله** وهذا العجب مثل ما في الجواهر والدرر والى بحسب العلم الى  
بغيره معجزة كثره المتأخر من شدة الدراية ومنفعة من المتأخر من شدة الدراية ومنفعة من المتأخر من شدة الدراية  
او متداخلة من شدة الدراية ومنفعة من المتأخر من شدة الدراية ومنفعة من المتأخر من شدة الدراية  
من شدة الدراية ومنفعة من المتأخر من شدة الدراية ومنفعة من المتأخر من شدة الدراية  
مهم وقصة غير كافي ربه ربه يكون العجب من العجب والتعجب من العجب والتعجب من العجب  
والمرتبطة المطلقين نظر الى مجرد العبارة مع ان الرواية في رفع الشبهة والمرتبطة وقدره  
تأكيد ما سبقه ان رة الى جهة العطف عليه وكذا في سياتي في حقه وتلويح وقدره

بنا كذا ما سبقه ان رة الى جهة العطف عليه وكذا في سياتي في حقه وتلويح وقدره  
في البيان حسن السان فهو عادة ما سبقه بالجمع بيان **قوله** توضيح لما قد مر من كون  
ابن واسن اما وجهه كونه توضيحي فيكون المنطق اكرها وان اراد  
فهو ان الاكتمام مع معرفه بلام متفرق بقدرية المقام فيكون المعنى فيه شافعا في المقام  
وسلام ان الشئ في جميع الاكتمام لا يكون مثل السلم اصلا بل ينافيه واذا كان كذلك لا يكون  
في الابدش من الشئ واقفا اذ لو كان فيها شئ من الشئ لكان ذلك الشئ موصيا للشئ  
الحامل فيكون النفس عند حقيقة متاملة ولا شئ من العلم كذلك فهو ابن العلم  
بجزان يستفاد ذلك التوضيح من قوله بل انوار الهداية لان ما يليه اذ كانت مشبهة  
بالتوضيح في الظهور يكون برأيه اجل واما وجوبه كونه توضيحي فيكون المنطق احسن العلوم  
فهو ان بينه وبين كل واحدة منها موصية بحسن ان ان ورفقة المكان مستقلة  
فيكون احتياجها موصيا لكل احسن ولا شئ من العلم كذلك فيكون احسن  
**قوله** والاكتساب الجملات يجوز ان يكون المراد بالاكتساب اسقام  
الاكتمال الى ما سبقه وفي اذاتها وبالاكتمال ما يتبع عليها من انتقال الذين الى  
غير الطالب او اتمها بالنفس واضطرارها عند توجيهها الى الاكتمال الكاسية  
لما عليها وعند قصد صحيحها من قيمها وبغيره هذا التوجيه شرف وصف العلم بالصحة القيمة  
وكون المنطق تميزها **قوله** ويجري منها مجرى حقايقها يعني ان التحقيق معنى  
الحق ووضاؤه الكفوز اليه بانيه الى الكفوز للحقيقة والحقيقة هي الماهية الموجودة  
في الخارج وليس لميل العلم وقواعده ووجه خارجي لكن بعدد ومنها لها  
وجوبه **قوله** ويجري مجرى الوجود الخارج في قوله قد سسر ويجري الى تلك  
المسائل المدونة منها اي من العلم مجرى حقايقها الى ما يماثلها الموجودة في الخارج  
باعتبار تدونها اشارة الى وجه صحة التفرع عن تلك المسائل الغير الموجودة في الخارج  
بكونه التحقيق التي الى الماهيات الموجودة فيه ووجوبه كونه المنطق مشير الى تلك المسائل







ستة الف من كل كلاس النظر على سواء وايضا في كلا وجهي كل كلام على الوجه البعيد عن  
 العلم وبهذا العتق وان كان المراد بالمواد الجزئية مبادي العلوم المدونة على المبادي  
 التصورية والتدقيقية وكونها من العلوم باعتبار انها رتبة من المبادي والمبادي و  
 الموضع على راي والمعى يعرف بالمتعلق بالانظار الجزئية الواقعة في المواد الجزئية  
 التصورية التي هي معرفة اطراف مبادي العلوم والمبادي التصورية والانظار  
 الجزئية الواقعة في المواد الجزئية التدقيقية التي هي القضايا يستدل بها على المبادي  
 المبادي التدقيقية **قوله** قريب من الحق تعطف التغيير اما ان لم يكن من فلهان يجب  
 المفهوم العلم من النظرية والاما ان لم يكن من فلهان يجب المقام **قوله** وان ذلك  
 يقتضي ظاهرا عبارة الى عبارة الخطية فيما سبق من قوله المبادي النظر والاعتبار و  
 ميزان الحق والافتحار ان مذكر المبادي مع النظر والميزان مع الفكر وتقول  
 عقل نظري لا يعبر بهذا المبادي وكل فكر لا يترن لهذا الميزان بل يعلم الكلام كمنه  
 عكس وقال كما تنبع من هذا على ان الميزان على هذا المبدأ يطبق على الميزان الذي على  
 المفهوم ايضا اي كما يطبق الميزان على المبادي وتقول مذكر من بينها على ان كلامها  
 يطبق على الاطلاق كان الظاهر وليس على الميزان على الميزان ايضا اي كما  
 يطبق على الكمالي وان كان الظاهر من العبارة هذا الاطلاق في هذا النسب  
 ان العكس بل معنى ان يذكر المبادي وكان الميزان فقط كذا قال بعض الافاضل  
 ويمكن ان يجاب عنه بان ذكر المبادي كان الميزان نسبة المذكور وذكر الميزان كان  
 المبادي لرفع التكرار فاجاب التنبه المذكور على وجه لا يكون تكرارا الى العكس مع ان  
 العكس **قوله** بل على ان المقصود بالنظر والفكر شي واحد في هذا النسب الميزان والميزان  
 ببيان على حقيقتهما وكذا التغيير والاتزان كذا في التنبه الى ان النظر والفكر شي واحد  
 مع هذا الفهم بالتميز في الامة كذا في الامة ميزانها كذا في التنبه الى ان النظر والفكر شي واحد  
 الفهم معنى واحد كذا في الامة كذا في الامة وهذا التنبه يقضي تشبيهه في خلاف التنبه الى ان هذا

على من التنبه الى ان النظر ومعنى عدم إمكان الجمع بينهما فيكون كل واحد منهما من الامة الى الامة  
 فيتميز التفرق وليس يترق بمعنى انه مستقل في كل راي من رايه عبارة بعض الافاضل  
 فيكون كل واحد منهما قوله على ان التنبه **قوله** تعطف قوله كل كذا آية انما قال يقرب  
 من العطف التفسير ولم يقل منه لان هذا التنبه ان يكون العبادي روي كان مستندين بالذات في العلم  
 الامة انما تعطف ان بالمفهوم وكذا الاتزان والتغيير والبروز في موضع البطلان والخص في الامة  
**قوله** اي غير ما يترك كدورات الامة ان آية انما التنبه الامة ان بالمعيار في  
 المعنى في كل واحد من العطف للمفهوم استقامة بالكمالية وتبين واعتبار هذا التشبيه  
 دون تشبيهها بالكمالية في العطف كما من على اشتقاق العطف بالسيف وهذا بالنظر الى  
 اصل العطف صحيح والاما بالنظر الى عطفان تعطف على السيف وغيره كذا آية ولا يجوز ان يغير  
 تشبيه الامة ان العطف بالمعيار المحبوبة الى منه ما يترك كدورات الامة ان بالمعيار  
 المعان كذا آية المعطوف الموطوء بها وجهه العطف وكذا التشبيهان مشهوران **قوله**  
 متوقف سورة المدعية يعني ان سورة المدعية واجبة على كل بائع عاقل ووجه مطلق كحيث  
 لا يسقط قيام واحد باع من الباقين بالاجاب والنظر الصحيح متوقف على معرفة الامة ومعرفة  
 الواجب المطلق واجبة بالنظر الصحيح واجبة بالنظر الصحيح متوقف على معرفة المطلق  
 لانه لو لا هذا لكانت الصفات من الصفات يكون سورة المطلق واجبة على كل عاقل بائع  
 بالحيثية التي نسبت وهذا هو المراد من فرض معين والناقشة في بعض المقدمات لا يلزم قيام  
 التنبه والترتيب **قوله** لان آية تشبيه الميزان الى جعل علمها طاعة الله تعالى كما في  
 الجمع والآية وعامة المسألة وفيها مع شيعة او شيعة على اختلاف المذاهب  
 والمدعي التوجه الذي منها ارباب الشريعة ووجهاتهما وكذا كذا في العبادي دارك  
 والى والى كذا في العبادي كذا في العبادي كذا في العبادي كذا في العبادي كذا في العبادي  
 العبادي كذا في العبادي كذا في العبادي كذا في العبادي كذا في العبادي كذا في العبادي

متدبرها او لا يحصل المفهوم



الحفظ فوض على الكفاية اذا قام به واحد فقل من الباقين فكذا ما لا يتم **قوله** والارواح  
 في العلم من حيث قدره في ان لا يزال العلم بوجه الوجه فلا يزال قدره في **قوله** والاول  
 بالتميز من الباقين فوجه ذلك انما هو في القوة فوجهه على ما هو على الخلق  
 والاصحاح ان لا يكون فيه ثم نقلت من الوحي الى الالهيته والاشياء المنفصلة فصار من حقيقة  
 في الاول بالتميز من الباقين ثم استعملت فيما يستخرج من العلم بوجه الفطر على سبيل الاستحالة  
 ثم نقلت من الالحاد الذي هو الطبيعة على سبيل الهي الاصل فيكون نقلها من صفاتها الى  
 الطبيعة على سبيل الهي والحق انما هو بواسطة وفي قولنا انما هو في القوة استهارة  
 بالكتابة وتحويل لانها شبه الالهي بالميزان المتعبد في القوة والاستهارة والكتابة  
 والاداء له به ادعاء ذلك استهارة بالكتابة وانما لها الصور الذي هو من لوازم  
 ذلك فقل ثم وصفنا بالقوة على ما يشبه به وذلك ترشيح **قوله** وتقدم على  
 ولم يعرفه بما علم انما رآه هذا الكلام منه فذكر على ما علم انما رآه  
 فلهذا بعث الله رسوله على تركه فوجه ذلك ان مقتضى انما رآه هذا الاستهارة  
 لم يعلم على الاول اعلم من كلامه قدس سره وانما ان كلام الله السبب الذي لا يشبه  
 في غير المعاني الخلقية وموجهاً لحسن الكلام على ما عرفت **قوله** فذكرنا انما رآه  
 من صفة قوة عديدة من عظمته ان يشابه به صفة هذه القوة فيذكر في كلام الله رسوله  
 صفة على انما رآه قدس سره هذه من ذكر كونه متعدياً وكونه مقتضى في خلقه هذه  
 فان نقلت الى فطرته فبذلك القوة وطرفها خصوصاً من عظمته ان يشابه به رآه  
 قلت قد كنت فيما مضى من الزمان الى هذا الزمان وذلك لان صفته الماض اذا قام  
 بما فيه الماض مثل شئ من حيث فيما مضى في الزمان الماض الى ان يترك ذلك في الماضي  
 فيدول الله الماض خصوصاً اذا قلنا ان هذا الزمان يعبر عنه العرف ومعلوم من  
 الواقع ان هذا الزمان الى ان الذي لم يكن كان آن يشابه به فالحق ان الطبيعة الماضية

ح

بالنسبة الى العرف فبذلك كانت من عظمته ان يشابه به لان السابق عليه كان لا يشابه له في  
**قوله** ومن كونه شأناً له انما رآه سبقه في الشوط الى المستقبل بشأناً لا يشابه له في المستقبل  
 في حاشية هذا الكلام وفيه ان الراكب لا يوصف بالعدد وانما يوصف به المركوب ولو جعل  
 في الشوط مستقلاً بركباً على تقدير صفته الى الشوط وصفه المضاف في كلام العرب يشابه  
 اذا كان المضاف الوقت والمضاف اليه العدد كان العدد وصفاً للمركوب وليس في كونه  
 شأناً مستقلاً حال كون الراكب على راسه انما هو في وقت شوطها وهذا في  
 الاشارة من شوارب الفطن واسطفاً **قوله** سهام الولوج والاعوار به من شوط الشوط السابق  
 فان الامكان في شوطه انما هو في الشوط السابق الى الشوط الذي هو كونه في سرعة الوصول وكان  
 في الفطن من شوطه الى الشوط الذي هو كونه في سرعة الوصول والحق ان سبب  
 على غيره في الحرف ان كانت اشد لوصف غيره في قوة وصفه المضاف فيقول الفطن على  
 احوال من شوطه في وصفه وصفه المضاف في شوطه في وصفه المضاف في شوطه في وصفه  
 الفطن سهم صدره الا ان الشوط الاجمالي **قوله** فانه يشبه به اي جمع في شوطه في وصفه  
 ذلك رآه على من زعم ان شوطه في اي جمع في شوطه في وصفه في شوطه في وصفه  
 فقلنا ان شوطه في اي جمع في شوطه في وصفه في شوطه في وصفه في شوطه في وصفه  
 ان شوطه في اي جمع في شوطه في وصفه في شوطه في وصفه في شوطه في وصفه  
 الى الشوط كالمثل بالنسبة الى الشوط والحق ان الشوط في الشوط والحق ان الشوط في الشوط  
 والحق ان الشوط في الشوط والحق ان الشوط في الشوط والحق ان الشوط في الشوط  
 شئت وشأناً فلا خلاف ان شوطه في شوطه في وصفه في شوطه في وصفه في شوطه في وصفه  
 ان شوطه في شوطه في وصفه في شوطه في وصفه في شوطه في وصفه في شوطه في وصفه  
 الا ان شوطه في شوطه في وصفه في شوطه في وصفه في شوطه في وصفه في شوطه في وصفه  
 اعني ان شوطه في شوطه في وصفه في شوطه في وصفه في شوطه في وصفه في شوطه في وصفه

حاشية  
 على  
 قوله

انما رآه



























۱۰۱

١٥٨

[illegible]











المستحق

۱۰۰

فما بقي من السؤال نظر الى وجهه انما لانه  
سريع الراحه من وجهه لا في شيء من صفاته ولا  
في استداره ولا في انظره انما نظر الى وجهه الال  
طهر



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

هذا هو الحق  
الذي لا ريب فيه  
والذي لا شك  
فيه

بما ان قلت منوع بل على كونه مذكور في كلامه من باب ان **قول** الحق  
ذلك انما يقتضيه من كون مورد الحكم غير خارج وقد وثق به الاتفاق وهو في قولنا  
ان غير مع قول الحق ذلك غير مستحق ولا لاقتضاؤه على المناقبة وهو رعاية  
لحقه بقوله لا يقتضي والحق انما يقتضي من باب انما يقتضي من باب انما يقتضي  
الان لا يقتضي من قولنا لا يقتضي انما يقتضي من قولنا لا يقتضي من قولنا لا يقتضي  
ان يكون الا لا ريب الا ان لا يقتضي من قولنا لا يقتضي من قولنا لا يقتضي  
هذا الكلام فان اراد به التفسير على ما يشهد به حق وان اراد به الاخر ارضى به من كان  
قوت القدر الضروري فكلما هو نوعه بما يشهد به الحق ان لا يقتضي من قولنا لا يقتضي  
يكون رعاية لتمامه فكلما هو نوعه بما يشهد به الحق ان لا يقتضي من قولنا لا يقتضي  
ان يجعل كان المحرور ويؤيد على ان قولنا لا يقتضي من قولنا لا يقتضي من قولنا لا يقتضي  
عالم يقتضي ان يقتضي القلب يدل على ذلك قوله في تعريف الشكوك من حيث هو تعظيم  
كونه متعلما الا ان كان الباعث على التعظيم الظاهري كونه متعلما لا يقتضي من قولنا لا يقتضي  
بعض لان الانعام لا يمكن ان يكون على المحرور وهو انما هو ما ذكره بعض الافاضل من ان  
غير متعلما من قولنا لا يقتضي من قولنا لا يقتضي من قولنا لا يقتضي من قولنا لا يقتضي  
وان طعن في ذلك لا يكون ما ذكره من قولنا لا يقتضي من قولنا لا يقتضي من قولنا لا يقتضي  
التعظيم الظاهري انما هو من قولنا لا يقتضي من قولنا لا يقتضي من قولنا لا يقتضي  
في ذلك في قولنا لا يقتضي من قولنا لا يقتضي من قولنا لا يقتضي من قولنا لا يقتضي  
اولى آية في قولنا لا يقتضي من قولنا لا يقتضي من قولنا لا يقتضي من قولنا لا يقتضي  
من قولنا لا يقتضي من قولنا لا يقتضي من قولنا لا يقتضي من قولنا لا يقتضي  
ان لا يقتضي من قولنا لا يقتضي من قولنا لا يقتضي من قولنا لا يقتضي  
والقوة والقدرية من قولنا لا يقتضي من قولنا لا يقتضي من قولنا لا يقتضي  
فان من العلوم كلها والحواس الظاهرة والباطنة كانت لها اركانها فاذ استقلت

هذا هو الحق  
الذي لا ريب فيه  
والذي لا شك  
فيه

الحق

انفس تلك الالات اذ كانت الحيات التي هي ملاياتها وهي الحيات القورية القورية  
تقتضيها كما يقتضيها تلك الالات والحيات والحيات القورية القورية فاستدلت لان  
يقتضي عليها الحركات والظن سبب مقتضاها الى بعض ارجاءها او سببها الى بعض ارجاءها  
بالجس من الية فكلما هو مقتضى العلوم القورية والحيات القورية فاستدلت لان  
لها القدرات والقدرات القورية القورية التي هي ملاياتها القورية القورية فاستدلت لان  
استعداد القوت وسياق جميع ذلك **قول** الحق انما يقتضي من قولنا لا يقتضي  
في ان الحق القورية اذ استقلت في لازم معناها كالمع والحق والحق والحق  
ان مقتضىها هي اصلها في كل صاحب الحق انما يقتضي من قولنا لا يقتضي  
على اجابته وقال الحق القورية اذ استقلت عن معناها كالمع والحق والحق  
منها على وجهها في معنى راجع كانت الحق القورية والحق القورية فاستدلت لان  
مقتضىها هي اصلها في كل صاحب الحق انما يقتضي من قولنا لا يقتضي  
انما اذا كان مقتضىها كالمع والحق القورية والحق القورية فاستدلت لان  
يمكن لاحد الانعام وهو انما هو مقتضىها كالمع والحق القورية والحق القورية  
والاولى انما كان مقتضىها كالمع والحق القورية والحق القورية فاستدلت لان  
عن مقتضىها كالمع والحق القورية والحق القورية فاستدلت لان  
والحق القورية كالمع والحق القورية والحق القورية فاستدلت لان  
يرجع الى مقتضىها كالمع والحق القورية والحق القورية فاستدلت لان  
انما يقتضيها كالمع والحق القورية والحق القورية فاستدلت لان  
ان مقتضىها كالمع والحق القورية والحق القورية فاستدلت لان  
ان مقتضىها كالمع والحق القورية والحق القورية فاستدلت لان  
ان مقتضىها كالمع والحق القورية والحق القورية فاستدلت لان  
ان مقتضىها كالمع والحق القورية والحق القورية فاستدلت لان

منها



















عزیزم در دل منم از خدا و علامه حاج آقا شیخ رازی در بیست و یکمین کتبخانه خدایم و در حضور شکرگاه بسیار است

[illegible]

كما حصل في تصور القوى بوجه بيان المهنات التصورية فيكون المجد والشكر وغيره ما حصل في القوى  
بيان النسبة بين بعض تلك المهنات مع بعض ما سبق منه وهو ان الاله بهذا التصور  
ايهاين فان محل التصور المذكور في قوله اذا تم هذا التصور على المعنى الاصح فلا الشك ان في كلامه  
وان محل على المعنى الاصح من كلامه الشك لان الاله بهذا التصور يجمع اليه بين الاله  
على التصور بالمعنى الاصح ويحتاج في دفعه الى ان يجعل بين النسبة تكون بينهما انما هو في التصور  
الايهاين في هذا التصور واما عليه ليعلم ان هذا التصور عليه في زمانه بالقلب وهذا الشك  
اما في هذا وجعل هذا التصور ان في كل وجه اليها بين والما هذا جعل ان في ان في المهنات  
وتبينها في هذا الشك والاحتياج في دفعه الى ان قال وكان ذلك في هذا المهنات في الجمع لان الطائر  
وهو لا يريه الا مقدار من الاشكال ما سبق وكان بين المهنات يحتاج الى هذا مقدار ذلك في النسبة  
**قوله** فان في الالهيات في قوة نظرية في قوله على وجعل بعض الالهيات في مراتب القوة النظرية  
او في مراتب النفس بيب تلك القوة على نظر الاله في النفس في هذه المرتبة تاثير بل ما فيها استعدادها في  
فيعمل في غير القوة النظرية في التي تاثير النفس بها استعدادها في العمل في الالهيات في  
استعدادها في غير مرتبة فيها على ان الماده الاستعداد في النفس في العمل واما في الماده في الالهيات  
الماده على الاستعداد في المراتب تلك القوة في الاربعة الالهيات في الاستعداد في المراتب في  
فوق الالهيات في وجه المرتبة الحاصلة ما قبل تلك النفس بالذات **قوله** لان المذكور في قوله هذا  
اكثر من ان المهنات في كتابه على بعض وذكر في الصف الاول من المهنات وفي الصف  
ان في تلك النظرية والاولى ان في كل من تلك الصف الاول مع النفس والاهل في الصف  
ان في تلك النظرية في كل من تلك الصف الاول مع النفس والاهل في الصف  
في قوله هذا الكتاب في الالهيات في كل من تلك الصف الاول مع النفس والاهل في الصف  
في الصف في هذا الكتاب في الالهيات في كل من تلك الصف الاول مع النفس والاهل في الصف  
انما في تلك النظرية المذكورة في الصف الاول انما في تلك النظرية المذكورة في الصف الاول  
**قوله** فانه في كل القوة العقلية الاستعداد في كتابه في الصف الاول في الصف الاول في الصف الاول

الحمد لله الذي

۱۳۳۳

[illegible]

الاعلام

المجلد الثاني



[illegible][illegible][illegible]











در حال حاضر برای رفع بوی نامطبوع از آب آشامیدنی

الديب بوزراه من اجله في توانك ديوانه را و اما كوشش نيافت ضرر كشته فويسين را ايا كه زكرا مودود و الصفي آهوت

لا ينفك عن قوله في بعضهما في الواقع انتهى معنى الالزام ان يذكر غبطته الى وادعفت هذا  
 في قوله في قوله ان هذا هو اعتبار المراتب الاربع بالحق الى كل نظر غير سديد لانه لم يرد  
 يكون الانسان مدعى من مرتبة العقل الميول الى وهو غير عاجز وغير مناسب كلام الله وهو قوله  
 الى كان الانسان في هذه الخطوة المرتبة الاولى والاربع العقل المرتبة الثانية كما اذا انتهى الى  
 النفس ستر في مرتبة العقل الميول الى التي هي في زمان الطولية الى مرتبة العقل بالكلية وكذا  
 الى ان العقل الى مرتبة العقل بالحق فاما سبب الالزام بالحق الى كل نظر وان غبطته  
 المستند بان بعد النفس هذه جميع النظريات هذا هو ذلك لان ما ذكره من ان هذه المراتب  
 يتبعها يمكن الى كل نظر ليس كلاما لا يمكن بعده بل هو بيان لما هو المطلوب في تلك الشهادة  
 كما عرفت وايضا ان اراد هذا الكلام يكون الانسان مدعى من مرتبة العقل الميول الى عدم  
 حصول باقي المراتب كما هو الظاهر كلامه في مجموع وان اراد به عدم فعل من هذه المرتبة  
 مدعى من كلامه في قوله في الالزام في سوا سبب العقل الميول الى ان لم يتم وهذا الظاهر  
 ملازمة كلامه في قوله في الالزام في سوا سبب العقل الميول الى ان لم يتم وهذا الظاهر  
 ان قوله في قوله في الواقع انتهى معنى الالزام ان يذكر غبطته الى وادعفت هذا  
 في قوله في قوله ان هذا هو اعتبار المراتب الاربع بالحق الى كل نظر غير سديد لانه لم يرد  
 يكون الانسان مدعى من مرتبة العقل الميول الى وهو غير عاجز وغير مناسب كلام الله وهو قوله  
 الى كان الانسان في هذه الخطوة المرتبة الاولى والاربع العقل المرتبة الثانية كما اذا انتهى الى  
 النفس ستر في مرتبة العقل الميول الى التي هي في زمان الطولية الى مرتبة العقل بالكلية وكذا  
 الى ان العقل الى مرتبة العقل بالحق فاما سبب الالزام بالحق الى كل نظر وان غبطته  
 المستند بان بعد النفس هذه جميع النظريات هذا هو ذلك لان ما ذكره من ان هذه المراتب  
 يتبعها يمكن الى كل نظر ليس كلاما لا يمكن بعده بل هو بيان لما هو المطلوب في تلك الشهادة  
 كما عرفت وايضا ان اراد هذا الكلام يكون الانسان مدعى من مرتبة العقل الميول الى عدم  
 حصول باقي المراتب كما هو الظاهر كلامه في مجموع وان اراد به عدم فعل من هذه المرتبة  
 مدعى من كلامه في قوله في الالزام في سوا سبب العقل الميول الى ان لم يتم وهذا الظاهر  
 ملازمة كلامه في قوله في الالزام في سوا سبب العقل الميول الى ان لم يتم وهذا الظاهر

الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وجلته

الاصم

سمو قوتی و حسن ان  
لا یومد آه

54

[illegible]

الشيخ الفاضل الميرزا محمد باقر  
المرعشي النجفي قدس سره  
في شهر ربيع الثاني سنة 1285  
الحمد لله

دریغ الحسام



به جلالت از دوست نظای باز کردن خردمان دادن در قفسه باز کردن حوکانی همچون زبانت پیدا نمودن شایسته در کار کردن

والمعروفون وابتدئتموهن في علم الله ودار الآخرة وبعثت من الله فيكم نبياً وكنتم من الأمم السالفة

[illegible]

حاشیه

১৯৩৫

Handwritten notes in Arabic script, likely a continuation of the text or a separate entry, mentioning "الملك" (the king) and "الوزير" (the minister).

[illegible]

المطالبه ان اراد المدعى على  
المطالب ان يوصل فلا يمتنع حصول  
المطالبه



کرمکرم

برهان

عبدان صاحب خلق الاسلام

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

[illegible]

المقبرة رقم

جلد











والى صخره الثاني احم

الحمد لله الذي  
 جعل العلم نوراً  
 والكتب كنزاً  
 والكتب كنزاً

الحامد من المومنين كان  
ذلك جبابا لها مطالع  
السيار انما تنقذ الوالد  
وتعرف من

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً

قائم  
الى الحكيم الطوس

آب کدو کنی  
کدو معطر























۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

م في الموضع المذكور الكلام







Handwritten text in Arabic script, likely a signature or note, located at the bottom of the page.

مستند

۱۱۱

22

1910



14

**قوله** والمصدق العلم كالتقيد في الذكر على المعارف الآتية حيث قال هذا مختص في العلوم الحقيقية  
والمعارف الآتية أو بما يتوصل اليها تلك المعارف لما قاله من كونه في الحاشية قوله فانما نثبت  
بالكمالات والمعارف على ذاتها وصحتها وعكس الشئ رحمه الله حيث قال فهذا مختص بالمعارف  
بالآتية والعلوم بالحقيقة نظر الال ان كل السبيل التي هي مدرجات المعارف مستقيمة  
بالذات لانها عند وجود الكمالات والمعارف وهو على كل الكمالات التي هي مدرجات  
العلوم قاله من كونه في الحاشية يعني ان مدرجات المعارف مستقيمة على مدرجات العلوم  
سواء هي عين أو كونه من كونه القديم والتأخير في كلام المفسر من على اتصال ذكره رحمه الله  
كلام المفسر وتوصل العلوم في كلامه على مطلق الازدواج والمعارف على اوزان السبيل  
وهذا اتصال الفصول الاتصالات انما في المذكورة كلام المفسر كان التفسير القديم والقديم  
في كلام المفسر الاتصالات الى زيادة نصية كتاب الالابيات المستفادة من ذكر انما بعد  
العلم والبرهان من كونه في الحاشية حيث قال وكلام المفسر انما في قوله وانما بعد  
العلم قباله على اطلاع وطوره ويكون ذكر المعارف في قوله قبل ذكر الخاص بعد العلم بتفصيل  
رحمه الله لان مسائل هذه الفنون تظهر بها الحق العقلية في باقي الاشياء انه يجوز  
ان يكون مراده رحمه الله مسائل هذه الفنون او انفسها العقيدة فيكون مقصوده تشبيه  
على السبيل بالانوار ويجوز ان يكون مراده رحمه الله مسائل هذه الفنون انفسها الغريبة  
ويكون مراده قبوله يظهر بها انه يظهر بها على خلاف صفات مع يكون مقصوده تشبيه  
السبيل بكونها تشبيهها بها التي هي الاسرار المستور تحت الانوار بالانوار  
الوجه الاول وان كان اوفق لطاير هذه العبارة واعتد عن التكلف وهو الذي جعلته  
على كل كلامه رحمه الله لان الوجه الذي اشبهه بما ذكره رحمه الله بعد ان مر قوله والابواب  
بما اشبهه بظلاله السبيل وانسراها الى ان الصالح من انوارها في قوله انوار  
فمن هذا القول السبيل في انوارها وانسراها الى ان الصالح من انوارها في قوله انوار  
وجه تسليم اول الكلام وانما فان قلت لم يعبر رحمه الله بالسبيل في الصالح وتشبيه

نظمی











والله اعلم  
صورة غير متناهية  
ملائكة

كان في المجلد  
عصر الصور العتيقة  
منه فكل من صور الى ان  
كان عصر في الصور  
التي هي في الصور كان  
في الصور العتيقة

لعل الشريعة تصفو بهاد محمد  
 واصل الامانة سلم لان الحق  
 اود ان ان الشريعة  
 بياقته والعلم اود ان صلاح  
 على كبره في الدنيا  
 اذ كانا معا بما يابا  
 معلوم

التوضيح الاول

الاولى

٢

وقسم القسم

وہی اللہ تعالیٰ ہے جس نے ہمارے لیے اس کتاب کو لکھا ہے۔

خط المصمم

۱۰۰

وغيره من المصنفين

1897-1898

11















باز واصل

[illegible]

و ان شئت الحكم النضر عا و العبد المذنب  
الحال انك في شرع الارسال تحق























منها على آخرة لعل ان بالتي تخرج من هذه المسألة على السبيل الذي هو  
 فان بالتي تخرج من هذه المسألة على السبيل الذي هو  
 انفسه على كل حال ان اجبر التقدم باعتبار انفسه على السبيل الذي هو  
 متقدما على مطلبه على السبيل الذي هو متقدما على السبيل الذي هو  
 قد سكره من انفسه على السبيل الذي هو متقدما على السبيل الذي هو  
 اكسبه لا على السبيل الذي هو متقدما على السبيل الذي هو  
 مشكل هذا ما قيل عليه قد سكره في هذا الكتاب من ان السبيل الذي هو  
 ومن على السبيل الذي هو متقدما على السبيل الذي هو  
 سبيل السبيل الذي هو متقدما على السبيل الذي هو  
 في الحجة على السبيل الذي هو متقدما على السبيل الذي هو  
 على السبيل الذي هو متقدما على السبيل الذي هو  
 ولو حل مطلبه ان قد سكره من انفسه على السبيل الذي هو  
 على صورته السبيل الذي هو متقدما على السبيل الذي هو  
 الخطية المطالبة بما اكسبه لا على السبيل الذي هو  
 انما عليه اراد بها التفورات السبيل الذي هو متقدما على السبيل الذي هو  
 على السبيل الذي هو متقدما على السبيل الذي هو  
 سوف حصل لها على في الواقع انفسه على السبيل الذي هو  
 بطرق غير ربيبة الاتساع في السبيل الذي هو متقدما على السبيل الذي هو  
 ان التي ان بت الاتساع ثابت كبت والتي ان بت الاتساع مع  
 ان الدفع ليس امرنا بالحق من الامور السبيل الذي هو متقدما على السبيل الذي هو  
 الدس ذكر ما قد سكره لانه اخر بيان ان الكلام السبيل الذي هو متقدما على السبيل الذي هو  
 لا شك ان الكلمات ثابتة اي موجبات خارجة عن الاقوال والامور  
 ان بت الاتساع ثابتة والبراد المذكور من هذه المسألة المذكور من قول اللورد

هذا هو السبيل الذي هو متقدما على السبيل الذي هو  
 هذا هو السبيل الذي هو متقدما على السبيل الذي هو  
 هذا هو السبيل الذي هو متقدما على السبيل الذي هو  
 هذا هو السبيل الذي هو متقدما على السبيل الذي هو  
 هذا هو السبيل الذي هو متقدما على السبيل الذي هو  
 هذا هو السبيل الذي هو متقدما على السبيل الذي هو  
 هذا هو السبيل الذي هو متقدما على السبيل الذي هو  
 هذا هو السبيل الذي هو متقدما على السبيل الذي هو  
 هذا هو السبيل الذي هو متقدما على السبيل الذي هو  
 هذا هو السبيل الذي هو متقدما على السبيل الذي هو

صور على السبيل الذي هو متقدما على السبيل الذي هو  
 انما راد على ذلك رد المسألة الى اصلها لانه لا امر اخر  
 لغيره لانه باعبار السبيل الذي هو متقدما على السبيل الذي هو  
 بالوجود الذي من شأنه ان يكون طرعا لا يصادف بالوجود لانه يكون موجودا بالوجود  
 نطقه بالحارج من كون خارج الدفن طرعا لا يصادف بالوجود لانه يكون موجودا بالوجود  
 كسبته والصوره على وجوده لانه يكون موجودا بالوجود لانه يكون موجودا بالوجود  
 قد سكره من انفسه على السبيل الذي هو متقدما على السبيل الذي هو  
 هو لو لو فرض ان تلك الكلمات موجودة حاصلة من انفسه لانه ان وجوده  
 الحارج موجود على وجوده المطبق على الدس على السبيل الذي هو متقدما على السبيل الذي هو  
 من الحجة المذكورة على قولها في ما سكره ان ما ذكره كلامه يحل بغيره بالانكشاف  
 اللذين من شأنه ان يكونا شارة لانه اصالة احداهما لاخر من قولها في ما سكره  
 بناء على نية الايم من الموجود في الدفن وقد توقف احداهما على الآخر  
 بالمرس للوجود في الخارج كذا ذلك وقد كان من ان الوجود الخارج من مطلبه على  
 ما سكره الاشارة في الخارج وان لم يكن موجودا في الوجود مع لا يحتاج الى السبيل  
 هذا هو السبيل الذي هو متقدما على السبيل الذي هو  
 السبيل الذي هو متقدما على السبيل الذي هو  
 مما هو السبيل الذي هو متقدما على السبيل الذي هو  
 السبيل الذي هو متقدما على السبيل الذي هو  
 السبيل الذي هو متقدما على السبيل الذي هو  
 السبيل الذي هو متقدما على السبيل الذي هو  
 السبيل الذي هو متقدما على السبيل الذي هو  
 السبيل الذي هو متقدما على السبيل الذي هو  
 السبيل الذي هو متقدما على السبيل الذي هو

انما السبيل الذي هو متقدما على السبيل الذي هو  
 انما السبيل الذي هو متقدما على السبيل الذي هو



البادى البعيدة وحيث انما العلم الى القوة والتمتع بما يثبت انتقام كل منها الى القوة  
 فالسخرى والبيوت فان قيل انما يثبت في العلم انما العلم ان هذا الكلام حاله وقوع  
 له في نظر الحاضر لان الابدان المذكورة مع العلم في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 عادة بيان الحجة لعلها لا يثبت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 الحجة من العلم المذكور لا يثبت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 والتمتع بالاجابة مع ان الكلام المذكور لا يثبت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 بوجه آخر يا باه الغام لعدم علمه بان من العلم ومن العلم بالاجابة في كل وقت في كل وقت  
 ان لا يثبت من العلم بالاجابة في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 سوي الى العلم في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 من العلم في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 الى آخره فعلم انه ليس بوجه من العلم المذكور لا يثبت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 لانه قال لا يثبت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 بوجه فلو كان المراد ان لا يثبت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 من المراد ان لا يثبت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 للواقع في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 بالاجابة في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 الصدق بالاجابة في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 اثباته في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 الى العلم في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 على ما لا يثبت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 لا يثبت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 وذلك لانه في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 الحجة ولا يثبت ان ما لا يثبت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت

والله اعلم

المتكدر في بيان الحجة من العلم ان هذا المتكدر لانه قدم اذ هو هذا واستمر في بيان  
 الوجه وان كان في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 على العلم في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 الى القليل لان المراد بالمتكدر ان ما لا يثبت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 بعد اخرى وفي صورة التعميم ذكر ان في صورة التعميم في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 الوضع في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 لما كان آخر ما يثبت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 توجب ان لا يثبت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 على الصدق في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 تلك الحجة في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 رجوعه ذكره في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 آخر ما يثبت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 بالعلم في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 فان لما يثبت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 الصدق في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 بالعلم في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 المتكدر في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 الى العلم في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 حجة المتكدر في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 مدخل في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 كونه في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 سببها في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت

والله اعلم

ان الله اعلم  
 نعم ان الله اعلم  
 نعم ان الله اعلم







في حق الله تعالى لا يخلو عن العلم والقدرة  
والقدرة لا يخلو عن العلم والقدرة  
والقدرة لا يخلو عن العلم والقدرة

نظر الشايق والصق العام لانه مقام عال من هو المسمى بالوجود في ابيان مقدم  
على الادراك الجامع الحكم لا يتناول التصديق على من من الحكماء والامام اصلا  
يعني ان التوفيق المذكور على ما هو الباطن ومن ليس من من دخول في الوجود ولا جامع  
لشي من افراذه ومن هو هذا في المنع لان الجمع اكرت من الادراكات الاربعة  
اذا كان مجامعا للحكم او داخل في ما هو المشا ومنه ينعض افراد الحكم على من  
الامام داخل منه وايضا ينعض على كل من حكم في هذه العبودية ان ادراك جامع الحكم  
بعض افراد الحكم وعلى من ينعض الحكماء داخل في فعله وان الحكم على من هو مصادره  
الصدق على من ينعض الامام هو كوا سبب فاما لان اليقين في التوفيق لا يكون بالجامع  
خارجا عن الادراك الجامع والحكم على ما هو المشا ومنه فانه لا ينعض النقص  
عما هو المشا ومنه وانما هذا انما ذكره ذلك انما ينعض التوفيق لا ينعض انما على  
مكتب بضمير من اسرار الاصوات وادراك التوفيق على ما هو الباطن ومنه معلوم قوله  
المدعى على كل اوله ومنه ينعض الحكم على حال المراد فانه لا ادراك على ان يكون  
الحكم لا ينعض على من ينعض الحكم على من ادراكه ومنه ينعض الحكم على من  
هو الحكم على ان ادراك الحكم على من ينعض الحكم على من ينعض الحكم على من  
الصدق ولا نادراك الجمع على ما هو الباطن ومنه ينعض الحكم على من ينعض الحكم  
واسطة وهذا هو ادراك مجموع العلم وقد ان ادراك العلم كذا كذا بل هو كذا  
حكمة وموظف والمبدأ قدس سره في الحقيقة النبوية عنه ومن قوله هذا الحكم فان  
الحكم على السادة والذوات والجموع ثانيا وبالعوض فليعلم ان يكون انما هو الحق  
الحكماء قدس سره في الحقيقة النبوية كذا كذا فانه لا ادراك العلم كذا كذا بل هو كذا  
الحكمة لا ينعض الحكم على من ينعض الحكم على من ينعض الحكم على من  
ان لا ينعض الحكم على من ينعض الحكم على من ينعض الحكم على من  
الحكم انما ينعض الحكم على من ينعض الحكم على من ينعض الحكم على من

في حق الله تعالى لا يخلو عن العلم والقدرة  
والقدرة لا يخلو عن العلم والقدرة  
والقدرة لا يخلو عن العلم والقدرة

الحكم ادراكا وبه يتبين انما كان خلا فنيماج الى القوة الواسطة وادراك نسبت الى حد  
وليه الطرف الاخر اليه انما الحكم ولا شك انه انما على الصدور والسطح لكل واحد  
ولا اسمن منها هذا المعنى الاول في حال مجموع الصدور والسطح من حيث ان يكون الحكم وهو  
له من ينعض بها وهذا المعنى الثاني يعني ان التوفيق المذكور وان لم يتناول  
شي من افراد التصديق على من من من جبر الامام والحكماء فلا ينعض لانه  
يتناول ما هو المحور في الحدودية عندنا من وجه التصديق على من من من من  
على من هذا الحكم وهو الحكم على الحكم على الحكم على الحكم على الحكم على الحكم  
ثالثا لم ينعض الامام والحكماء لم ينعض من يكون الحكم في خارج من الصدور على من  
مع كونه اي الصدور من من موصوفا لصحات الحكم وذلك امر مستبعد جدا ان يكون  
هذا الصدور على ان يكون الصدور ليس الحكم او ادراك الحكم واعطاء لا خارجا عنه  
وقال لما في هذه الاصل على ان هذا مناقشة منهم في الاصطلاح بالاشتداد  
ولا يكون مناقشة في كل الحكم ان يصطلح على ما يتبعه بعد ان لم يكن مانع من عند  
العلماء النور ولا يجوز في اعراض مناقشة الا على من لا ينعض الحكم على من  
قسم الى المراسل والكان اثبات من ينعض الحكم على من ينعض الحكم على من  
ذات السوي العبارة المحمودة هي ليست بمناقشة اثبات هذا المطلب لا على ما بعد  
عن من هذا الصواب بعد لم ينعض الحكم وجعل الطرف الحق في الحكم مستورا الى  
متعلق حصل لا محذور ما ينعض بها مع ظهور دالة الطرف عليه لماعت من مذكور  
المعصوم لا على ما بعد لا ينعض لا على ما بعد لا ينعض لا على ما بعد لا ينعض لا على ما بعد  
لقد اوردوا في هذا معناه اذ مع كونه متضمنا الى من ينعض الحكم على من ينعض الحكم  
معتقد عليه من لا ينعض هذا المعنى من الطرف المذكور ولا ينعض على من ينعض الحكم على من  
يكون الطرف المتعلق به في الحقيقة ولو فهم المتعلق من مجرد الطرف او من من التوفيق  
سواء كان من صلا على ما هو صلا على ما هو صلا على ما هو صلا على ما هو صلا على ما هو صلا  
ما ذكرنا حيث قالوا ان الطرف المتعلق به في الحقيقة ولو فهم المتعلق من مجرد الطرف او من من التوفيق

لما في من











الحمد لله

في طار حادثة حتى تصعد عليه ان قد خفاً، ولما كان الظن من كل وجه ان المراد  
بالحال الادراك الماحض بعد قيام البرهان المتعارفة للحالات السابقة من الحكم فخطاها من  
الماحض بعده حقيقة والحالات السابقة حاصلة قبله وان كان يصرف على الجميع من  
حيث هي انها ليست حاصلة قبله وانما هي حاصلة بعده وكان الظن من قوله  
رحمه الله قد خفي الادراك الماحض مع الحكم اثره لما اراده بالاحالة الادراك  
الى حال بعد البرهان فنظر الى الظاهر وكان ينبغي بيان الاول قوله في الحكم  
عرفت سابقاً وثابتاً قوله رحمه الله سميت بقدر ما فاق الحال الادراك المتعاقبة  
بالصدق عند المتأخرين من الحكم ان الحكم من الادراكات الاربعة لا الحالت  
الركب البسيط التي هي الحكم فسر وسر، هذه الكيفية لا ادراك بالاحالة الادراك  
الركب صرفاً لكنهم السابق او الاخر عن ظاهره مستحسناً لما في التسمية  
الواحدة بتقدمه دون الاول فان فيه نوع خفاء وقد كشفنا عن عدمها  
وانت جبر ان قوله رحمه الله سميت بقدر ما فاقه برون تعجبه بقية المتأخرين  
لا يدل على المراد وكلامه رحمه الله مطلق عن هذا السقيط فليكن هذه حرية والله  
ابيض واغالب القرب الواحد من قوله فيما بعده جوابه ان المصنف اراد ان القيد مجموع  
الادراكات لا ادراكه قال رحمه الله ويقيد الحكم بالنفي والاثبات لا يخرج القيد  
اي لا يخرج الحكم السقيط لا لا يخرج الكرم السقيط فانه ليس بدليل على الحكم ولا  
قدس سره بقوله فان ادراك المركبات السقيطة الى والمراد بالحكم منها ما لا يستلزم  
ادراكه في شيء الى آفراحه من كون تلك السقيطة حرة او ان كانت ثابتة او متغيرة  
وحل الحكم عليه خلافاً لاصطلاح علي القوم ولا ضرورة في كلامه بل على الله ان يكن  
ان يقال قوله في اثبات تبيين وتفسير الحكم لا يقيد ولا يفسد ان كان ادراكاً كالمركب  
الحكم ثبت في اثباته و مع كون المراد بالنفي ادراك ان السقيطة ليست بالثابتة والاثبات  
ادراك ان السقيطة وافقه هناك لا يخرج القيد فيما يجب لاصطلاحه وحل ما ذكرناه من كون  
المراد بالنفي الحق والاثبات المذهب و مع كون قوله بالنفي والاثبات متعلقين بالحكم ولا يخرج

الحزب



ان هذا لا يخلو اذا اعتبرنا الحكم كالاخر فيخرج الحكم لان في كل ما يخرج العبدى والاشارة في  
كله قد يكون حقا فان ادرك الحكم بالاشارة العبدى بالاشارة العبدى  
فلا وجه للاقتضار على التوضيح لا فلاح العبدى  
يخرج عليه في ضمن افراده التي بعضها بهذه العبادات وهذا السجود وبعضها بتواضعه وبعضها بعبادته  
اخرى وبعضها على المذمومة والسيئة وبعضها على الخصال النافعة وبعضها على ما يوجب الحكم  
على سبيل التوزيع بعضها مختص بعبادة دون عبادة وبعضها ببعض وبعضها ببعض  
دون توجب وبعضها ببعض وبعضها ببعض وهذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا  
التعريف والتبويب والحال هو جوهري هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا  
حكما يتكشف عليك حكمة أعمال الكلية التي هي في كذا في العمل كذا في العمل كذا في العمل  
عليك حال التبيين والحال هو جوهري هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا  
الاولى مختص بالاشارة من توجيه التبيين في هذا الاشكال في توجيه التبيين في هذا  
افتراق التبيين في هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا  
الذي يبين وهو ظاهر وجوهي في هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا  
التوجيه لا يخلو من هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا  
الى هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا  
على سبيل التوزيع في توجيه التبيين في هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا  
على سبيل التوزيع في توجيه التبيين في هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا  
الحكم وهو ظاهر في توجيه التبيين في هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا  
المقدوم في توجيه التبيين في هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا  
ادراكه في توجيه التبيين في هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا  
في توجيه التبيين في هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا  
عائده الى توجيه التبيين في هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا  
المستفاد من توجيه التبيين في هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا

جوهري

والاول وهو قوله تعالى على ما سئل من ان الحكم لا يخلو من الاشارة الى لعل ما هو المقصود عند الادراك  
عنده فعل وجوه التبيين في الزمانية في قوله ما ذكره رحمه الله من الجواب في  
على كل وجه على الزمانية بل عليها على معنى ما لا يتم من الزمانية والذاتية من الجواب لان كلام  
المختص من معنى كل وجه الزمانية والجواب يتم ما قال في حصر من معنى الجوهري في  
الحاصل لا يسلم في العام فلا بد من كلامه رحمه الله على انه في كل وجه على الزمانية لان في  
ما كان الظاهر من الجواب في الزمانية فلا بد من كلامه رحمه الله ان كل عليها في الاطلاق  
بان قال لعل مع معنى كل وجه في الحقيقة لا مع معنى كل وجه في الحقيقة لا مع معنى كل وجه في الحقيقة  
الزمانية التي هي في الحقيقة لا مع معنى كل وجه في الحقيقة لا مع معنى كل وجه في الحقيقة  
احد الطرفين او السجود في هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا  
واما بالذات فان كل وجه في هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا  
مع حصول الحكم واما في هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا  
مهما استقصى بارجح صور اخرى في هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا  
مخصوصا وكذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا  
ممكن في هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا  
الاغراض وما حصل من ان مراده رحمه الله في هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا  
السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا  
الادام مع الحقيقة فلا يسأل في من جهة الحكم ولا في الاشكال في هذا السجود في مقام هذا  
انما هو في هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا  
كصاحب الكشف وانما هو في هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا  
وذلك ان عدم في هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا  
الحال هو جوهري في هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا  
كما هو في هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا  
المتبينة في هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا السجود في مقام هذا

يزيد في

الاول



[illegible]

يا ابيسول

الكتاب عامه وصف لا يذكره ليس فيه  
ملاحظة

بأنتم فيها لا تلك القليل من المفسرين  
وذلك الضال المفسر الذي هو المفسر في  
الواقع في رأي هؤلاء الأبرار  
عدم صدور قوله كما يقولون

شيع و انفاه ان الحق ما يصدق عليه العلم الصادق على العلم لانه علم وهو ظاهر  
ان قال بكذا استقصا على المراد و صدق الشيء على الشيء اعم من ان يكون نظري لا يجاب  
او السلب وكان اصل التركيب بكذا يصدق عليه العلم اعم من ان يكون نظري لا يجاب فنفذ  
العبارة بخلاف العلم استقصا عند سانه ثم حذف حرف الجر عن اعم و هو يحسن من ان  
ان ولكن ان سال كل علم هل في الصدق ح معنى فيصنف الاوى لانه التركيب  
ما يصدق عليه بانه ان الحق هذا استمر لاداءه من قوله والخرج المركب ما صدق عليه العلم  
عالم يصدق عليه يكون على العنصرة و بيان ذلك الدعوى كما يظهر من التمرين ان هذا  
مركب ما صدق عليه شيء وعالم يصدق عليه ذلك الشيء او كل ما كان كذلك لم يصدق  
عليه ذلك الشيء فالخرج المركب من الصدقات اثنان اولهما ان يصدق عليه العلم و قد بحث  
لان على الكبرى بمعنى التركيب ما صدق عليه الفرد كالاداء وعالم يصدق عليه  
كالاشياء يصدق عليه الفرد كذلك المركب ما صدق عليه الجوهري وعالم يصدق عليه الجوهري  
انما يصدق عليه انه جوهري لعدم احتياج المركب الى خارج يتفرده بهذا الشأن الا ان يصح  
فكسره في حواشي شرح القاضي ولهذا قال في حواشي شرح الرسالة المركب من  
وسايل يانه لا يلزم ان يكون بحث يصدق عليه ذلك الشيء و حمل قوله لا يكون على علم  
لا يلزم ان يكون بحث يصدق عليه ذلك الشيء و حمل قوله لا يكون على توفيق من مادونه  
بما لا يكون جوهريا مادونه في حواشي شرح الرسالة و لا يرد عليه السمع المذكور لاداء  
بما انما كما لا يخفى على ذوي الفهم و بيان ذلك الدعوى بوجاهة و هو ان يقال  
اذا لمكان على التقادير التوهم ان معنى الكيف والشئ والاشياء على ذات  
واحدة تقع ورود السمع عليه لاذ يصدق على الكل يستلزم الصدق على الجزء فاما  
الكل والجزء بالوجود كما يحسن في لاداء التوهم المذكور اذ لا يستلزم الصدق  
بما لا يوجب الاشتراك في الحكم فالجواب ان الحكم في الظاهر ان الجواهر  
الشيء الذي هو من الاشياء كما يتبين من كتاب الاصول والاشياء في الحكم عند التام  
لا ادراك كلف يضمن تطبيق في التوهم على نفي كون الحكم عند تحقق ادراكه والجواب











لا مشيئة الا بمشيئة المصور في المصدق لا في غيره

المستطيل

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة  
والصالحين من عباده المخلصين  
والصالحين من عباده المخلصين

التقديري وجدانكم لانه لم يصدق انكم موجودا اذا وجد انكم وجد التقديري اذ  
 لا شرط في عدم انكم لان عدم انكم معتبر في نفسه في الحكم من وجوده وعلى التقديري  
 اذا وجد التقديري وجد انكم لانه شرط في صدق الحكم بوجوده ووجود التصور ووجد  
 التقديري اذ لا شرط له بوجوده وانكم وجوده هو نفس شرط لوجوده والظاهر من عدم  
 الحكم في صدق الحكم من وجوده واجتماع التقيضين على هذا التقدير متعلق بالتقييد والاشتراط  
 المذكورين متعلقا بالماضي واما قوله ان قبل الحس مع لزوم التمسك بالتقديري والاشتراط  
 الذي يتبعه من اعتبار عدم انكم في التقديري اذ وجد انكم بالتقديري بالتقديري  
 يعني ان لم يلزم ذلك منه وانما يلزم لو كان عدم انكم معتبرا في التقدير وليس كذلك بل  
 المعتبر فيه عدم حصول التصور مع انكم معتبرا في نفسه وانما شرط عدم حدوث الحكم بالتصور  
 معاشرة زمان واحد وهذا عدم الحكم عدما خاليا لعدم انكم مطلقا والمعتبر في التصديقي  
 حصول مجموع الادوار كالتابع لانه كذلك وبما ليس محصيا لان خلاف الموضوع  
 فيها فعل معتبر كونهما ذواتين لا صدق على التقديري ان يلزم من التمسك بالتقديري وعلى قوله  
 كون التصور بشرط فان الحكم يلزم اشتراط الشيء بالتقيض لان عدم حصول مع انكم زمانا  
 لانها نفس حصول الحكم مع ان ادوار الادوار زمانا من نفس فان نفس الظن انتم ان ادوار  
 وجوده بالتقديري هو المعنى بحسب الظاهر واشتراط الشيء معناه كونه كذلك تسليم  
 اجتماع التقيضين يعني وجود التقديري وعدم وجوده وانكم وعدمه واما وجوده صدق  
 فلا يلزم من كونه مسلما لموجوده واما عدمه فلا يلزم لان اعتبار عدمه في الوجود  
 الحكم فلا يلزم من كونه غير الوجود موجودا واما عدمه فلا يلزم من اشتراط عدمه  
 فاعبر عنه كونه كونه وقال فاصل اعتراضه بحسب الظاهر ان عدم حصول  
 مع انكم معتبر في التصور الذي هو جزء من حصول معاني التقديري الذي  
 هو كل الموضوع في الايجاب والسلب متعلق من ان يلزم من التقدير والاشتراط  
 المستبعد ان الشاخص فمال واستعمل ان السؤال هذا الطرقي على ذلك المعتبر  
 سخيف جدا اذ يلزم المعنى والاشتراط المستبعد ان لا اجتماع في ذلك المعتبر من ان

وان شوم النسخ المستقر في المطبعه



لهذا من معنى اعتبار الكلام في المقدم من الكلام

١٥

141

سما كان لا يظن الا الاول والثاني هما متغايران في القوة اي من وجه عدم الاستساغ نظر لان  
الحصول من القوة لا يقضي ان يحصل من الحصول وجه الحصول وهو ما يجر معقوده اذ لا  
يظهر من القوة ان يحصل وجه الحصول وان لم يحصل وجه الحصول لانه لا يحصل وجه الاستساغ  
من الحصول وجه الاستساغ كنه في ما ذكره اجماع في الكتاب لوجود وجه خلاف الواقع وهو  
عدم الشئ بالصحة المستلزم للتحقق على غير كون عدم الحكم واسا للصواب وجع المحرر  
الصحيح واكثر اطلاق الشئ معصية كونه وان كان ضرر هذا الايام دون هذا الايام  
الاول نظر الى الختام وتجميع الحكمين برفع جميع الاستساغين داخلين ان مادام الشئ  
لا يحتمل ان يكون الحكم اذ لا يسلل ان يعود وتناول الحكم بحكمات منه كونه  
الحكم الصحيح والمحل الصريح وهو ما ذكره بعد هذا ان عدم الحكم وان لم يكن ذابا  
للمصنوع في ذاته لانه لا يمكن له ان يسلل عنه اصلا فيقتضي اعتباره في المصنوع لما في  
الذي هو اجماع المصنوع في الاول الجمع منها هذا ما ذكره بعض الاصول على هذا الوجه  
من وجه عدم الاستساغ في ذلك الكتاب من ان عدم الحكم المحرر في الصور اذ كان  
هذه القوة لم تعلم بغير الشئ بالصحة المستلزم للتحقق على غير كون عدم الحكم واسا للصواب وجع المحرر  
الصحيح واكثر اطلاق الشئ معصية كونه وان كان ضرر هذا الايام دون هذا الايام  
الاول نظر الى الختام وتجميع الحكمين برفع جميع الاستساغين داخلين ان مادام الشئ  
لا يحتمل ان يكون الحكم اذ لا يسلل ان يعود وتناول الحكم بحكمات منه كونه  
الحكم الصحيح والمحل الصريح وهو ما ذكره بعد هذا ان عدم الحكم وان لم يكن ذابا  
للمصنوع في ذاته لانه لا يمكن له ان يسلل عنه اصلا فيقتضي اعتباره في المصنوع لما في  
الذي هو اجماع المصنوع في الاول الجمع منها هذا ما ذكره بعض الاصول على هذا الوجه

الحمد لله الذي جعلنا من عباده  
العلماء والصلوات على سيدنا محمد  
والآله الطيبين الطاهرين

اہم ہر ان کوں مطلقاً اور عرصہ

[illegible]











كما جاز على دليل قسم لكن لا يجدي نفعاً الولد وحده ان منع دخول الرجل يحمل عبارة عن منع  
الصورة في الصورة كمن ولو كان عبارة عن المنع عدم جريان الحمل في الصورة اي لا يكون  
الصورة كانت او صدرت من خطا له لاني صورة له وان اورد انه لا تصف بعدم الخطا  
بلاوع على ان يكون الحمل المخطو من قول على عدم الخطا له بغير قسم ولا واع الا ان ذلك  
لا يبعد لانه لا يثبت الا انه لا تصف بعدم الخطا له في الصورة مع ان لا يرد انه ان  
يمنع كون الحمل مطلقاً بهذا المعنى ودعوى ان يكون الحمل في الصورة في الصورة  
في الصورة مع عدم الخطا له وان اورد انه لا تصف بعدم الخطا له في الصورة  
فمع عدم خطا له دليل لعدم ادعاء مع يوجه عليه التبع وكما قد سكره نظر الى المكان جريان  
سلسلة المناقشات قد كثر الى المصنف بقوله قد قيل قال وحده وادعاء ان  
الصورة المقدس يقتضي ان العلم بالصورة المخطا له الملقح والواقع والحمل في الصورة الغير  
المخطا له ادعاء وذلك لان الصورة تيقظ العلم في الصورة المخطا له في الحمل  
الصورة الغير المخطا له والمقدس يقتضي ان العلم بالصورة المخطا له في الحمل في الصورة  
الغير المخطا له فتسلك في ام لادعاء راجعة الى قسمين ادعاء الصورة المخطا له ادعاء  
وهو العلم والادعاء الصورة الغير المخطا له ادعاء وهو الحمل في الصورة المخطا له العلم اليقيني  
والمقدس يلزم ان في ام الشئ ان العلم اليقيني في الصورة المخطا له ادعاء وهو الحمل  
فقد قسم العلم اليقيني في الصورة المقدس يلزم ان في ام الشئ ان العلم اليقيني في الصورة  
المخطا له لا ادعاء والى التسمية التي في الصورة الغير المخطا له ادعاء وان في ام الشئ  
بمعنى الى قسمين وذلك لان ان في ام الشئ لا يثبت في انضمام قسمين متباينين او  
متضادين اليك بصير ذلك الشئ بسبب هذا الانضمام شبيه بوجود الكسوف في ام  
موجودها في الوجود المظلم في الصورة يكون له من كل من الشئ اليقيني في الصورة  
ممكن كل منها يخص منه مطلقاً وهو في العلم كانه بافتتاح كذا الاصل من الشئ مطلقاً  
نفسه او ما يات واذا كان كذلك في الصورة المقدس فانه لا بد ان في ام الشئ  
والمكانة وهو ظرف الواقع لما عرفت من استحالة وان اوردت هذه الطريقة في الصورة

في هذا المقام الذي هو مقام مبادئ الاشكال كانت تقسيم العلم وحلها وكان في العلم  
مشتركا من محسن احد ما اعم وهو الصورة كما صلا من الشئ عند الذات المجردة و  
لما شيا احصر به الصورة الطائفة ثلاث اوالواقع وكان من هذا الاشكال جعل لفظ العلم  
في التقسيم على لفظ الاخص اذ كان شيا بهذا اشتراك لفظ على رده اسفل الجواب  
ان العلم باعتبار ارتفاعه الاعم سمي العلم بالعماما باعتبار ارتفاعه الاخص وقال في كسره  
ومن هذا اشتراك توهم ورده بهذا الاشكال ولا ينبغي ان العلم بالمعنى الاعم مجرد في  
عمل العلم بالمعنى الاخص كما انه صدق على الجمل الذي فيه جمل الجوانب مخصص لادفاع  
الاشتمال الى العلم كما ان جملها لادفاع الاشتمال الى قسمه والاشتمال الى قسمه  
فكسره من الجواب آخر الاشكال الرابع فلا يوصف في الادفاع لانقسام الشئ الى  
قسمه وسعوه وجوز بعض الافاضل ان يكون مراده ردها بالمعنى بقوله يعلم  
الشئ الى قسمه صدق عليه الشمس وج يكون المحذور واحد وهو العلم بالشئ لا قسمه  
وقال في الجواب الثاني ان مقتضى جملها ما منفع به العلم الى قسمه ولم يجر  
لادفاع القسم الى ان العلم لكل المراد ذكره في جواب لادفاع العلم لانه محذور  
يدل عليه قوله في استسكان العلم ولا يخل الى ان صدق عليه العلم والاشتمال الى العلم  
قوله بهذا كلامه ولا ينبغي ان على الشمس في كلامه ردها على صدق عليه اشتمال  
الظاهر من كلامه من مضموره يدعى الله ولا تسمي كلامه يدل عليه وادكاره في كلامه  
البحر عنه ما لا يساع له في الترتيب والامامك في كلامه ردها وجعل قسمه تابعه  
فله ولا يلزم ادس من شانه ما توهم وما ذكره محذور ولا يلزم العلم الى قسمه فافان دل  
كان بهذا ان من مقتضى ما بال العلم قسمه اليها وليس كذلك في مقتضى العلم  
ان العلم لا محذور قسمه اليها بل من شأنه استسكان العلم ولا يخل في كماله وقد عرفت ما ساء  
فك في صدر هذا الفصل والاول في جواب العلم كقول صورة الشئ ساء ان الصورة الاولى  
السيد عبد الحق في تومس العلم كقول ساء وكذا في الجواب على هذا كقول  
فالتوهم المحذور في قوله ساء بان ساء هو الذي في الصورة الى جملها قسمه في رده



21

لا التصور الموصل الى التقدير لعدم  
تساؤلها عما هو الموصل به



















حدوث الحكم مع حدوث  
معينه زمانه في

وَقَدْ

مسافر بنصرت الی کون حد و تنوع الی کون و ازین صیغ بر اصل بقدرت سماع خرج الی کون و ازین صیغ سماع  
تعالی و کانه از اول الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع  
و کله و اصل الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع  
سعی لفظ الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع  
الاسم و کون الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع  
و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع  
الکلام الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع  
قبل البعد و الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع  
مضارع الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع  
بعض الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع  
عرض الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع  
یخرج الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع  
ان الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع  
کما الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع  
بما الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع  
ان الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع  
فکما الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع  
و الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع  
بر صیغ الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع  
الاسم الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع  
ما الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع  
طرف الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع  
مضارع الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع الی کون و ازین صیغ سماع

تول  
ولعولابن

مفتی

٢٤

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى عليه السلام

25

21

المقدمة



[illegible]

الحمد لله

الحسن

الكثيرة

[illegible]

25

219/

454

فان

موت

الحمد لله

1

ان الملوك انما تقدر مساجد  
اما وجه الاستحسان في الكفا  
فقد فعل الحكيم في العلم على  
تقدمه















































الان لا بد من معرفة ان كان نظري كل الصدقات او الصدقات لا بد ان بعضها ملازم من غيرها  
التي في الذي هو متعلق اجال من اخذ صدقة اخرى سوى القدر ما سلكه كونه كان قال شيئا فلو كان  
توكل لو كان لكل واحد من الصدقات نظريه في الدور التي تصدق فلو كان الصدق متعلقا على  
ذلك الصدق فلو كان ذلك الصدق ملازم لصدقة متدات ليكن وكان مثال في صورة اجال البعض  
المذكور في الصدقات بعد هذه الصور است التي توفت عليها تلك القضايا نظرية على قدر كون كل صورة  
وذلك الصدق ملازم لصدقة وليكن جميع متدات في فاجاب ليكن في هذه النقض ان كان لا بد من ذلك  
الصدق في جميع متدات لينا او متدات لو كان الكل نظريه في الدور التي تصدق في صدق  
العلم الذي هو نظريه الكل او الشرطية الصدق صدق في غير ذلك صدق فلو كان يكون اجرا  
لكن في اجال مع كل ما يلزم وما يحتمل القضايا صدق في القضايا صدق في الصدق صدق واما ما ذكره  
في فاجاب انما في ان تلك القضايا المذكورة في دليل كسب هذه الصدقات في كل واحد من  
قوله لو كان الكل نظريه في تلك القضايا كسب في صدقة او في غيرها كسب في غير صدقة  
او في غيرها فلو كان في اجالها وان كان متدات في كسب في اجالها فلو كان في صدقة او في غيرها  
تلك الصدقة في دليل لينا فلو كانت صدقة فيهم ان في اجالها في صدق في ان كان في اجالها  
الا ان كلامنا قد تقرر عليهم بان في الدور استماع الامكان والفاة استماع الاستماع فكيف  
يتمكان وكذا لو كان يكون ذلك الصدق في استماع في كسب كلام يتوقف صدقة على استماع  
جاءه تلك القضايا وهو مقرر فان قلت بما بينها على صدق نظريه الكل في حال صدق تلك الصدقة  
غير داخل في الثاني فان قولنا لو كان الكل نظريه فيكون تلك القضايا بمرتبة حكم بزم جازية  
القضايا في نفس الامر على ذلك الصدق نظريه الكل في كسب وهو واضح وكذا لو كان  
يتم لو كان كسب في نفس الامر مع جميع صدقة صدقة في صدقة فان قولنا لو كان الكل نظريه فيكون  
تلك القضايا نظريه في كل يوم نظرية تلك القضايا في نفس الامر على ذلك الصدق نظريه الكل في ان  
كسب تلك القضايا في نفس الامر على صدق كسب تلك القضايا في نفس الامر على ذلك الصدق كسب

هذه

تتبع كسبها في نفس الامر وهو واضح مع صدق باقريه يمكن دفع المصير بوجاهة هو ان  
هذا المصير لا يمكن ان يكون عليه لان العلة في صدقها او معلومية صدقها على ذلك الصدق ان يكون  
بها لا توقف على صدقها ولا على معلومية صدقها على ذلك الصدق ان يكون توقف على صدقها او معلومية  
صدقها في نفس الامر الذي هو متعلق صدقة لم يرد عليها المستدرك ولا ضار كما في دفع البديهة  
ولا حارض له سوى الصدق الذي لا ينفك عن هذا الصدق وما مضى في دور العرض وقرئ في في  
الواقع فصح الاستدلال ومن انظر الى كسبها في عبادته السؤال المستعمل على ذكر الدور التي  
بها لا بد من الاتح ان كان نقصا في الصدق او كان ناقصة انما يعلم من المعلومات على الصدق  
لان في الدور التي لا بد من الصدق لا بد من الصدق في البداية بعد عدم صدقها في الدور التي لا بد من الصدق  
وفي وصف العبادات بما بينها على ذكر الدور التي لا بد من الصدق في البداية بعد عدم صدقها في الدور التي لا بد من الصدق  
التي في نفس الامر في الدور التي لا بد من الصدق في البداية بعد عدم صدقها في الدور التي لا بد من الصدق  
او في الصدق في الدور التي لا بد من الصدق في البداية بعد عدم صدقها في الدور التي لا بد من الصدق  
العلل التي لا بد من الصدق في الدور التي لا بد من الصدق في البداية بعد عدم صدقها في الدور التي لا بد من الصدق  
يكن في الاوجه واحد كما ان الصدق في الدور التي لا بد من الصدق في البداية بعد عدم صدقها في الدور التي لا بد من الصدق  
لا بد ان يكون في صدقها في الدور التي لا بد من الصدق في البداية بعد عدم صدقها في الدور التي لا بد من الصدق  
قلت في صدقة ذلك السبب الباقية في صدقها في الدور التي لا بد من الصدق في البداية بعد عدم صدقها في الدور التي لا بد من الصدق  
معلومية في نفس الامر او صدقها في الدور التي لا بد من الصدق في البداية بعد عدم صدقها في الدور التي لا بد من الصدق  
بيان الناقصة في كل وجهين احدهما هو الاجل الملازم لطاير كلامنا في ان عباد السؤال مع  
ملاحظة ما على ذلك الصدق المذكور في دورها في صدقها في الدور التي لا بد من الصدق في البداية بعد عدم صدقها في الدور التي لا بد من الصدق  
هو المرجوح البشارة الى ان تلك العبادات مع قطع النظر عن صدقها في الدور التي لا بد من الصدق في البداية بعد عدم صدقها في الدور التي لا بد من الصدق  
اجها واحد وهو من معلومات الصدق على الصدق وهذه البشارة في صدقها في الدور التي لا بد من الصدق في البداية بعد عدم صدقها في الدور التي لا بد من الصدق  
ذكر الصدق المذكور في معلومات الصدق على الصدق وهذه البشارة في صدقها في الدور التي لا بد من الصدق في البداية بعد عدم صدقها في الدور التي لا بد من الصدق















اذا لم يكن لا فليقل ان التفسير على خبر ثبات موضوعها الا انما لها على الحكماء بالقوة وفي  
 وصف تلك القدرة بالمسقط عليها القوة اشارة الى انه لو وصفها بها وخلق في هذا العلم  
 واما قول هذا الاستحالة فغيره في قوله مع ان هذه صلاحيه لازمه للقدرة على كل ما يشاء  
 او ان لا يكون في هذه صفة ان قوله عند لم يفسر الحكماء منة فيكون معنى يصح ان يكون كبري  
 سبيل الحصول حتى يخرج الفزع الخطأ مع هذه منها من القوة الى الفعل اذا عرفت ان هذه  
 بالحق على النزول الى اوله المنطق فيها كذا ولست هناك لا وكل كبري عنده موقفا لا يستعمل  
 طلب مع فيها منها لا تمايز القوة اليها غير معلوم فلا يستعمل محلا لطلب القوة فيها ووجه  
 مسند الى من يصلح الحكم على ما هو غير منسب اليها الحصول باعتبار انها مسند الحصول على ما  
 عبارة الله في هذه ظاهره في هذه الامور لا حال ما يتجلى في قانون بعد موقوف  
 الاستحالة من المنطوقات الى الجملات والحكمات اعم من الضرورية والنظرية فانه من  
 في التوفيق في هذه موقوف طرق الاستحالة من المنطوقات الى المنطوقات ولا ظاهر المنطوقات ما  
 ذكره صاحب الكشاف في بيان هذه الاستحالة في هذه صفة كاشف على غاية وجوب  
 الاشارة الى الضرورية است مع هذه عبارة الله عنها لان الصاعده من هذه القول يكون لا فاعادة  
 في العلم ان يصح بالاستحالة في الحقيقة والمبالغة في الملائمة الحكم الذي يستلزم الخطأ صحتها والمنطق  
 فلا بد من ان يكون ذاتها فان كان من المنطوقات هذه است يكون ان يكون جفا ولكن  
 رسا است يكون في الجنس ان اريد بالاعتراضهم فلو لم يفتي ان اريد بالاعتراض لا يفتي  
 عن عدم الدخول في بيان اللزوم بالآلة وكذا في ان اريد فوجها يعني ان اريد بالاعتراض  
 الاعتراض عن الدخول في التوفيق والظاهر والله من غيرهما عند ولا يخفى ان الاعتراض  
 عن فناء الدخول انما يكون بعد الدخول او بعد ذكره في المنطوق لا بعد وقولها منة ذلك  
 الاعتراض كونه كذا في كل من هذه ما ذكره في اوله فافيد الصريح في هذه الامور هو قوله  
 صدها اذا لم يرد بعد من منته فلا يصح القول بآلية التوفيق والباب في هذه الامور التوفيق  
 الباطن القديم ان يحمل بآلية التوفيق على انما مر العود من من المنطوقات في هذه باعتبار  
 اذا اجتمع من لا فخر من وجه فائدة الحكم وان كان في كبر الالاء لكن افاده

قوله

من قول كبري لا تعرض المنطق في الحكم فلا يرد الا على من عليه رده ان بان عام الحكم كبري  
 كلام الله فلا يتم هذه التوفيق المسند لا يشرح كلامه ومنه من قطع التوفيق المذكور في  
 مع قطع النظر عن عدم صلاحيه تلك القوة وانما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي  
 والقدرة المذكور لعدم ابدالها في هذه صلاحيه كونه عند العقل نظر الى موضوعها فخطأ اجتماعها و  
 اخرا قضا صحتها من خصوص من وجوب كسب المعلوم وان كان كسب الصدق صحتها من  
 خصوص منطلق هذه القول بالصدق ان التوفيق في التوفيق انما يكون للاعتراض عما  
 داخل في صلاحيه منها كسب الصدق لان الحكم لا يفسر موقوف طرق الاستحالة في معنى موقوف  
 اليها في وجه الصدق والشرائط وهذه الامور من الزيادة بطرق الاستحالة والاستحالة  
 اما بوجهها ولما هو اوجهه ولا دخل لصدق الباطن في هذه صلاحيه كسب الصدق والشرائط  
 من العلم الاستحالة ان كان صلاحيه كسب الصدق الباطن لا يفسر موقوف طرق الاستحالة في معنى موقوف  
 انما لا يفسر موقوف الكسب والاعتراض في هذه صلاحيه كسب الصدق الباطن لا يفسر موقوف طرق الاستحالة  
 وما وقع في كلامه من صلاحيه كسب الصدق الباطن لا يفسر موقوف طرق الاستحالة في معنى موقوف  
 على كسب الامر كما رتب ما كان المنطق على كسب الصدق في طرق الاستحالة في معنى موقوف  
 الاعادة على واحد الاسماء المنطوقات في صلاحيه كسب الصدق الباطن لا يفسر موقوف طرق الاستحالة  
 في خلاف المنطق في هذه صلاحيه كسب الصدق الباطن لا يفسر موقوف طرق الاستحالة في معنى موقوف  
 محروما من المنطق اعتبار علم من علم آخر متعارف وهذا لا يفسر موقوف طرق الاستحالة في معنى موقوف  
 الاعتراضات من المنطق الذي من مجموع التوفيق وما ذكره كسب الصدق الباطن لا يفسر موقوف طرق الاستحالة  
 المعصم من ان يحمل على تعيين مراده لا على معنى مطلوب وقوله صلاحيه كسب الصدق الباطن لا يفسر موقوف طرق الاستحالة  
 موقوف طرق الاستحالة في معنى موقوف طرق الاستحالة في معنى موقوف طرق الاستحالة في معنى موقوف  
 الى سبيل السبيل في معنى موقوف طرق الاستحالة في معنى موقوف طرق الاستحالة في معنى موقوف  
 ان النقل بالاداة في هذه صلاحيه كسب الصدق الباطن لا يفسر موقوف طرق الاستحالة في معنى موقوف  
 مبهمة كسب العلم دون علم في نظر التوفيق وان كانت مخصصة الواقع لان ان لا يحمل العلم  
 ولا على وجه الامام والاحوال في معنى موقوف طرق الاستحالة في معنى موقوف طرق الاستحالة في معنى موقوف

الصدق في سائر







فلا يتطرق اليه المناقشة بان النطق ليس من الموجودات الخارجية ويستحق اول  
النقل لا فيكون المصدق من وجوده الخارجي وهذا المصدق هو الذي توقف عليه بان الكيفية  
اما دة المناقشة التي تحت غاوة النقل بطرق الكثرة وتكون كذا فيكون هناك الطريق  
التي يخرج فلان الخطا في شرط لان ادمعاه المصدق المسائل العارضة  
اي بيان ان القضية من المعلومات دون المعلوم ومحصل ان يكون قضية من المعلومات  
معلومات لا للمعلوم كانه ان كينونة المعلومات كذا في القضية من قبل المعلوم كما ان  
الكينونة النقل كذا في القضية من قبل المعلوم كينونة النقل كينونة النقل كينونة النقل  
انها هي جازا الموصول ان الموصول هو المعلوم ونشأ هذا التوقف في كينونة  
الموصول من المعلوم وكذا في ان نشأ هذا التوقف شرط هما في القوة الموصولة بشرط  
حصة لها في القوة الموصولة بشرط هما في كينونة الموصول ونشأ هذا التوقف  
التي لا يكون في كينونة الموصول في القوة الموصولة بشرط هما في كينونة الموصول  
والعلم في القوة الموصولة كينونة الموصول في القوة الموصولة بشرط هما في كينونة الموصول  
بأنه اذا العلم او المعلوم في القوة الموصولة بشرط هما في كينونة الموصول  
التي من الموصول في القوة الموصولة بشرط هما في كينونة الموصول  
مجردا عنها هو الا في القوة الموصولة بشرط هما في كينونة الموصول  
الى نشأ آخر وقد  
المعرف يعني التوقف الدوري في المعارف المتوالية يكون الدور من المعارف  
او من جزم احوال من المعارف المتوالية في المعارف المتوالية يكون الدور من المعارف  
من المصطلح المتوالية في المعارف المتوالية في المعارف المتوالية يكون الدور من المعارف  
متوقف على موزة الطرق لا في جزم الكينونة متوقف على الجزم في القوة الموصولة  
معرفة الطرق على انما توقف على انما توقف على وهو الدور والكم بان معرفة الطرق  
جزء من المصطلح متوقف على احوال ان يكون المصطلح هذا معلوما في انما ان يكون  
المراد بمعرفة الطرق معرفة ما هو الموصول الى الجاز من كينونة نفس المصدق في المسائل

معرفة ما هو الموصول الى الجاز من كينونة نفس المصدق في المسائل  
ان يكون الطرق معرفة ما هو الموصول الى الجاز من كينونة نفس المصدق في المسائل  
المبادى وان يكون المبادى من المصنوع والمصدق من المصنوع في المصنوع في المصنوع  
على ان معرفة الموصول في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع  
في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع  
الامر انما من الامور العلمية والاشياء باستعمال لفظ الموصولة في الجازات وكل من المصنوع  
بصفة اقرب مما عليها في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع  
الطرق اذ ان الجازات كذا في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع  
المبادى المصنوع والمصدق في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع  
الاشياء في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع  
تلك المبادى والسكفة في هذا التوقف ليس في كل طرق الاشياء في المصنوع في المصنوع  
ان من معرفة الطرق في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع  
باسم المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع  
الجزء المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع  
قال في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع  
من ان المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع  
ان المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع  
في ذلك وهو في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع  
وغير التوقف في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع  
رواه انما دارا في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع  
التوقيف على شيء من التوقيف في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع  
جوز ان على هذا القول يكون معنى المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع  
الاشياء في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع







































The first of these is the  
 fact that the system is  
 not self-sufficient. It  
 requires a constant  
 supply of raw materials  
 and energy. The second  
 is that the system is  
 not self-cleaning. It  
 produces a constant  
 flow of waste products  
 which must be disposed  
 of. The third is that the  
 system is not self-  
 regulating. It requires  
 constant human  
 intervention to keep it  
 running.



کتابخانه جامع فارسی  
مخطوطات  
شماره ۱۰۰











وغيره مع قطع النظر عن ذلك الحكم بان وعلى المذكور معلوم الجمل ان شأنا اول الاقضية على  
تجسس اذا ترويه الواقع الا بين المعاني المحتملة ولا وجه للايراد بحجة الاقضية على  
ذلك وكذا نظر الاول لها واما في مجوز ان يراد بالمراد اصطلاح الاقضية والصادرة عنها  
والاقتضية اصطلاحا لاسم السبب على السبب والحاصل ان الاقضية رتبة على اصطلاحها  
ما يكون مقتضاها في رتبة الحكم شأنا اول الجمل الاصطلاح وعين على الاقضية المذكورين  
والاقتضية وعلى اصطلاحها شأنا اول الجمل لها فلا يكون ما في مجوز ان يراد به ما هو مقتضى  
كثيرا ما يطلق العام ويراد به الخاص فلا يلزم فيجوز الترويه المذكور وان قل بان هذا اصطلاح  
لوقيل في الترويه انما يراد به الجمل ما هو مقتضى الاقضية وعلى مجوز ان يراد به مقتضى الاقضية  
لا ما ذكره في قوله الجمل ان شأنا اوله وقد سبق ان شأنا اوله الترويه استجابة في كلامهم ولم  
تجاسس عنها وعلى بعض الاصطلاح انما يدعى فيها ان سبب باب كلام الحكم فلا يكون له مجال  
في قسم وان كان مقتضى ذلك بعيدا عن الحكم والعقل كان الحكم رتبة على الجمل في المعاني  
منه ولا يلزم من مجوز كون الجمل الواقع في تعريف الحكم شأنا اوله الاقضية وعلى وان كان  
ذلك على مقتضى كونها على كماله في قوله المذكور الاقضية منها ومنه على ان قولهم (لزم)  
ان شأنا اولها على ذلك الترويه في خبر المنع ومقتضى هذا المنع كلمات لا يجزى عليها العلم  
اذا قلنا شأنا اولها الى الحكم مطلقا انما هو مقتضى الاقضية في الاقضية او هو لا يستلزم  
ان يطلق احد المقتضى على كل ما يطلق المقتضى الا على الاقضية وان كان مقتضى الاقضية  
من الترويه المذكور على كون الجمل الواقع في تعريف الحكم محمدا على كماله في ذلك قوله  
قد ذكره والوجه عليه ان مقتضى القول على صحتها ما لا اول على هذا الترويه ان يكون المقتضى  
الشيء انما في الترويه المذكور على كون الجمل المذكور محمدا على كماله في ذلك قوله انما في  
الاقضية سبب لاصطلاحها هو الاقضية وشأنها في الاقضية الترويه على ذلك الجمل المذكور محمدا  
او انما مقتضى كون الشيء الاول منه وادرا على كونه محمدا على كماله في ذلك قوله مقتضى كون الشيء  
الاقضية رتبة على الترويه المذكور انما يكون الاقضية انما في الاقضية رتبة على الترويه المذكور

هو مقتضى رتبة يكون على الصفات اختيارية فلا يكون الجمل المذكور على مقتضى رتبة شأنا اوله الترويه  
شأنها على كماله فلا يكون الوصف لها شأنا اوله المذكور الا يكون الاقضية على الجمل الاقضية على  
وقد قال بان مقتضى كونها حجاب باقتضى رتبة الاقضية الاول من الترويه المذكور ومنه على  
الاقضية على رتبة معلوم محمدا على كماله في ذلك قوله مقتضى كونها حجاب باقتضى رتبة الاقضية  
الشيء انما في الترويه ومنه على كماله في ذلك قوله مقتضى كونها حجاب باقتضى رتبة الاقضية  
لزم مقتضى كون الشيء في تعريف الحكم المذكور لم يكن ما في مقتضى كونها حجاب باقتضى رتبة الاقضية  
وقد قلنا مقتضى كونها حجاب باقتضى رتبة الاقضية الاول من الترويه المذكور ومنه على كماله في ذلك قوله مقتضى كونها حجاب  
في ادواتها رتبة الاقضية الاول من الترويه مع الترويه في الاقضية في الترويه مع ان ذلك  
يكون ان ذلك مقتضى كونها حجاب باقتضى رتبة الاقضية الاول من الترويه المذكور ومنه على كماله في ذلك قوله مقتضى كونها حجاب  
اقضية الترويه في الجواب واقتضى رتبة الاقضية الاول من الترويه المذكور ومنه على كماله في ذلك قوله مقتضى كونها حجاب  
تساوية الحكم على صفاته انما في ذلك قوله مقتضى كونها حجاب باقتضى رتبة الاقضية الاول من الترويه المذكور  
من الترويه انما في ذلك قوله مقتضى كونها حجاب باقتضى رتبة الاقضية الاول من الترويه المذكور  
المذكور يختلف اقتضى رتبة الاقضية الاول من الترويه المذكور ومنه على كماله في ذلك قوله مقتضى كونها حجاب  
والترويه في ذلك مقتضى كونها حجاب باقتضى رتبة الاقضية الاول من الترويه المذكور ومنه على كماله في ذلك قوله مقتضى كونها حجاب  
تدبر الاقضية على ان الترويه المذكور ومنه على كماله في ذلك قوله مقتضى كونها حجاب باقتضى رتبة الاقضية الاول من الترويه المذكور  
ذلك مقتضى كونها حجاب باقتضى رتبة الاقضية الاول من الترويه المذكور ومنه على كماله في ذلك قوله مقتضى كونها حجاب  
انما في ذلك مقتضى كونها حجاب باقتضى رتبة الاقضية الاول من الترويه المذكور ومنه على كماله في ذلك قوله مقتضى كونها حجاب  
حصول وصف لها ولا يكون فاعلا ولا مفعولا ولا يكون مقتضى كونها حجاب باقتضى رتبة الاقضية الاول من الترويه المذكور  
كان الحال على ذلك مقتضى كونها حجاب باقتضى رتبة الاقضية الاول من الترويه المذكور ومنه على كماله في ذلك قوله مقتضى كونها حجاب  
ان ذلك الوصف صدر ذلك مقتضى كونها حجاب باقتضى رتبة الاقضية الاول من الترويه المذكور ومنه على كماله في ذلك قوله مقتضى كونها حجاب  
ما في ذلك مقتضى كونها حجاب باقتضى رتبة الاقضية الاول من الترويه المذكور ومنه على كماله في ذلك قوله مقتضى كونها حجاب  
هذا هو الالزام في ذلك مقتضى كونها حجاب باقتضى رتبة الاقضية الاول من الترويه المذكور ومنه على كماله في ذلك قوله مقتضى كونها حجاب







واعلم ان القول المخصوص الى القول الدال على اتفاق ذات بعض الكمال ليس هو المخصوص الى  
كونه قولاً او كمالاً هذا القول كان القول هو او هو او هو مطلقاً لا فرقاً بينه وبين قول  
في هذا الكلام ومنهم من اخذ ان القول هو هذا الكلام اقرض على ان لا يكون الا بالسان  
منه على ان المورث فيكون المخصوص الى القول لا يقتضي بقول لا يقتضي قولاً بل هو ان يوسع دائرة  
المخصص ليكون شاملاً لغيره او غيره من الامثال بل ذلك اول ما يقتضيه قوة ما به والى ذلك  
سلك في ان اذا اخذنا القول المخصوص الى القول المخصوص على تقدير ان يكون القول ما ذكره من كمال  
تستوي ان المورث فيكون القول المخصوص الى القول المخصوص كونه قولاً لا يقتضي بقولاً بل هو ان يوسع دائرة  
التقدير وان قوله ذلك رجوع الى المخصص فيقول المورث ان لا يكون قولاً بل هو ان يوسع دائرة  
تقريباً لا وجه ليراد الا على ان يكون المخصص الى القول المخصوص الى القول المخصوص الى القول المخصوص  
والا بل ان المخصص في القول المخصص في القول المخصص في القول المخصص في القول المخصص في القول المخصص في القول  
اسم من لا يفرق بين المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول  
المخصص في القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول  
الواقع على التسمية في القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول  
اقتراح ان المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول  
وذلك بان حتى يدعى هذا الكلام ان المخصص لا يكون الا بالسان وهذا مستلزم على ذاته ليس  
هو حقيقة بل يطلق عليه على سبيل المجاز القول والمخصص في القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول  
في حقيقة المخصص في القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول  
والتحقق الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول  
ومن ان سبب اخذنا ان مقتضى ما ذكره من كمال ما يقتضي ان يكون القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول  
لقول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول  
الا على ان يكون المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول  
المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول

نكلا

والتقديم

ما اخذنا

والا فاني ان عاينه من بعيد عن العباد ما لم يصفه في توصيه هذا الكلام في هذا الكلام  
لا على ان يقتضي ومنه لا يربط باقتراحنا بل انما في القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول  
في ذلك في حادثة المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول  
في حادثة المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول  
والتقديم الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول  
ما يقتضيه لا يقتضي على ان يكون المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول  
كان على الكمال او غير ذلك وهذا القول لا يقتضي على ان يكون المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول  
وغير ذلك سلك ان على تقدير ان يكون المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول  
مخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول  
وعلى الجواز انما يقتضي ما يقتضي من الاختلاف في القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول  
يتبع من كل قول يقتضي في حادثة المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول  
بعض انواع القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول  
اول على صفة كمال المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول  
بل الا على كماله على ذلك التقدير وهي انما رتبة في حادثة المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول  
تدبيره عن مذهبها ليعرض لا يقتضي على ان يكون المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول  
ان الكلام في انما رتبة في حادثة المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول  
العلم في حادثة المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول  
ومن هذا القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول  
لقد اخذنا ان مقتضى ما ذكره من كمال ما يقتضي ان يكون القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول  
والتقديم الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول  
ما يقتضيه لا يقتضي على ان يكون المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول  
كان على الكمال او غير ذلك وهذا القول لا يقتضي على ان يكون المخصص الى القول المخصص الى القول المخصص الى القول

اقتراح











[illegible]

اولا ان يعرفها بامارة يدل عليها بخصوصها اذ لا دلالة في تلك البشارة على خصوصية الحق العرفي  
على كونها يعرف عن صفاته للقول بامارة الحق ولضعفهم كل استثنائي لا يتيقن ان يتقبل واعلم ان الحكم  
يكون النسخة من ان يفهمه الحق عند اهل العرب فاما شياض فيه بان الحجاز لا يمتنع بدون  
القول مع استناده هناك بل الامر بالعكس والقول بان مدار ذلك على ان النسخة حقيقة  
في معنى القول عند اهل العرب فاذا استبعد اهل العرب في معنى الحجاز فلا يتصور ذلك  
بعد تركه الى الله وان كان وضع النسخة بامارة الحق سابقا على وضع اشارة معنى  
العرفي لما لم يختلف وما ياسب ان يثابروا في هذا التمام ان النسخة الحقيقية في قول الله و  
حق ما يتبين على الحق كلامه عليه ليس على ان يقع اذ لا وجه ليقع الجزاء على الحق حقيقة  
وقد بقي اطلاق التحقيق على ذلك البيان بامارة الحق في ذلك لا الاوامر والامامية  
التي ليس بامارة الى معناه التحقيق على حقه من قد بقي لما لم يجد ان يتبين من قول الله  
لهم وصدق الحق على ذلك القول مع ان ذلك خلاف الواقع وما يخص لما اكدت في  
معناه العرفي من قول الله تعالى ان ليس بامارة ذلك القول وما لم يزل الحذر من ان يتبين ان يكون  
المراد بذلك التفسير حقيقة هو الحق من كلام الله لا وضع اشارة من قول الله  
ان قوله والامر ان قوله ذلك ان قد حقق بها ما يدور عليه من قول الله تعالى  
اشارة الى قوله واعلم ان القول المخصوص ليس هذا محمدا ولا سمته في اولوية الاول وربما  
في معناها ليس بامارة هذا القول ولا القول المطلق العدل على تعظيم الله كما صرح بذلك  
في بيان معنى الشك وفيه يدرك بانه لو كان مدار التحقيق الاول غير ان الحق العرفي هو الشك  
الصفوى لم يستبعد ان يتبين ان الشك العرفي ايضا قد يكون في ذلك التوهم فتولد ولا القول  
المطلق العدل على تعظيم الله في تحقيق الحق العرفي من ذلك خلاف الحق العرفي فانه لا يتوهم فيه  
شك التوهم فلم يتوصل الى تحقيق الحق العرفي فتناول المطلق العدل على تعظيم الله وبعضهم قد افهم  
في كلامه لا يتيقن ان يكون سموا سبقي لاصحائي ان لو كان السبب في امره











17

[illegible]







عاجلایا در این کتاب در همه احوال

خاک کون تو بخواهی ثبات زدا همه فوج سر از کبر میبایست برم

مستحق

الذم

فتوٰی

الحمد لله

انظر به الحقت علی ائمتنا و علیهم السلام

27.

214

卷之六

1790

五

25

121

11

301

16. 11. 1911

10

210

21

九

2



















۱۱۱

رسالة

ان نفس  
الباطنة











بعد ذلك الرعاية على ولا يتغير الى شيء أصلا ولا يحل على ان المراد به عدم الاتصال الى هو المطلق سواء  
 كتحقق هناك اتصال الى غير ان لم يتحقق اتصال أصلا بغير الانتم من العبارة لعدم شرط الاتصال  
 هذا التاميم ان لم يكن ذلك قانونا من القوانين المنطوق بها على قدر كونها قانونا منها فلا يصح  
 ذلك واعلم ان قولنا ان صاحبها وان راى انما هو على قدر ما ذكره انتم فما سياتي في توضيح ذلك  
 العلم الا انه قد ذكر ان صاحبها في ذلك على قدر من ما يشبه الحق به على ما سيجل على  
 جميع ذلك وهذا كقولنا ان اول اتصال من القوانين المنطوق بها هو نظري فلا يحل اصحابه العلم  
 المتأخر وانما يتصل بالاول اتصال من القوانين المنطوق بها الا بطريق التوصل الى ذلك لا يمكن له  
 ذلك على وجه اصحاب في ذلك ويمكن ان يتصل بها بطريق اخر او الميراث في الحق  
 في انما هذه العبارة ان الفكر اذا لم يرع القوانين المنطوق بها على طريق الصواب  
 الى ليس بصواب مع ان ذلك ليس بصوابا ويمكن ان يتصل ان المنطق اذا لم يتصل في الحكم مع  
 ان المنطق قد يكون ان يكون حرا في الحق فانه انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير  
 تقديم القوانين على الفوائد باعتبار ان لو فطر في حق القوانين المتكافئة في الحق في القوانين  
 المتكافئة في الشيء بعد ترتيب القدرات على وجه يكون المرتبة صحيحة مادة وصورة من القوانين  
 تقدم الاول على ان كان الاول تقدم القوانين على القوانين والاول تقدم القوانين على القوانين  
 الا انه قد وجد ان القوانين المتكافئة في القوانين المتكافئة في القوانين المتكافئة في القوانين  
 اصحاب فالحكم انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير  
 سكون عليها والى ان المرتبة الاخرى غير ما صلت في حيث من انما يتغير انما يتغير انما يتغير  
 حصولها على ان القوانين المتكافئة في القوانين المتكافئة في القوانين المتكافئة في القوانين  
 كلامه وانما علم ان عدم حصول العقل المستفاد في القوانين المتكافئة في القوانين المتكافئة في القوانين  
 مستبعد لان ذلك حصوله في القوانين المتكافئة في القوانين المتكافئة في القوانين المتكافئة في القوانين  
 ولو فطر في ذلك كل ما له الهداية انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير  
 الى العقل المستفاد ولم ير عليه شيء الا انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير

غير حاصل

الاصحاب من يكون القول الى العقل المستفاد والعقل بالفعل غير ما صلت في حيث من انما يتغير انما يتغير انما يتغير  
 هو عليه على انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير  
 الا على ما يلقى في تصنيف الالهام بالصدق مع تفسير الحق والصدق والاعلام والالهام  
 كونه الان في نظير ما في تامل مستحق بالامر الخارج لا يمكن ان ما ذكره انما يتغير  
 على القول بالشيء وانما في العلم والامر على القول بان الحاصل في العقل انما هو انما يتغير  
 الشيء وانما في الحق كونه ما ذكره في الحق على ذلك القول كقولنا انما يتغير  
 المراد ان الامر الخارج مع العلم به وحده من ذلك الحق اوله بالذات ولكن الصورة لا يكون  
 كونه من ذلك الحق على وجه يكون الحق انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير  
 الزمان الاول والصورة التي كونه في ذلك الزمان على الزمان انما يتغير انما يتغير  
 ان كونه انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير  
 وبالمعنى من العلم به الصورة وهو علم كونه الحق انما يتغير انما يتغير انما يتغير  
 على ذلك التقدير الاول والاولى وانما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير  
 انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير  
 والصورة المتكافئة في القوانين المتكافئة في القوانين المتكافئة في القوانين المتكافئة في القوانين  
 انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير  
 معلومة اوله بالذات تحصيل الزمان من حقاير ذلك حلا في انما يتغير انما يتغير  
 واعلم ان ما ذكره في حيث من انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير  
 على كونه انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير  
 الحق انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير  
 مستدركه انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير انما يتغير  
 العلم المستفاد لا يتوقف على حال الاعلام التي وتوالت الالهات الصدق في حيث من انما يتغير  
 تتوال اعلامات غير الحق وتوالت الالهات غير الصدق في حيث من انما يتغير

١١



وتوالى الالهات انما اودار حصول العقل انما هو على حصول تلك استرجاع نظر من كان  
 تصور او تصديق وجعل تلك الاستحضار في عبارة الشئ على تلك استحضار تصديق او ان كان  
 المراد بالاعلامات والالهامات اعم فالتعلق بالتصديق او بان العقل هو حصول التصديق  
 ليس كمن يظن ان تصور بان المراد بالاعلامات والالهامات اعم فالتعلق بالتصديق  
 بان يكون مراد الشئ ان تلك الاستحضار لا يحصل الا بعد اعلامات متساوية والالهامات متوالية  
 مطلقا اعم من ان يكون حصوله نظرا تصوريا او تصديقا وفي عبارة المصنف في الاعلامات  
 المتتالية والالهامات المتوالية وان لم يتعلق الا بالتصديق والتصديق الذي يقص بالتصديق  
 فاقبل وتدين الاعلام لا يتحقق الا بتكميل تلك التفتيش كذا في باب الوحي والاشكال ان  
 ذلك فانه قد يكون الاعلام اعم من الالهامات اعم بالتكميل بل انها واحدة لا تتكسر  
 بل ان ذلك كما يحكيه ذلك لو كان الاعلام والالهام واحدة كما لا يخفى فانه قد يكون  
 الاعلام اعم من الالهامات وذلك في ان كونها متحدة كالأقوال والتوكل بان المراد بالاعلام هي الالهام  
 وبعبارة ذلك حكم بتمامها لا كلام الا في عن الصحف والاشكال ان ما ذكره على تقدير تمام  
 فانه في الاعلام والالهام لا تتوالى الاعلامات وتوالى الالهات والاشكال ان تصديقا  
 نفس التكرار لا التكرار على وجه ان في التوكل في حصوله ذلك فالشك في كل منهما وقد في شبه  
 ان في اداة تكرار بينهما فانه لا يكتفي بتقدير النفس مدق كذا ان يكون تلك  
 الصور في تلك الحالة منطبعة في النفس الا انما لا يكون النفس مطبوعا لها وحده لا انما  
 الالهات بالاعلام كما قد مدد ذلك بان الاعلام لا يكون الا بالاكاد الصورة في النفس  
 ولا يتحقق ذلك في تلك الصورة ولا يشبه عليك ان هذا الكلام يستلزم ان لا يكون الملكة  
 الحاصلة بواسطة الالهات شرة بعد ان في الصور المنطبعة في النفس الوحي المنطق اليها  
 فتدبر العقل لا يكون تلك الحالة على الوجه المذكور حاصلة بالاعلامات والالهامات  
 بناء على ان الاعلام لا يكون الا بالاكاد صورة في النفس ان فخره على ذلك المعتبر  
 في ورائها لا يخفى ان هذا يخالف ما سبق من ان الصور العقلية لا يكون محددا لا بغير ان الحق

الاشارة فاقبل والاشارة حيث والاشكال باطلا اذ لا يخفى في صورة الاعلامات  
 والالهامات ان تلك الكيفية لوجود الالهام المتالي مدق عدم الاضطرار الى تلك الكيفية  
 في تلك الحالة لا يستلزم كون تلك الصورة في الحالة التي لا يتصور الا بعد حصول التصديق به  
 من النفس الناطقة الا انما فيه ومنها كذا ان كذا لها بوسط كذا انما يتصور  
 خاص من نفس جزاء الالهات من صور عليها بدون تحقق تلك المناسبة التي يدور عليها كونها ورائه  
 والاشكال بان المراد بكونها فانه لما حصل ذلك الاستحضار المسمى بالاشكال لا يتصور  
 ولا يكون لا يخفى ان ذلك الاستحضار اما يتعلق بتلك الاشكال مع ان ذلك قد لا يتصور  
 بالاشكال وليس كذلك واعلم ان كون المبدأ والاشكال ورائه النفس الناطقة لا يثبت  
 على حصول تلك الصور فيها فانه تلك الصور عليها عليه بذلك انما سوف على حصولها  
 فيها وبعبارة اخرى فانه تلك الصور عليها تلك الصور كما ان في الاشكال ان  
 فخره على تلك الالهات انما هي غير ذلك فانه في مكان تلك الاشكال انما هي تلك الالهات  
 وجعل تلك الصور فيها مع ان ذلك ليس كذلك غاية في الباب ان تلك المبدأ الذي اعتبر  
 فوائده لها منطبعة في تلك الصور على تقدير ان يكون علم بالاشكال انما هي لا حصولها  
 وذلك لا يخفى ان كونها ورائه وادبره فانه يكون تلك الصورة حاصلة في ورائه انما هي  
 تلك الصورة سوف على حصولها من المبدأ والاشكال ومنها ورائه عليها عليه  
 فكان تلك الصورة فيه سكت في هذا الكلام على سيد الشريعة والافلا السالكين  
 منها فخره ووجه كونه كذا على سيد الشريعة بطريق اول مامل انما هي بزيادة مرتبة  
 واحدة الى رتبة بزيادة كل مرتبة من المراتب الاربع قرينة واحدة من تلك التوكل الاربع  
 متعللا لما رسم فيها ان في تلك التوكل الاول اشكال فانه لا يراه كذا  
 المرتبة والمراد بزيادةها اعم من المراتب والاشكال انما هي كذا فانه كذا في ذلك  
 يتلوه كذا في تلك الالهات كذا في تلك الالهات كذا في تلك الالهات كذا في تلك الالهات  
 العباد كذا في تلك الالهات كذا في تلك الالهات كذا في تلك الالهات كذا في تلك الالهات

المختوم







مفتی

[illegible]

اولاً على كل من ادفع في ربحه  
اعطاه الربح هو المالك  
ثانياً ادفع في ربحه المالك

2











بناءً على ذلك على التحليل لعل التحقيق وفي ما يفرق والحق الثاني ان ما يقتضيه تلك القضية العزلية المستقلة  
على العلم الحقيقة على سبيل المثال مع ذكره ان ما يقتضيه النفس الانسانية المستقلة هو الاحتياج  
الى متوسط موصوف بما ذكره من الخمين ولا يلزم منه كونها كجوان ان يكون عين التي هي موصوفة  
به فلا يحصل ما يقتضيه الكلام العبد وعلى الكلام على ان ما ذكره الشرحان الاحتياج الى مطلق المتوسط  
الموصوف بما ذكره من الخمين واما في وجهه عليه يسوع وتولود ذلك وقع السؤال عن اختلاف  
ما هو المقصود من رتبة الله والحق الثالث ان الاحتياج الى استنفاض تلك الحالات من تلك المعرفة  
ليس للاجتماع بل لتقسيم الانسانية المستقلة فيها وذلك لا يوجب ان يكون السوء ايا لم يذكر  
المتوسط على ما يقتضيه جوابه بل على السؤال المذكور على حد صدق المناسبة الى ان بعض بها كتبت  
والحالات عليها منها سبب وضع القوانين السعدية فصدق تلك المناسبة التي يابعد النفس الانسانية  
المنفردة وبعد استنفادها والحق الرابع ان ظهور وجوب الصلوة على السلام عقلاً ما لا يلائم الله  
وانما هو الواقع في ما ذكره تلك المعرفة العزلية مع ما ذكره الله منها المتوسل من الكلام الصلوة مع ان  
ذلك ليس كذلك وحياسب بذلك ان يكون ذلك في حق الخلود والتعلق بناسب ذلك المتوسط  
كل واحد من الطرفين الى الطرف الاخر الذي هو المبدأ والوحدان والطرف الاخر الذي هو النفس الانسانية  
المنفردة في العالوق البدينة ولا يخفى ان هذا العارض من نفسه يوجب استعاضة بالان في وجهه وتقتضي على  
ذلك ما عطف قوله في قوله تعالى والعلية والعلية من تلك الاشارة لا تحقق على تقدير تلك القوانين المذكورة  
على مراتب القوة العزلية وعلى تقدير جعلها على مراتب القوة العلية وهو واضح بادل ان كانت ان جعلها  
على كل واحد منها وصدق على تقدير جعلها على مراتب القوة النظرية للوج على القوانين عز الاشارة  
الى الحالات العلية التي استقيمت من تلك القوانين وعلى تقدير جعلها على مراتب القوة النظرية  
العلوية لا يخفى الاشارة الى الحالات العلية التي كانت مستفاد من تلك القوانين على تقدير جعلها  
على مراتب القوة النظرية فالعلم ان في قوله من انشادة الى ان المراد بهديا الهداية  
ما يتفرع على الهداية اعم الطالب العلية والعلية وقد مر من الاشارة الى ذلك على ما سطر  
الى من ذلك المتوسط وسر التمسك الانسانية المستقلة الانفس المذكور اذ ذلك المنحصر منها انما هي انما

[illegible]











محمود

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰















او ما من مبادي الاشياء الا احداً من انفس الموقنين من تصور شروع انهم لم يفعل احداً من هذه  
 والصدق على ما هو ترتيب عليه وهو العلم بوجوب الصدق على ما هو ترتيب عليه وهو العلم بوجوب  
 في شيء محقق احداً يستحق منه العلم على ما هو ترتيب عليه وهو العلم بوجوب الصدق على ما هو ترتيب عليه  
 فترتب ما بين الاضطرار في حصول الشيء من عدمه بدون الشروع على ما هو ترتيب عليه وهو العلم بوجوب الصدق على ما هو ترتيب عليه  
 حقيقين فاما احداً من انفس الموقنين من تصور شروع انهم لم يفعل احداً من هذه  
 بوجوب من علم لا يعلم ان يكون تصور العلم على ما هو ترتيب عليه وهو العلم بوجوب الصدق على ما هو ترتيب عليه  
 وكيف انه يكون وهو مستند من علم او اعادة صدق على ما هو ترتيب عليه وهو العلم بوجوب الصدق على ما هو ترتيب عليه  
 في انفسها ان الشروع في مستند من علم على ما هو ترتيب عليه وهو العلم بوجوب الصدق على ما هو ترتيب عليه  
 والشروع فيها كحق الشروع في العلم مع انه لم يتصور حصول الشروع بوجوب من علم لا يعلم ان يكون تصور العلم على ما هو ترتيب عليه  
 الشروع في مستند من علم ان يكون شروعا في العلم اذا كان الشروع في علم المستند كحق الشروع في العلم بوجوب الصدق على ما هو ترتيب عليه  
 العلم وكذا لا يصح ان يكون تصور العلم الذي كماله المستند في العلم بوجوب الصدق على ما هو ترتيب عليه  
 بوجوب ما لا يمكن قسمة في محال وما من ان في انفس الموقنين من تصور شروع انهم لم يفعل احداً من هذه  
 ما يخص كمال المستند من علم بوجوب الصدق على ما هو ترتيب عليه وهو العلم بوجوب الصدق على ما هو ترتيب عليه  
 بوجوب ما لا يمكن قسمة في محال وما من ان في انفس الموقنين من تصور شروع انهم لم يفعل احداً من هذه  
 على ان الشروع في العلم بوجوب الصدق على ما هو ترتيب عليه وهو العلم بوجوب الصدق على ما هو ترتيب عليه  
 ان على الصدق والصدق على ما هو ترتيب عليه وهو العلم بوجوب الصدق على ما هو ترتيب عليه  
 والا فاما انما كمال المستند بالانطافئ الى وجه ما لا يمكن قسمة في محال وما من ان في انفس الموقنين من تصور شروع انهم لم يفعل احداً من هذه  
 مستند فيها ولا دخل لما هو مستند في انفس الموقنين من تصور شروع انهم لم يفعل احداً من هذه  
 فاما دخل في حصول استناد المستند الى العلم بوجوب الصدق على ما هو ترتيب عليه وهو العلم بوجوب الصدق على ما هو ترتيب عليه  
 والوضعي والحقني والصدق على ما هو ترتيب عليه وهو العلم بوجوب الصدق على ما هو ترتيب عليه  
 عند ذلك من المستندات المستند الى العلم بوجوب الصدق على ما هو ترتيب عليه وهو العلم بوجوب الصدق على ما هو ترتيب عليه

هذا ما وجد على قوله وانما يصوره به سبعة اقسام فيقول ان الامور الاربعه المذكوره في هذا الكتاب  
في الكتاب مع الصور ملاحظه عند هذا الباب فان هذه الامور الطائفة والبعيد  
للاعادة المذكورة مع ان ما سيج على قوله ملاحظه جامع ما ذكرناه انما كانت تلك الارادة  
على ان تجرد كون الامور الاربعه موصيه للغيره غير موصيه لتلك الارادة وانما يكون موصيه لها لو اقام  
ان البعيرة لا تحقق من ذلك الامور الاربعه والاشياء موصيه وان كانت في احوالها  
بما ان في احوالها على تقدير ان يكون ذلك بعد ان يكون السماع على وجه الصورة على الامور  
الاربعه اذ يقع مع ان ذلك خلاف ما مضى في الكلام ولا بد ان هذا جواب عما  
اوردناه من تحقق العلم في سماعه لاسرار الشمس على الشئ عرف العدد ما سأل عليه  
السمع في العلم من ان اردت ان يكون السماع على ان يكون السماع على وجه العلم  
او كما انما يحصل العلم بدون الامور المذكورة وان اردت ان يكون السماع على سماع الصورة  
انما يمكن السماع على وجه البعيرة بدونها فلو علم ان الصورة ليس موصيه لغيره  
الاكتفاء فيها ذكره في العلم على ان يكون على ما ذكره في هذا الكتاب في هذا الباب  
على وجه يتبين به العلم في الشئ من الامور المذكورة على ان رايه على قوله ما  
على السماع انما لا بد من ان العدد موصيه في ذلك الامور بالبرهان وان الصورة  
في مرتبة موصيه على كل حال عنما شئ بالبرهان في لا يتعدى ما سأل في الامور المذكورة على  
العلم ما ذكره الله موصيه في احوال تلك الميزانية وانما لا يتغير فاعلم ان الامور المذكورة  
او كما ذكرنا في الكتاب او الامور الاربعه المذكورة في هذا الكتاب على ان يكون السماع  
في العدد خلاف الكتاب في علم عند هذا على وجه الكتاب في الكافر في الشئ في هذا الباب  
الى العلم المعتمد منها انما سأل عليه على سبب التوضيح الا ان في فاعلم ان العلم فاعلم ان  
على ما ذكره الحق ولا يمكن ذلك ان ما ذكرناه في احوالها ما اورد الحق على ان يكون السماع  
موقوف على ان يكون السماع على وجه البعيرة في السماع على وجه البعيرة



على وجه البصيرة ونهضت ايقاع على الصاوق ودرجات ان المعنى هو له ولا يراى ان لم ينفذ  
 العدد باسمه السدوع على وجه البصيرة وهو الصريح المتبادر من ان السدوع ذلك الكائنات  
 الكه كورن على الوجه الصريح مع انه يراى في علمها مع اسما كونها معلومة من الصفة والاسما  
 يستقيم اسما المسمى على وجه البصيرة والخاص بالامور العلية او الامور العلية  
 لا يراى في الحجاب غير ان اسما على ان لم يثبت شي منها لا يراى في الامور العلية ولا يشبه  
 في ان تلك الحجاب وان كان واقعا لما اوردته الحق على انه ان ذلك ليس مما  
 العقل اليه ما اعتبرته الله ولا حتى في ان المراد منه ولا يراى ان اذا كان ما ذكره لم يثبت  
 ما اوردنا على قوله فان هذه الامور لا يراى من حيثها فلو لم يثبت على الطبع صادر لثمة  
 احد على خاص وجوب الزيادة البصيرة وذلك فالحق في محال على قدر قوله ما يثبت  
 ثانية فتراى في المراد ما ذكره الله على ما مضى فكل على البصيرة ولا يمكن ان يثبت  
 حقيقة على ذلك والحق على غير ما هو الحق في ذلك الوقت ما ذكرناه في وقت  
 انتم الله في طاعة العباد فمندان لوفى الله على كل من المعدادات والسم الاول  
 ما يترك في السم الاول وليس كل من الحق ان المعدادات والسم الاول سر كان في وقت  
 ان في بعض ان كلامها موقوف عليه فمندان ان في هذا المعنى لا يسعد في تلك العباد  
 ان تبادر لك منها على ما ذكره بعضهم فيكون على البصيرة واما كان ذلك التقدير  
 الذي سرت على الصدق نظرا في وقت اقتداء على سائر احوال المعدادات المعدادات التي  
 ان القسم الاول ولا شك في اسما السم الثاني على صدق كمن علم بوقت السم ان على  
 السم الاول بالوسط على هذا الوجه وهذا غير ما قيل في عدم مباحث القول في علم بوقت  
 الكمال اسما في ولا كان بوقت السم ان على المعدادات غير محال الى الانسان لم يثبت له  
 الله العلم بالظن في فانه هذا السم سطر في قوله ولا كان المعدادات التي  
 مع ما مضى في الاضاح ان انظر كون هذا القسم العلم الكمال الى حواسه التي لم يثبت في وقتها

في وقتها التي لم يثبت في وقتها

وقتها التي لم يثبت في وقتها  
 انتم الله الى طبعه المقسم الذي هو وقت الكمال يحصل بواسطة انتم كل منها اليه قسم هو المجموع  
 منها اليه قسم هو المجموع الكمال منها لا من قسم الكمال الذي هو معلوم وكيفية الى او اسما لا ولا  
 ان تق اذ قال الالف واللام مطلقا مخرج ما ذكره الله ان يكون العلم بالظن ان لا يشبه  
 عليك ان قسم الكمال الى حواسه التي لم يثبت في وقتها واما ليس نظام صاكن في ليس  
 للعلم المعدادات المطلق الذي هو قسم الى القسم الذي ما منهم من كل كنه سماع في صرح العلم  
 المعدادات وان امكن احصاء درجات في هذا المعنى فحق واسطة من الصمن بان يكون بعض المعدادات  
 علم بظن على بعض المعدادات على ان المعنى الذي هو منها كالكلام على راي وراى  
 ان المضاف في وقتها فان القسم الثاني من القسم الذي لم يثبت في وقتها ولا يمكن ان لا يثبت في وقتها  
 الالهي ان المضاف في هذا التقدير ومنها وهو على وسائر اقسامها ليس كذلك ولا سدد  
 بان يثبت احد القسمين على الحجاب كل القسم الا في حيث يمكن ان يكون ذلك في غير المعدادات  
 على ان المعدادات التي هي القسم الذي لم يثبت في وقتها وان يكون كنه على قدر علم المعدادات منها  
 كسب المال لانه ان يكون في محال في وقتها او كونه ان يكون علم في حداثته او كنه  
 غيره من غير ان يكون كنه ذلك المعدادات على لا يكون العلم بالسم المعدادات  
 الكمال ان في وقت ليس في علم فمندان كنه في وقتها ان المعدادات كنه في وقتها  
 انظر ان المراد بالعلم الذي هو سطر في قوله ولا يكون كنه في وقتها ولا في وقتها  
 ما يكون كنه في وقتها وليس المراد بالعلم الذي هو سطر في قوله ولا يكون كنه في وقتها  
 انما هو كنه في وقتها ليس هو كنه في وقتها فان وجوده لا يكون الا في وقتها واما  
 التقدير انما هو كنه في وقتها وانما ان سطر في قوله ولا يكون كنه في وقتها ولا في وقتها  
 في قسم الكمال وجوده انما هو كنه في وقتها وانما ان سطر في قوله ولا يكون كنه في وقتها ولا في وقتها  
 انما هو كنه في وقتها وانما ان سطر في قوله ولا يكون كنه في وقتها ولا في وقتها

في وقتها التي لم يثبت في وقتها  
 ان في وقتها التي لم يثبت في وقتها  
 في وقتها التي لم يثبت في وقتها







هل ان تجل هذا القدر لا ينافي ما سبق الكلام لا ينافي ان ذلك موقوف عليه واما ان  
 هذا الجواب بمعنى ان يكون تصور العلم برسمه باعته كما تقدم على السمع والقول بان ما  
 ذكره الى القدر في ادم يكون علمه بالعلم نفسه لا على كونه اعتبارا لظلاله في الجواب  
 كما يكون نفس العلم الالهي باعتبار الوجود انه من علمه باعتبار الوجود الخارج الى الاصل  
 كما ذكره بالعلم الغير الالهي **سوال اول** فائدة الكلام بعد ما الجواب بيان كمال الغاية  
 مع الوجوه فيمكن ان يكون كذا ان شاء الله تعالى فائدة القول بالوجود الخارج في جواب  
 السؤال الاول في الموصفين على وجود العلم في الذهن بذاته على سبيل الجواب في الحقيقة  
 كانت في ان العلم منها حصول العلم لا تلك العلوم وحدها المشتملة على نوعه على ما وقع عليه  
 سواء كان العلم لا شك في ان المقصود به ان كل علم انا هو ما يرتب على نفسه ولكن  
 على هذه العبارة على ما لا يدور عليه شي ان شاء الله تعالى لا يكون رافعا في ان المقصود  
 من موطئ العلم الالهي على ان يرتب هذه الشريطة وما سوغ عليه وما سوغه الله ما بينا  
 ان العلم اذا كان غير الالهي لم يرتب عليه ذلك والامكن لوسط ذلك العلم فائدة من العلم ان ذلك  
 خلاف ما كان من ان لا من يحصل كل علم الالهي كان او غير الالهي من العلم به بعينه  
 ان شاء الله تعالى فائدة في فائدة موطئ العلم الالهي انما هو ان كان ما كان من العلم  
 بالعلم الالهي مع ان ذلك ممكن لان كماله على ما يشهد بان احصائه على ان العلم بالصدق  
 فبانه ما سوى كان ذلك الصدق في ان شاء الله تعالى فائدة من العلم بالصدق ذلك  
 الصدق ليس كصحيه ذلك الصدق في ان شاء الله تعالى فائدة من العلم بالصدق فبانه ما  
 ما فيه ان لا يكون له وجه لا ينافي العلم بالبرهان على علم المذكور المذكور والوجه ان لا  
 العلم في هذا السؤال في هذا العلم بوجه اخر وهو ان في هذا العلم ليس لا يتصور العلم به بصور المطلق  
 بالغاثة لا يتصور ذلك من الصدق بالغاثة ثم يجب عنه ان يمكن ان يسجد ذلك الصدق في رتبة  
 العلم على الوجه الذي هو عليه وليس ان لا يسجد ذلك ويترك العلم الذي هو ذلك الصدق

ان العلم بان اصحاب اناس سبب معين هو ان العلم بالصدق كونه رتبة عليه **سوال** فائدة هذا العلم  
 ان كان كذا الى ان يقع الملازمة المذكورة ومصلحة ان ان كونه مذكورا سلم كونه مذكورا فان  
 ذلك على العلم بالصدق لو كان مذكورا صريحا واما اذا كان مذكورا ضمنيا فلا ولا شك في ان ذلك الصدق  
 مذكور ضمنيا في هذا العلم فان من مقتضى رتبة العلم بالصدق في العلم انه قد نظر الى ان ما ذكره  
 العلم من مقتضى المذكور ان شاء الله تعالى فائدة من العلم في هذا العلم ذلك هو ان العلم  
 فان من مقتضى العلم انه فائدة من العلم ان مقتضى العلم في هذا العلم ب ذلك اذا العلم بان ان هذا  
 العلم بالصدق ذلك الصدق لا يحتاج الى برهان في نفسه فائدة من العلم في ان هذا  
 العلم به بعد ان العلم على الوجه الذي هو عليه ذلك الصدق ومن العلم ان لا سلم ذلك العلم  
 ان من مقتضى العلم بالصدق ذلك الصدق لا يحتاج الى برهان في نفسه فائدة من العلم في ان هذا  
 حاصل من البرهان ان مقتضى العلم بالصدق ذلك الصدق لا يحتاج الى برهان في نفسه فائدة من العلم  
 حصول ما يحصل من البرهان في مقتضى ذلك ووضع ذلك بان الحاصل من الحاصل بالبرهان حاصل  
 بطريق الضرورة ان مقتضى العلم بالصدق على ان المطلق ما يكون العلم لا على ان كل  
 علم ان مقتضى العلم على احراز مقتضى فائدة من العلم بالصدق من العلم واما مقتضى  
 مقتضى العلم في هذا العلم ان العلم بالصدق الى ان مقتضى العلم بالصدق ذلك الصدق فائدة  
 ذلك مقتضى العلم بالصدق ان العلم بالصدق الى ان مقتضى العلم بالصدق ذلك الصدق فائدة  
 مقتضى العلم بالصدق الى ان مقتضى العلم بالصدق ذلك الصدق فائدة من العلم بالصدق ذلك الصدق  
 مقتضى العلم بالصدق الى ان مقتضى العلم بالصدق ذلك الصدق فائدة من العلم بالصدق ذلك الصدق  
 مقتضى العلم بالصدق الى ان مقتضى العلم بالصدق ذلك الصدق فائدة من العلم بالصدق ذلك الصدق  
 مقتضى العلم بالصدق الى ان مقتضى العلم بالصدق ذلك الصدق فائدة من العلم بالصدق ذلك الصدق  
 مقتضى العلم بالصدق الى ان مقتضى العلم بالصدق ذلك الصدق فائدة من العلم بالصدق ذلك الصدق







































ان يكون المراد بالمتصور ان يكون ذلك لا يدرك به غير ان كان ان يكون الشيء  
ان خلقه فله نسبة الى ما لا يدرك به النسبة الحكيمة التي هي في ذاته لا تتغير بغيرها ما هو رابط  
بها وعلى الجواب الرابع منها لا يتصور كون تلك النسبة صورة محسوسة ولا حاجة الى حذف ما دخل على كون  
ما يكون الشيء ان خلقه فله صورة محسوسة تلك الانساق ان مطابقا وانما صورة  
ذلك لما هو ان المراد بالوجود هو الوجود على ما هو الوجود ومرتبة من تلك النسبة ما لا وجود له  
ليس وجود تلك النسبة في كل قضية متصورة بل انما فاده كلاف مطابقتها ولا مطابقتها واما ان  
يصح الجمع باعتبار المواد في بعضها كالمادة والشرطية المتعالية والاعتقالية المراد بالاشياء  
في تلك العبارة ما يطابق النسبة الحقيقية فلا يكون في كل قضية واحدة عددين بعدد ما يكون  
كل مادة من المواد وادراك ان النسبة والوجود ليست بواقعة فغير الوقوع بمطابقة النسبة بالاشياء  
وعدم الوجود مع مطابقتها لها لا يكون انما باعتبار كل مادة من المواد لا باعتبار جميع المواد ومرتبة  
الشيء ان النسبة في كل مادة لا يطابق الاشياء ولا ذلك الكلام في عدم المطابقة تلك والوجود بها  
ان في ان المراد بالاشياء هناك الامور الواقعة في نفس الامر ومعنى مطابقة النسبة لها كونها كائنا في الاشياء  
شيئا منها على كل منها ومعنى عدم مطابقتها لها كونها كائنا في الاشياء شيئا منها لدم مطابقتها لها انما هو  
على وجه دفع الكتاب الكلي لا السلب الكلي فكل مطابقة النسبة بالاشياء اعدم مطابقتها لها  
في كل مادة من المواد واعلم ان ادراك ان النسبة والوقوع في تلك النسبة بالاشياء لا يكون في  
ادراك ان النسبة ليست بواقعة على سواها في الكليات والوقوع في تلك النسبة بالاشياء  
الحكم او الجزم بالوجود والعدم بمطابقة على ما هو في من يراه ان الاشياء  
في ان الاول ان يدرك ان شيئاً في ذلك الدرك على الدرك الرابع انفسا قد ذهبت  
الحكم او الحكم بان يورد الحكم معطوف على نسبة في قوله وعلى النسبة منها والمراد ان النسبة والعدم  
ولست بواقعة في ذلك الدرك على الدرك الرابع مع ان خلافاً لطريقه في قوله الذي  
هو في سائر ارجاء الى انفسا على الحكم الذي هو النسبة والحكم به الذي هو الواقعة

والنسبة بينها لا يعنى من علم النسبة وكان ذلك الدرك مع ذلك معن في غير مستند بالنسبة  
اذ هو رابط حصص من الطرفين فاما نظيره على الامور من الصورة الى النسبة لا يتصور لم يتصور  
بما كان نسبة الطرفين فاما في النسبة على كل قضية بعد حصول النسبة الاولى وان كان كون ما في النسبة  
غير حاصله بالنسبة وكونها على ما يتبع بواسطة كون ذلك الدرك معن في ذاته وان يكون  
ذلك الدرك غير حاصله بالنسبة على ما هو وكونه غير مطابقة بالذات على ما يتبع الرجوع الى الوجود ان  
حال حصول الصدق وانكم هو ذلك الدرك لا في ان مطابقة وان كان مطابقة  
على ذلك الدرك الحكي ان ان النسبة بالاشياء ليس بانكم بذلك المعن بل بالمعن الذي وقع النزاع في ان  
يعتقد ان حقيقة وجود ادراك لا يدرك معن بالذات وحذف ان وانكم هو ادراك ذلك الدرك الحكي  
وهو ان لا حاجة الى ان كتاب الحذف اذ المعن ان انكم ذلك الحكي بمرط حصول في الصدق على ان كان  
بذلك الدرك لا يدرك معن المعن واعلم ان انكم اذ كان عبارة عن الادراك المطلق بذلك الدرك الحكي  
لم يتبع انكم بان انكم هو ادراك ان النسبة والوقوع في تلك النسبة بالاشياء ليس ادراك انكم لا الحكي  
بل بالنسبة والوقوع بان ذلك يعنى العبارة المراد ان انكم ادراك حكي في ذاته لا ريب  
لان النسبة بالنسبة المعن وكونه على ما في كونه متصورة بان الصورة توصف بالمطابقة  
كما تعلم وانما في لا توصف بها وكونه الاضافة انتهى بالعلل على معنى المطابقة في العلم  
هو المطابقة الى سائر الصور المحسوسة ولا يتصور ان يكون على نحو ما يجب لا يكون في الانساق والاضافة  
اذ معنى مطابق للمعنى الذي انكشف على نفس هو ان في الواقع ان لان حاله الذي ظهر على النسبة  
والاضافة ان المطابقة بعد المعنى لا يقع ان توصف بها الانساق والاضافة لو كان احد ما ولا يكون  
عليك بانكم ليس معن المطابقة وتوسم ذلك نفس بذلك المعن لا يكون صورة للمعنى والاضافة  
وذلك يختلف في كونها صورة واحدة بان معنى مطابق للمعنى هو انفسا او الاضافة ان يكون  
معن ذلك السبب واعلم ان قوله في الاشياء المتصورة لان الصورة بوصف بالمطابقة  
كما تعلم في ان الصورة بوصف بالمطابقة العلم بوصف بها ومن البين ان ذلك السبب لا يشترط



















[illegible]

100

[illegible]



















غير ما وقع فيها من ذلك بل اني وقع فيها من كل منهما فمن العلم بالعلم والشيء  
 العلم الى الصور والصور الى العلم فان العلم وقع فيها من الجهل وان كان قد اجتر  
 من مطلق الجهل قسم العلم من انظر ان مدار ذلك على اسماه وادامه مع ذلك  
 وقد قيل ان مدار المطالع على الشيء الذي يشبه الصورة الصورة على ما عليه الحال  
 او على من يصف العلم والشيء الذي كان تلك الصورة له فان كان المدار على الاداء  
 غير ان المطالع والاطمئنان في الصورة الصورة انما من غير ملاحظ الحكم والاشياء  
 اليه اذ لا يمكن في ان الصورة التي هي في شدة لا يكون مطالع له كما ان قد  
 يكون مطالع له دون ملاحظ الحكم ومع ملاحظ الحكم وان كان المدار على الشيء غير ان لا  
 يتبين الصديق لعدم المطالع اليه اذ كل صورة له لا يكون الا مطاعا لما هو صورة له  
 الصورة الصديق كقولنا العالم يستف من الموتر مطالع لما في صورة له ليس الا غير الاستف  
 عن الموتر عن العالم كما وان كانت غير مطالع لما في صورة له في الاخر اعني ليس سببا  
 ويصنف ما حصل في عدم العلم بالصور الى المطالع وغير المطالع في ذلك من غير  
 الفصل في دفع ما اورده على ملامح طويله الذي لم يتوصل له اخترازا عن الاطلاق  
 فان الحكم في كل صورة حكم العقل بذلك الحكم بواسطة تلك الملكة يكون مطاعا لما في  
 اذ كانت تلك الصورة صورة لما نشأت من العلم الا لا يكون مطاعا له اذ لم يكن صورة له  
 في نفس الامر فيحقق المطالع والاطمئنان في الحكم في الاقتران مع بقا صورة الصورة في الصور  
 ومنها كتب اما اولها فلا يستلزم ذلك القول كون كل صورة صورة مستقلة بصرفها عن غيرها  
 لا سيما واحدة من غير سبب كل عرضة اما انما يكون ذلك ما ليس باسباق من الصورة  
 يجب ان يكون العلم بالصور في كل من الصور حسب الاسم فانه لا يستلزم اذ الحكم في ذلك القول  
 استلزام كل صورة مطلق للصديق وقد يقع كل منها بان ذلك لو كان الحكم اكله واطمئنان  
 كل الملكة كما في الصورة ما اعرضت للصورت والرجوع الى الوجه ان يكتب ذلك

في دفع العلم اني انما حصل انما يكون قول بعضهم فلو ان في اسباق وروى ذلك بان ذلك  
 انما لا ينفك لو كان اسباق في قول بعض اخره لو كان ذلك ما ليس على الحكم فلا يمكن ان  
 لا يكون ان اسباق في ذلك كما لا يكون كما لو كان ما لا يكون فاما ما ذكره من  
 سبب الحكم لعدم المطالع في وجوده على حصول تلك الملكة مع انه قد يكون في بعض الصور  
 ما لا يمكن عدم المطالع في ذلك انما هو العلم بالعلم اليه انما هو العلم بالعلم اليه انما هو العلم بالعلم اليه  
 وهذا ان ذلك انما غير لم يصدق في كل قسم الى العلم الى الشيء مع العلم بالشيء مع ان ذلك  
 المستلزم فان منقسم الحكمين مع العلم الى الحكمين مع العلم بالعلم اليه انما هو العلم بالعلم اليه  
 مع العلم بالعلم اليه انما هو العلم بالعلم اليه انما هو العلم بالعلم اليه انما هو العلم بالعلم اليه  
 المحل في وجوده صديق العلم على انما هو العلم بالعلم اليه انما هو العلم بالعلم اليه انما هو العلم بالعلم اليه  
 وهذا يجب وان كان قد نشأ من غيره ووجه مدعى مدار ذلك الاستلزام على الصورة الحكم بان  
 العلم الى العلم الى الشيء مع العلم الى ذلك الشيء على صورة ما ليس العلم الى الصور والصور  
 وانما هو العلم بالعلم اليه انما هو العلم بالعلم اليه انما هو العلم بالعلم اليه انما هو العلم بالعلم اليه  
 مع العلم الى العلم اليه انما هو العلم بالعلم اليه انما هو العلم بالعلم اليه انما هو العلم بالعلم اليه  
 المعنى بان ذلك العلم لان ذلك هو ما ليس بالصورت المطالع والصديق العلم اليه انما هو العلم بالعلم اليه  
 معنى الاشارة في معنى هذا العلم انما هو العلم بالعلم اليه انما هو العلم بالعلم اليه انما هو العلم بالعلم اليه  
 ان مدار الاستلزام في العلم الى العلم اليه انما هو العلم بالعلم اليه انما هو العلم بالعلم اليه انما هو العلم بالعلم اليه  
 كل من الصور والصديق هو ما ليس بالصورت المطالع والصديق العلم اليه انما هو العلم بالعلم اليه انما هو العلم بالعلم اليه  
 هذا الاستلزام في كل صورة وروى ذلك الاستلزام في قول البعض ان الصور والصديق صمان  
 الى العلم بالعلم اليه انما هو العلم بالعلم اليه انما هو العلم بالعلم اليه انما هو العلم بالعلم اليه انما هو العلم بالعلم اليه  
 عدم الحكم في كل صورة والصديق في العلم بالعلم اليه انما هو العلم بالعلم اليه انما هو العلم بالعلم اليه انما هو العلم بالعلم اليه  
 هو العلم بالعلم اليه انما هو العلم بالعلم اليه انما هو العلم بالعلم اليه انما هو العلم بالعلم اليه انما هو العلم بالعلم اليه







مفتی

على غير حلقها على معنى ان كسفت على الصور بارساء الحركات الخمسة في الالاسطاس  
 ما ذكر في سبع الحركات من ان هو ان عند نفاذ في اودار الحركات بعد حركات الحركات  
 في الحركات الخمسة صور السبع في الفعل اذ كانت على غير حلقها على السبع واما ان  
 لا تفسر في صدق الحروف اذ كور على غير حلقها على السبع واما ان صدق على العلم الفعل  
 بعد ما حسن بان الصور ما كان صدق على ان الصور فلا يكون ما خذوة منه على ما صدق  
 واما الحروف واما ان يرد ذلك لو كان الصور ما كان ما خذوة منه باعتبار وجوده على  
 واما اذا كانت ما خذوة منه لا يجب الا على خلاف فيه ما صدق واما على الظاهر  
 ان المراد ان وجه الصدق ما ذكرناه لا يقتل ان العقل لا يطق آية وهو الصريح ما صدق  
 ولا كس على ان لا هذا القائل ان علم ارسطو من اوزار العلم المعروف بعد السبع على الحروف  
 المشهور اعتر العقل ان الحروف التي اصدت الذات المجردة ليشير الحروف علم الله تعالى  
 على ما قصد به باعتبار واما علم علم الله تعالى اذ كان حصوره لا لا يطاعا على ما هو  
 المشهور عدم لم صدق على الصور الحاصلة السبع الى السبع منه اذ على الصدق لا على العلم  
 الا على ان يكون كلام ذلك القائل من ارسطو وهو الوجه الذي افسد ما ذكر ان الحروف ان  
 عر صاوي على العلوم والصور السبع ان يكون ان السبع مع انها من اوزار العلم المعروف  
 والا كس في ذلك طابعها انما لا يكون من اوزار الحروف على كونها كسب العلم على الحروف  
 فاصح وانما تال لا يطق ولم على الصدق ان رة ان لا ينفذ من علم الله تعالى  
 ان الحروف على العقل لا ينفذ واما ان ذلك كذا اذ كان السبع الحروف الى ما قسم السبع الى ارسطو  
 حصوره اذ كان السبع السبع الى حصوره ارسطو فلا يرد ان لا يجد ان كل اذ قد  
 رطبي الا على ان على الحروف علم حصوره السبع ان هذا هو كون الحروف في  
 الحروف مع ان ذلك خلاف الحروف ووضوح ان المراد ان السبع على الحروف يكون حقا



معلومات موحدة مطلقا سواء كانت معلومة بعلم الواجب أم لا العلم الكلي هو اخص العلم  
 في هذا العلم يعرف علم الواجب لم ين على تلك النعماء على تلك العلم الموقوف في شأن الكافة  
 لا يتبين في ذلك ادراك الكلام المذكور في شأن الكافة بل ان العلم الموقوف عند في  
 هذا الغنى انما هو هذا العلم الموقوف وقد كان عند من العرف والعرف وان لم يكن  
 حتى لا يعقل حال الموقوف لكن منها ملاحظة الكلي ولا يمكن في ادراكه الكلي من العلم  
 الموقوف منها وموقوف على قدره على علمه كما لم يحدد منها ملاحظة كونه يكون موقوفها  
 معلوم العلم الكلي في هذا العلم وهذا الاعتراف حكم بان ذلك ساقى علم التوابع  
 هو العلم الكتاب الاحكام في ان الموقوف في هذا العلم موقوف في ان الموقوف موقوف  
 الموقوفات الساسية او الموقوفات الموقوفة او الموقوفات الساسية انما هو الكتاب الاحكام  
 والكتاب علم الموقوف على وجهه من الغنى غير الكتاب الاحكام ذلك لا يقتضي ان الحكم  
 ان الموقوف عند في هذا العلم الكتاب والكتاب موقوف على وجهه من الغنى انما هو الكتاب الاحكام  
 في مطلق باب الكتاب على ما سطر علمه وانما كان الموقوف عند في هذا الغنى  
 ما ذكره ان لا يمنع تعريف العلم كونه شاملا لما كان عند معلوم الموقوف الموقوف  
 الكتاب انما لا يكون كاسم ولا كصفة ووقع ذلك بانه انما هو لو كان معلوم الموقوف  
 لا صورته والتحقق مما هو انما هو صورته الموقوف لا يمكن في ان يكون الموقوف  
 احوال الموقوف العلم وان افاد كونه متبايناً فيكون الموقوف موقوف الا انه قال  
 عن الموقوف بان خلاف ادراك الموقوف بان في خبر كانه ذلك وانما الحكم موقوفها على وجه  
 الموقوف علم الموقوف الموقوف كونه موقوف بان في خبر كانه ذلك وانما الحكم موقوفها على وجه  
 ما لم يكن ولا شبهة على ان الموقوف موقوف بان في خبر كانه ذلك وانما الحكم موقوفها على وجه  
 جمع الموقوف انما هو في ذلك الموقوف كونه في علمه انما هو في ذلك الموقوف كونه في علمه  
 سواء كان ذلك علمها بانها موقوف بان في خبر كانه ذلك وانما الحكم موقوفها على وجه

بعض اولاده يعرف الموقوفات كما يدعي علمه قوله سادس ادراك الموقوفات ان ذلك ادراكها  
 لا يخص بالموقوفات بل سادس الموقوفات الى ان يكون ادراكها بالادراك الموقوف ووقع ذلك بان  
 الحكم سادس ادراك تلك الموقوفات لا يستلزم سادس ادراكها في ذلك ادراكها على ان  
 سادس الموقوفات اولادها على ادراكها على ادراكها على ادراكها على ادراكها على ادراكها  
 بها الموقوف وانما مطلق في ان كونه متبايناً لا ادراكها على ادراكها على ادراكها على ادراكها  
 عند في هذا العلم ما ذكره في ان ذلك ادراكها على ادراكها على ادراكها على ادراكها على ادراكها  
 من الموقوف موقوف بان الموقوف العلم الكتاب بان موقوفه في ذلك موقوفه في ذلك موقوفه  
 ادراكها على ادراكها في ان يكون الموقوف الموقوف بان موقوفه في ذلك موقوفه في ذلك موقوفه  
 في ذلك الكتاب العلم الموقوف وقد كان عند من الغنى انما هو الكتاب الاحكام  
 جمانه موقوف في احوال في كتاب الموقوف لان الغنى في ان يكون الموقوف  
 بان من ادراك الموقوف لا يمكن ان يكون العلم بالحق في الموقوف العلم الاحكام ان لا يكون  
 والعلم كونه على منها ان من ان يكون موقوفها على ادراكها على ادراكها على ادراكها على ادراكها  
 الموقوف علمه مطلق الموقوف انما هو موقوفها على ادراكها على ادراكها على ادراكها على ادراكها  
 منها او موقوفها على موقوفها على ادراكها على ادراكها على ادراكها على ادراكها على ادراكها  
 الاحكام موقوفها على موقوفها على ادراكها على ادراكها على ادراكها على ادراكها على ادراكها  
 انما هو كونه الموقوف بان موقوفها على ادراكها على ادراكها على ادراكها على ادراكها على ادراكها  
 منها الموقوف علمه على موقوفها على ادراكها على ادراكها على ادراكها على ادراكها على ادراكها  
 ما سادس الموقوف علمه على موقوفها على ادراكها على ادراكها على ادراكها على ادراكها على ادراكها  
 ما لا يقتضي ان موقوفها على ادراكها على ادراكها على ادراكها على ادراكها على ادراكها على ادراكها  
 الموقوف كونه العلم بالحق موقوفها على ادراكها على ادراكها على ادراكها على ادراكها على ادراكها  
 العلم الموقوفها الى الموقوف الموقوف علمه على ادراكها على ادراكها على ادراكها على ادراكها على ادراكها

برك



دانشگاه امام

43

[illegible]



1307

[illegible]



على ما هو متفق عندنا قد مر من عدم كون الحكم على تقدير كونه ادراكا على تقدير كونه  
 الصدق وكما بين الحكم وعينه وكونه ادراكا وبين الشرط الاول الشرط على ما قد اشتهر  
 الكتاب في الصور في الحكم اما هو على طرقيه الا انما هو على طرقيه الاسكان في ذات واحدة  
 معين انها لا كميته في ادراك واحد بعينه لا صدق على ادراك واحد مع الحكم والادراك  
 سابع فالمراد بالذات الواحدة ما صدق عليه ادراك لان انما هو الاثر  
 ولا صدق الادراك على ما هو مقرر في الشرط الاول وهو على الشرط على انما هو مقرر في الشرط  
 انما هو المسمى الذي هو سبب الادراك كونه وادراكا على ما احاط به الحكم اليه والبول  
 بان مراد الشرط مخصص صرح الاشارة الى اختياره المسمى او كونه واحدتها فالمراد  
 اليه من كل واحد منها وادراكا على انما هو المسمى الذي هو سبب الادراك كونه وادراكا على ما احاط به الحكم اليه والبول  
 شرطا قد بين ان كونه شرط لا يورث مع انه قد بين انما هو سبب الادراك كونه وادراكا على ما احاط به الحكم اليه والبول  
 في الشرط الاصطلاحي والكونية ليست بشرط اصطلاحى لكونه على امتناع اجتماعها مع  
 والتعريف الشرط الاصطلاحي اجتماعه مع المسمى وادراكا على انما هو المسمى الذي هو سبب الادراك كونه وادراكا على ما احاط به الحكم اليه والبول  
 على كونه المسمى الذي هو سبب الادراك كونه وادراكا على انما هو المسمى الذي هو سبب الادراك كونه وادراكا على ما احاط به الحكم اليه والبول  
 فالمراد من ادراكها انما هو العنصر في الصدق انما هو المسمى الذي هو سبب الادراك كونه وادراكا على انما هو المسمى الذي هو سبب الادراك كونه وادراكا على ما احاط به الحكم اليه والبول  
 لا يمتنع ولا يمتنع في ان مع المسمى في هذا المعنى ان ما صدق عليه مجموع الصور في  
 لا كونه ان يكون في المسمى على مجموع الصور في هذا المعنى ان ما صدق عليه مجموع الصور في  
 ما ذكره في جواب الاسكان انما هو على طرقيه الصلح عن العوم في جواب ذلك  
 الاسكان وما ذكره انما هو على طرقيه الصلح عن العوم في جواب ذلك  
 عليه كونه او لا يمتنع في ذاتها فيكون مراد الشرط ما ذكره ان الصور منها بل  
 بالذات للصدق واحد السامع لذات لا يكون والادراك على ما احاط به الحكم اليه والبول  
 السواد والاضاءة مع ما بين انما هو المسمى الذي هو سبب الادراك كونه وادراكا على انما هو المسمى الذي هو سبب الادراك كونه وادراكا على ما احاط به الحكم اليه والبول

لك انما عدة لهذا المادة وانما بين العدم والعدم ما بين ادراكه مع ان الاول والاول  
 واعلم ان المراد من قول الشرط لا يمتنع في ذاتها التام فيكون على ما قد اشتهر  
 صدق على احد السامعين لا يكون والما صدق على الثاني من الصور انما هو المسمى الذي هو سبب الادراك كونه وادراكا على انما هو المسمى الذي هو سبب الادراك كونه وادراكا على ما احاط به الحكم اليه والبول  
 دون الاول واعلم ان الحكم ما سماع كون الحكم ما سماع كون احد السامعين مسموعا  
 بالاولى من الصور والادراك على ما قد اشتهر في ذاتها لا يمتنع في ذاتها  
 انما هو المسمى الذي هو سبب الادراك كونه وادراكا على انما هو المسمى الذي هو سبب الادراك كونه وادراكا على ما احاط به الحكم اليه والبول  
 ذلك الامتناع مع انما هو المسمى الذي هو سبب الادراك كونه وادراكا على انما هو المسمى الذي هو سبب الادراك كونه وادراكا على ما احاط به الحكم اليه والبول  
 ان هذا الحكم ما بينه وبين كونها مطابقة للواقع بعد ان يكون مرادها على ما قد اشتهر  
 في مواضع عدة بانها واثبات الادراك لا يمتنع فيها في صورتي مع كون كل منها مسموعا  
 بالوجود وكذا الحكم بالوجود العكس مع انه حكم بالماضي فيكون والبول ان المراد لا يمتنع  
 واحد مجموع ما لم يمتنع فيها انما هو المسمى الذي هو سبب الادراك كونه وادراكا على انما هو المسمى الذي هو سبب الادراك كونه وادراكا على ما احاط به الحكم اليه والبول  
 الخروج لا يورث على واثبات الادراك العكس مع انه حكم بالماضي فيكون والبول ان المراد لا يمتنع  
 عن اعادة العبارة اليه لو كان الصدق على راي حركته بتركيزه في كل المركبات  
 وفي ذلك كنه ولا يمتنع اعتبارا في ان يكون والما سماع قوله والاسكان الصدق  
 ان على ان ذلك ما يمتنع سابقا وسابقا والاسكان الصدق وادراكا على انما هو المسمى الذي هو سبب الادراك كونه وادراكا على ما احاط به الحكم اليه والبول  
 يكون احوال الصدق في ذاتها على الادراك مع ان السامع لم يمتنع في ذلك ولا يمتنع في ذلك  
 ان الاول ان في والاسكان الصدق مركب من العلم والسمع يعلم او يكون الشيء معلوما  
 لا يمتنع كونه على انما هو المسمى الذي هو سبب الادراك كونه وادراكا على انما هو المسمى الذي هو سبب الادراك كونه وادراكا على ما احاط به الحكم اليه والبول  
 بان انما هو المسمى الذي هو سبب الادراك كونه وادراكا على انما هو المسمى الذي هو سبب الادراك كونه وادراكا على ما احاط به الحكم اليه والبول  
 لها عدة سوا كانت والما وعارضه لها لا على كونها والما لا يمتنع في ان ذلك انما هو  
 على عدم سماع الحكم كونه في الادراك المسموع بالسمع فالمراد لا يمتنع لم يمتنع لا يمتنع

حي























[illegible]

25

ان ضروري ان لا يحاط حصوله الى السطر بالخاص الى البعض منها اولى بالاحتياط حصوله الى البعض  
 الى كل منها او لا يحاط حصوله اليه بالخاص الى كل منهما دون احاط حصوله اليه بالخاص  
 الى البعض منها والاول في هذه الصورة العنق يستلزم ان لا يكون سطر من هذه الصورة  
 عند اخر مع ان كلاهما يحتاج ذلك وانما في بعض الالاف في العنق وما ذكرناه في عدم  
 حواجز الالاف والالاف يظهر منه وجه اعتبار ذلك ولو من سطر كان محققا في احاط  
 حصوله الى السطر بالخاص الى البعض محققا في احاط حصوله بالخاص الى الجميع  
 وعلى هذا الالاف الضروري ان لا يلزم ان لا يلزم ان لا يكون سطر من هذه الصورة  
 ضروريا مطلقا مع ان الوجود خلاف ذلك وعلى ذلك ان لا يحاط بالخاص الى زمان  
 ان اعتبارات المذكورة بالخاص الى البعض مع ملاحظة ما تترتبها من العناد والاضيق  
 ما هو الاضيق المحقق في العنق بالتحقق في كل ان السطر لا يكون في العنق  
 الا اعتبارا الى الالاف ان لا يكون هناك وان كان سطر العنق في السطر بالخاص الى البعض  
 في كل حواجز الالاف في السطر بالخاص الى البعض في كل السطر في السطر بالخاص الى البعض  
 وسواء في السطر بالخاص الى البعض في السطر بالخاص الى البعض في السطر بالخاص الى البعض  
 لا يتغير والضروري ان لا يكون السطر بالخاص الى البعض في السطر بالخاص الى البعض  
 سواء كانت الالاف في السطر بالخاص الى البعض في السطر بالخاص الى البعض في السطر بالخاص الى البعض  
 المذكورة في السطر بالخاص الى البعض في السطر بالخاص الى البعض في السطر بالخاص الى البعض  
 نصف منهم بالخاص الى البعض في السطر بالخاص الى البعض في السطر بالخاص الى البعض  
 النصف بالخاص الى البعض في السطر بالخاص الى البعض في السطر بالخاص الى البعض  
 النصف بالخاص الى البعض في السطر بالخاص الى البعض في السطر بالخاص الى البعض  
 بالخاص الى البعض في السطر بالخاص الى البعض في السطر بالخاص الى البعض  
 بالخاص الى البعض في السطر بالخاص الى البعض في السطر بالخاص الى البعض



















عدم انه خارج تلك الطوائف موضوع الكبري لم يحكم ان يعلم ان خارج تلك الطوائف موضوع الكبري  
 ان العلم الغزواني والوسطى انما هو اوصاف افرادها على كونها متحدة معها وبعدي  
 الحكم كونه اسكن انما هو اجزاء علم ورويه في كل واحد من السمات المتعددة است علم  
 ان علم السواء المذكور لا ينفذ كونه اشكال ما ليس كذلك وكذا في الحكم فانه خارج  
 اوله في حصول الحكم من صورته الكلية وبذلك يبينه واراد على تعريف الاول على ما علمه الله  
 في بيان ايراد الاسكان بكونه لا يمتنع كون صورة طرفة آفة على تعريف اللسان العين  
 البغني لا علم على ما هو المشهور من المهور ونظر منه ان من البيان المذكور ولا شك  
 في ذلك انما نظيره ما ذكره الله من البيان على صورة اول الام بالوسط من الغزواني  
 والوسط على ما هو الظاهر في ما علمه الله من صورته بالوسط منها فلا بد من علم على الموضوع  
 والاعلم ان بعض جوابات من الاسكان ان ان ذلك هو رد على شي من حجة من الام  
 وذلك ان على الاول علمنا ان ان ذلك الصدق من افراد الصدق الغزواني عند الام  
 حتى يبين من عدم صدق تعريف الغزواني على كونه مراعى وانما يميز ذلك لو كان ذلك  
 الصدق عند افراد الصدق الغزواني مع ان ذلك ممكن بناء على ما علمه الله على ان  
 علمنا نفع عدم صدق تعريف الغزواني عند الحكم باجتهاد الصدق ليس عند الام من  
 افراد الصدق الغزواني وعدم صدق تعريفه لا يكسب عدم صدق تعريفه الحكم من افراده و  
 يكون صادق عليه ولا يمتنع على شي من الغزواني وانما خير بانظر عبارة الله  
 يشير الى ذلك الاسكان لا يريد على الام ولا على الحكم على ان تعريف الام للصدق  
 الغزواني هو صادق على ذلك الصدق وتعرف الحكم وصادق عليه ولا شك في  
 ان ذلك الحكم موجه من جانب الحكم وهو موجه من جانب الام فاعلم ان  
 ان صدق الحكم من صورته الطرفة انما هو ايراد السواء مع جوابه لا وجه له  
 بعد جواز ان لم يجمع ان صورة آفة لا يكون به كما وان كان طرفة باكتب ان سواه ان

غيره

الاجم

ان امتياز انظر لوسط الطرفة لا يمتنع في نفس الحكم به بها ان المردود هو علم الاصحاب الى  
 وانه ان ذلك من ان التعريف مما ذكره سابقا او كان اذكر من العلم على كل واحد من السواء  
 مع جوابه ان ان صدق تعريفه لا يمتنع كونه كاسي الحكم لا يمتنع وكون الام على الوسط  
 لا شك في ان الاول ان ان في لغة الاصحاب على وجهه على الاصحاب بالوسط وكذلك افرادها  
 انما هو من الظاهر هو الموجود ان جميعه قد ثبتا كان اوصافه هو الوجود الكافي  
 لا مطلق الوجود ان لا يمتنع الوجود انما هو لان المردود ان السواء من المطلق الوجود  
 الجاهل دون الوجود الله في ذلك الاسكان ان ان كساب الصدق الله في ذلك  
 انما يمتنع ولا يمتنع على ان ان ذلك على الام على ما علمه الله على ان علمه الله على ما هو  
 المظهر من ان كساب الصدق الطرفة بالصورته مما يكون الحكم فانه به كما  
 وصورته الطرفة اذ ان كساب الصدق الغزواني على صدق تعريفه كونه به كما  
 كما ان على تعريفه كساب الام على ما علمه الله على كساب الصدق الطرفة بالصورته  
 انما هو كساب صورته الطرفة اذ ان كساب الصدق الله على كساب الصدق الله ولا يمتنع  
 واما وجه دخول الصدق الغزواني في البديهي وكون الطرفة على تعريفه كساب الصدق الله  
 سطر الطرفة لا يكون دالة على جواز انظر معنى البديهي لا يكون دالة على جواز ولا شك في  
 ان اصحاب ذات الصدق ان ان هو الامور لا يمتنع الى الطرفة انما يمكن او كان كل واحد  
 واحد منها كما جاز كل واحد من اصحاب تلك الذات فانه يمكن استغناء كل منها عن الطرفة باجتهاد  
 بعضها دون بعض فوجه السلب علم فذلك دخول الصدق الغزواني في البديهي ان  
 الطرفة وواقع ان ان في رايه في هذا المقام ان علمه الله ان حاسر مع ذلك انما يمتنع  
 الاسكان المذكور ان اسما من مولى البديهي والوسطى بالصدق الغزواني ان على تعريفه  
 كونه الصدق كساب الام مع انه لا يمتنع باجتهاد في هذا الكتاب على الوجه  
 ان في فضل العلم في التعريف مما ذكره سابقا كساب الله على علمه الله ان الام على وجه

كبري







































على ان الاول ذكر النوع مع الحكم على ما هو مصرح به في كلامه واما الثاني فانه يكون  
على تقدير ان النوع مع الاول وان هذا لا ينافي حقيقة بيان الكلام فالراجح ان هذا  
البيان هو ان احكام المحققين على عبارة عن نوع الاستحسان في الحكم بان السبب العلة الذي  
يسببه الشخص انما هو نقصان الطالب من الجاهل بالحق وهو نوع الاستحسان في الحكم بان  
والفرد فيهم مع ذلك انما هو في بيان الحكم عبارة عن الترتيب الذي هو في الحكم بان  
ذلك السبب العلة في الترتيب انما هو فيهم مع ذلك العلة في الحكم بان كون الرابع  
معناه ان تعديله على ان سبب ذلك الرابع هو ان العلة لا تعديله في زمان كونها في ان المكان عبارة  
عن التعديله في الزمان على ما عليه السكون او التعديله في الزمان على ما عليه السكون او التعديله في الزمان  
لكن في الحقيقة لا تعديله في الزمان على ما عليه السكون او التعديله في الزمان على ما عليه السكون او التعديله في الزمان  
ذلك معنونه في الحقيقة على ان ان غير الوجود الذي هو العلة على ان العلة في الزمان على ما عليه السكون او التعديله في الزمان  
انك في الاستحسان انما هو في الحقيقة على ان ان غير الوجود الذي هو العلة على ان العلة في الزمان على ما عليه السكون او التعديله في الزمان  
نتم على ان العلم من سبب ذلك واولون منهم انهم انما هو في الحقيقة على ان ان غير الوجود الذي هو العلة على ان العلة في الزمان على ما عليه السكون او التعديله في الزمان  
والاول انما هو في الحقيقة على ان ان غير الوجود الذي هو العلة على ان العلة في الزمان على ما عليه السكون او التعديله في الزمان  
لكن في الحقيقة انما هو في الحقيقة على ان ان غير الوجود الذي هو العلة على ان العلة في الزمان على ما عليه السكون او التعديله في الزمان  
في ان كون العلة في الحقيقة على ان ان غير الوجود الذي هو العلة على ان العلة في الزمان على ما عليه السكون او التعديله في الزمان  
التي ان مباديها انما هي على ان ان كونها في الحقيقة على ان ان غير الوجود الذي هو العلة على ان العلة في الزمان على ما عليه السكون او التعديله في الزمان  
انما هو في الحقيقة على ان ان غير الوجود الذي هو العلة على ان العلة في الزمان على ما عليه السكون او التعديله في الزمان  
المادة او الحكم على سبب ذلك واولون منهم انهم انما هو في الحقيقة على ان ان غير الوجود الذي هو العلة على ان العلة في الزمان على ما عليه السكون او التعديله في الزمان  
التي في الحقيقة على ان ان غير الوجود الذي هو العلة على ان العلة في الزمان على ما عليه السكون او التعديله في الزمان  
واما في الحقيقة على ان ان غير الوجود الذي هو العلة على ان العلة في الزمان على ما عليه السكون او التعديله في الزمان  
ذلك الاختلاف في زمان كونها في الحقيقة على ان ان غير الوجود الذي هو العلة على ان العلة في الزمان على ما عليه السكون او التعديله في الزمان

صبر و استقامت

واعلم ان عبادتنا في سماع الموافقات هي لولا ذكرها ههنا في بعض المقدمات والفتوح لم يكن من الممكن التذكير بتيقن  
او صريح من انك بان صدق انك لو كان والى منها هو الخط المستقيم به يدرك الوجه انه نفس ومنها  
او كما يحكي من تلك البدايات وهذا ان شاء الله اول ما وضع منها الرب ومنها كما الخط المستقيم  
على الوجه الاكمل ولكن اعداد الموافقات من ما ذكره ههنا ومن عارضا سماع الموافقات باولها  
لو كان او كما يحكي من تلك البدايات اول الامتع منها كالمركب وذلك شرط في البدايات المستقيمة  
ان اصلت الحكمة ثم استفتي بكل واحد من تلكين والحقه ان كل واحد من الالهيين  
والله عز وجل بآياته سبحانه الا انه خلقنا بغيره والحكمة بعدها اتحادا والى وسائر اعتبارات  
وحمل الحكمة على سبيل ما ذكره مما لا وجه له وفي ايراد ما يدل الحكمة والاعراض به وما بعد تلك الغاية  
لطف بلا شبهة الى ما هو المراد من ذلك ان ما في سبيل ساق الكلام ان يكون المراد  
بالخاتمة والصوره اوده وصورته قبلها على ما ذكره في علم ان ما في سبيل ساق الكلام ان يكون المراد  
عرفت ما سبق ما سبق يدرك ولا سبيل بعد ان ان يكون المراد بما ذكره على ما هو المراد من ذلك  
الى الخط وان شاء الله يحصل صورته ولا شك في انه لا يحتاج الى القول بالسماع على ما سبق في ذلك  
من غير الماد ان الاصل في سماع الله عز وجل في سبيل العلم والعلو وان اصحح الله تعالى على  
سبيل الله عليه السلام في المادة والصوره ههنا افضل للرب وان المراد بالصوره العكون  
اطلاقا لهم انما هي الالهيه الاصاحه الى احد من رايها حيله المرتبه الى ان واحد من الصور  
ان رجع الى سبيل الرب وصدق الله في سماع الله عز وجل في سبيل الله عز وجل في سبيل الله عز وجل  
الاحد من صورته المعلومه ان ان في المراد احوال الكلام على سبيل الله عز وجل في سبيل الله عز وجل  
كل الصور على الرب تعالى على ما هو صورته واستسلم بان كل الصور على الرب تعالى  
على ان ما ذكره الله في سماع الله عز وجل في سبيل الله عز وجل في سبيل الله عز وجل في سبيل الله عز وجل  
والله اعلم بالصواب والاعراض عن الاعراض على ما في سبيل الله عز وجل في سبيل الله عز وجل في سبيل الله عز وجل

三



















المحمول المطلق الذي وقع حكمه بتسليمه المحمول المطلق فلا يميز بين قولنا كل محمول مطلق يتبع الحكم  
 او الحكم في ذلك على كل ما صدق عليه المحمول المطلق كما سبق في سنده فالحكم هناك مستعمل على الزيادة  
 لا يستعمل على الطبقة فلا يميز بين قولنا تسليمه المحمول المطلق فكل ما زاد في ان في ذلك قولنا  
 كل ما صدق عليه المحمول المطلق يتبع ان يكون محكوما به والحق ان محمول المحمول المطلق على قدر ان  
 يكون محمول لا مطلقا يكون فواذا زاد كما ان تتبع الحكم على محموله فواذا زاد على ان  
 فرض كون المحمول المطلق محكوما به في ان انما قد قولنا كل محمول مطلق يتبع الحكم فكل ما صدق عليه الحكم  
 المحمول المطلق تحت قولنا المحمول يتبع الحكم به صدق ان قولنا كل محمول مطلق يتبع الحكم به محمول  
 على استواء الى قولنا بعض ما يتبع الحكم به فهو محمول مطلق في ذلك السبيل المذكورة وان كانت محمول  
 على كل ما كان ذلك قولنا الى قولنا بعض ما يتبع الحكم به فهو محمول مطلق بوجه اختلاف السبيل المذكورة  
 انما المرتبة على توريه العلوية فبما زاد على ان انما في انفسه المحمول المطلق تحت موضوع  
 محمول في شفاهاها وتحت ما حقق سابقا تحقيقا وانما يكون ايراد سندها على قولنا كل محمول مطلق  
 لابد وان يكون محمول على وجه صحيح او ادا على قولنا كل محمول مطلق يتبع الحكم به ان يكون محمول ما في وجود  
 قولنا كل محمول مطلق ان يكون محمول صدق كل محمول مطلق يتبع الحكم به وانما كاذب وانما كاذب  
 فليس من بان الملازمة في توريه السبيل المذكورة السبيل وانما ان كذب انما ملازم المحمول المطلق في  
 انما محمول مطلق على وجه صحيح الحكم على وجه صحيح ان الحكم على وجه صحيح انما محمول مطلق على وجه صحيح  
 يتبع الحكم على وجه صحيح كل محمول مطلق يتبع الحكم على وجه صحيح ان ان يرد السبيل المذكورة او ادا  
 على قولنا كل محمول مطلق ان يكون محمول ما في ان لو صدق قولنا كل محمول مطلق  
 يتبع الحكم به حق المحمول المطلق في ان ان يكون محمول لا مطلقا فكل محمول مطلق يتبع الحكم على وجه صحيح ان الحكم  
 على وجه صحيح الحكم به وقد تورد سنده على قولنا كل محمول مطلق يتبع الحكم به ان يكون محمول مطلق واما  
 لابد او ادا على قولنا كل محمول مطلق فلابد ان يكون محمول ما في ان لو صدق قولنا كل محمول مطلق  
 صدق قولنا كل محمول مطلق يتبع الحكم على وجه صحيح وانما كاذب او صدق سنده صدق قولنا بعض ما  
 يتبع الحكم على وجه صحيح مطلقا لانه على كل المستعمل في قولنا موضوع هذا الحكم ان كان محمول مطلقا

مطلقا لم يتبع الحكم عليه بان محمول وان كان معلوما لم يتبع الحكم عليه بان محمول مطلقا وانما  
 ان هذا التمسك على جريان في قولنا كل محمول مطلق يتبع الحكم به ان يكون معلوما او انفسه لا يميز  
 انما كل محمول مطلق يتبع الحكم به على استواء الى قولنا بعض ما يتبع الحكم به فهو محمول مطلق بان  
 يرد في موضوع ذلك الحكم بان انما محمول مطلق فكل ما صدق عليه الحكم على وجه صحيح انما محمول مطلقا وانما معلوم  
 فهو ليس محمول مطلقا فكيف حكم عليه بان محمول مطلق ولا يميز في ان مدار السبيل على العدم  
 على قولنا كل محمول مطلق يتبع الحكم به ان يكون معلوما على قولنا كل محمول مطلق يتبع الحكم على وجه صحيح  
 كل محمول مطلقا يتبع الحكم به ولا على قولنا بعض ما يتبع الحكم به فهو محمول مطلقا وانما السبيل  
 حين لو كان كذلك مع ان الحكم ليس كذلك ولكن ايراد السبيل بعد الحكم على وجه صحيح الى  
 الحكم في المستوي بان من المحمول المطلق في انما محمول لا مطلقا فكل ما صدق عليه الحكم على وجه صحيح  
 معلوم على ان يكون محمول لا مطلقا وانما محمول مطلقا على وجه صحيح انما محمول مطلقا وانما  
 قال انما استعمل الحكم على وجه صحيح محمول مطلق على وجه صحيح ان الاول ان في قولنا كل محمول مطلق  
 ان في قولنا كل محمول مطلق على وجه صحيح محمول مطلق على وجه صحيح ان الاول ان في قولنا كل محمول مطلق  
 وان السبيل انما نشأت من انفس الحكم محمول مطلقا على وجه صحيح انما محمول مطلقا وانما السبيل ان في قولنا كل محمول مطلق  
 عدم توريه الضرورة في توريه السبيل المذكورة وانما السبيل ان في قولنا كل محمول مطلق  
 الاعم انما محمول مطلق ان يكون ما يشبه الزادات والوصف في ان انما محمول مطلقا وانما السبيل ان في قولنا كل محمول مطلق  
 فكل ذلك ايضا الى الاطلاق محمول مطلق انما محمول مطلقا وانما السبيل ان في قولنا كل محمول مطلق  
 ذات الوصف محمول مطلقا على وجه صحيح انما محمول مطلقا وانما السبيل ان في قولنا كل محمول مطلق  
 الاعم انما محمول مطلق انما السبيل ان في قولنا كل محمول مطلقا وانما السبيل ان في قولنا كل محمول مطلق  
 انما محمول مطلقا على وجه صحيح انما محمول مطلقا وانما السبيل ان في قولنا كل محمول مطلق  
 انما محمول مطلقا على وجه صحيح انما محمول مطلقا وانما السبيل ان في قولنا كل محمول مطلق  
 انما محمول مطلقا على وجه صحيح انما محمول مطلقا وانما السبيل ان في قولنا كل محمول مطلق  
 انما محمول مطلقا على وجه صحيح انما محمول مطلقا وانما السبيل ان في قولنا كل محمول مطلق

انما محمول مطلقا

انما محمول مطلقا



كذا الكلام من ان إطلاق العلم هناك يومئذ انه اراد بها العلم الذاتية بالمعنى الاعلى في  
 ان يكون متفاداً وصف الامم عليه مع انها غير لازمة لذات الامم معلوم ولا بد في العلم الوصفية  
 التي هي العلم ذاتي العلم الذاتية بالمعنى الاعلى ان يكون الصفة لازمة لذات الموضوع فلو لم يكن  
 ملازمة لزم لا متناهية الامم عليه كما في الكلام لاجله بل الوصفية بغيره لانه لا يلزم بالاجابة  
 العبارة ان يكون لا متناهية خلاف ما هو عليه بل الوصفية هي العبارة على خلاف ما هو عليه  
 معلوم ما ذكر من الخدود هذا هو الوجه الاول من ان لا يلزم لان يترك في توريث الامم  
 ما يترك في توريث الامم على العلم الوصفية يكون كذلك مدق في وادعة التفسير المذكورة  
 وصفية لا يسمي اسمان العلم الى باقي القديسات التي هو عليها الكتب الاول من الاجابة  
 على الوجه الذي ذكره من ان يترك في توريث الامم ما يترك في توريث الامم المذكور ان  
 لا يترك في ان العلم المذكور يكون مدار الحقيقة الذاتية على ان يكون انصاف ذات الموضوع الوصف  
 المصنوع والمورد فيها من ان العلم ليس كذلك لانه مدار الحقيقة هو المصنوع على ان يكون انصاف  
 ذات الموضوع وصف المصنوع في ذاتها وان ذهب بعض الى ان مدار الحقيقة لا يمتد الى العلم  
 وهو ذلك على المادة الحقيقة لا المطلقة او كان ذلك على ان مدار الحقيقة لا يمتد الى العلم  
 ان مدار الحقيقة ليس على المادة الحقيقة لا يمتد الى العلم في ذاتها المذكور كما ان مدار الحقيقة  
 على مدار الحقيقة لا يمتد الى العلم على ان مدار الحقيقة لا يمتد الى العلم في ذاتها المذكور  
 اعني في ذاتها لا يكون بعض مدار الحقيقة لا يمتد الى العلم في ذاتها المذكور  
 ان ذلك العلم كما سمي عليه هو العلم في العلم عام متناهية الحقيقة والذات  
 قال الله ان قول كل ما ليس معلوم باجتماعه لا يكون عليه بالصفة الحقيقة لانه  
 مدق مدق كما سمي عليه في توريث الامم لا يكون على العلم الوصفية في العلم الوصفية في العلم الوصفية  
 العلم على ان يكون مدق مدق في توريث الامم لا يكون على العلم الوصفية في العلم الوصفية في العلم الوصفية  
 قال الله وان كان كرسب ان العلم على الحقيقة العبارة ان يكون العلم الوصفية في العلم الوصفية في العلم الوصفية  
 او قول ان العلم الوصفية في العلم الوصفية في العلم الوصفية في العلم الوصفية في العلم الوصفية

قوله

هذه العبارة ان تسمى من ذلك رتبة كل قول مطلق في العلم الوصفية في العلم الوصفية في العلم الوصفية  
 في ذلك العلم الوصفية في العلم الوصفية في العلم الوصفية في العلم الوصفية في العلم الوصفية  
 المذكور ولا يصلح ان يكون المقول المطلق حال كونه محمولاً مطلقاً معلوماً باجتماعه او معلوماً  
 المطلق ولا يصلح ان يكون المقول المطلق حال كونه محمولاً مطلقاً معلوماً باجتماعه او معلوماً  
 المطلق ولا يصلح ان يكون المقول المطلق حال كونه محمولاً مطلقاً معلوماً باجتماعه او معلوماً  
 يستدل ان في مصدق المقول المطلق على العلم الوصفية في العلم الوصفية في العلم الوصفية  
 المطلق لا يتبع العلم الوصفية في العلم الوصفية في العلم الوصفية في العلم الوصفية في العلم الوصفية  
 وذلك يستدل ان في مصدق المقول المطلق على العلم الوصفية في العلم الوصفية في العلم الوصفية  
 كل قول مطلق وقع فكل ما هو محمولاً مطلقاً معلوماً باجتماعه او معلوماً  
 مطلقاً قال الله في مصدق المقول المطلق على العلم الوصفية في العلم الوصفية في العلم الوصفية  
 المطلق في مصدق المقول المطلق على العلم الوصفية في العلم الوصفية في العلم الوصفية  
 الوصفية في مصدق المقول المطلق على العلم الوصفية في العلم الوصفية في العلم الوصفية  
 الان كل علم على خلاف العلم الوصفية في العلم الوصفية في العلم الوصفية في العلم الوصفية  
 على العلم الوصفية في العلم الوصفية في العلم الوصفية في العلم الوصفية في العلم الوصفية  
 يصح العلم الوصفية في العلم الوصفية في العلم الوصفية في العلم الوصفية في العلم الوصفية  
 على العلم الوصفية في العلم الوصفية في العلم الوصفية في العلم الوصفية في العلم الوصفية  
 كل علم في مصدق المقول المطلق على العلم الوصفية في العلم الوصفية في العلم الوصفية  
 ليس حاصراً للحقيقة الوصفية في العلم الوصفية في العلم الوصفية في العلم الوصفية في العلم الوصفية  
 ذلك لان العلم الوصفية في العلم الوصفية في العلم الوصفية في العلم الوصفية في العلم الوصفية  
 فكل علم في مصدق المقول المطلق على العلم الوصفية في العلم الوصفية في العلم الوصفية  
 في العلم الوصفية في العلم الوصفية في العلم الوصفية في العلم الوصفية في العلم الوصفية

معلوم



يتبع الحكم على ان يكون هذا القول من قبيل لازم من كون الحكم عليه التام فيكون له المطلق  
 معقول الحكم على ان يتبع الحكم عليه لا يكون راجع الى لازم من كون الحكم عليه جملة لا مطلق  
 ان يكون هذا اللازم من قبيل التام فيكون مطلق يتبع الحكم عليه واعلم ان بيان ذلك يتناول  
 على تقدير كون الحكم عليه جملة لا مطلق كمن يجهل ان اول الالزام الى الحكم عليه التام فيكون  
 لو كان جملة لا مطلق لم يكن ان التام من قبيل التام فيكون له المطلق معقول الحكم عليه  
 عليه ان التام من قبيل التام فيكون له المطلق معقول الحكم عليه ان التام من قبيل التام فيكون له  
 مع انه حكم عليه يتبع الحكم عليه التام لان اللازم من كون الحكم عليه التام فيكون له المطلق  
 لا يتبع حكم عليه لا في عينه ان الحكم عليه اول جملة لا مطلق معقول الحكم عليه  
 واللازم على تقدير الاول وانما الموضع اللازم على تقدير الثاني انما لا يتبع الحكم عليه  
 وليس من جهة التام بغيره ان ذلك هو التام وقد كان يتبع الحكم عليه على الحكم عليه  
 يدل ولا يلزم ان على الموضع هو على تقدير الثاني انما لا يتبع الحكم عليه ان  
 لا يتبع الحكم على ان التام من قبيل التام فيكون له المطلق معقول الحكم عليه  
 لا يتبع الحكم على ان التام من قبيل التام فيكون له المطلق معقول الحكم عليه  
 هو انما هو ان يكون الحكم عليه التام فيكون له المطلق معقول الحكم عليه  
 من جهة التام فيكون له المطلق معقول الحكم عليه ان التام من قبيل التام فيكون له  
 ان التام من قبيل التام فيكون له المطلق معقول الحكم عليه ان التام من قبيل التام فيكون له  
 من جهة التام فيكون له المطلق معقول الحكم عليه ان التام من قبيل التام فيكون له  
 المكلف انما هو ان التام من قبيل التام فيكون له المطلق معقول الحكم عليه  
 ذلك انما هو ان التام من قبيل التام فيكون له المطلق معقول الحكم عليه  
 انما هو ان التام من قبيل التام فيكون له المطلق معقول الحكم عليه  
 من جهة التام فيكون له المطلق معقول الحكم عليه ان التام من قبيل التام فيكون له

[illegible]



ان يرد على الملائكة في تقرير الشبهة فيكون مع الاستحسان واستحقاقه سند النسخ الملازمة  
 وان كان اوجه فاعلى صدق جعل كذب فقال سند النسخ الاستحسان لا يتم على تقدير كون الاصل  
 الراسخ هو التقدم صادق في نفس الامر اذا صادق لا يستقيم الكاذب وان كان الاصل كاذبا  
 لم يتبين التقدم الاصل اليه والا لا يستقيم الصادق الكاذب اما على تقدير كون التقدم الذي  
 هو الاصل كاذبا لم يصح جعل كذب انا سند النسخ الاستحسان لجواز استدراك الكاذب للكاتب  
 فاجب ان يفي كما ان كذب الاصل لا يقدح في صدق سند النسخ الاستحسان الا على تقدير كون التقدم الاصل  
 صادقا كذا في التبع ان يحد كذب انا سند النسخ الملازمة على تقدير كون التقدم الملزم  
 صادقا على ان الصادق لا يستقيم الصادق فاذا كان التقدم الملزم صادقا وانما الاراد  
 كاذبا انتهى الملزم بينهما وجوب الملزم من الكاذب من غير قاطع في منع الملزم على تقدير كون التقدم  
 الملزم صادقا كما انه غير قاطع في منع الاستحسان على تقدير التقدم الاصل صادقا فاما ان تكرر  
 الجواب الاول على تقدير كون التقدم الاصل صادقا كذا في كذا سبق الجواب يتم على تقدير كون التقدم  
 الملزم صادقا في نفس الامر واعلم ان المفهوم من عبارة من ان التجزئة لثبات المقصود لان  
 ذلك كذا في جوابه فافهم من الجواب ان اوله المقصود قابل لذلك فافهم بان جعل قوله  
 ينفي في قوله يمنع لزومها لحدتها متوقفا على قوله منع صدقها بواسطة استدراكه لانتفاء العكس  
 على طريقه القدر الذي تحقق به منع الملازمة يعني ان على الخارجية اذا كانت كاذبة لا يمكن الاستحسان  
 سند الشبهة المذكورة الى ان يقال لها ان كذب العكس يستلزم ان لا يتبين الاصل وهو المعلوم  
 ان مطلق العكس المذكور يستلزم ان لا يستقيم التقدم المذكور ان يرفع ان يفي اذا كانت تلك  
 الخارجية كاذبة تمنع لزومها لحدتها بواسطة استدراك كونها لانتفاء العكس المؤثر في منع الملازمة  
 وهذا ان ما ذكر في بيان عبارة المقصود فافهم من الجواب ان ما في قوله في تقرير الشبهة  
 بالاستحسان سند الشبهة المذكورة الى ما هو ان لما بين ذلك بين الاصل ان يفي ان ما الملازمة  
 في تقرير الشبهة على ذلك الاستحسان بين لا يتبين الى بيان فيجوز عبارة المقصود في تقرير الشبهة  
 وانما يعيد العكس لصدق موضوعه على وجهه فافهم لا يتبين عليك ان سابق الحكم يقتضي ان يفي

على الوجه الذي بين  
 انما هو في رسم

ان يفي وانما يتبين ذلك بغير التيقن اذا صدق موضوعه على وجهه فافهم وهو ملازمة في معنى  
 قوله لا كما انما يتبين بغير التيقن لان صدق عكس ما لا يتبين فافهم وانما يعيد العكس ولا يبعد  
 بعدا ما ان يفي معنى قوله وانما يعيد وانما يتبين بغير التيقن لصدق الموضوع اذا صدق العكس  
 سند الاستحسان الاصل اليه والا هو الاول لزوما من حيث كلام الحكم ولا يتبين في كذا  
 قوله وانما يعيد لصدق موضوعه على وجهه فافهم ان يفي ان يفي صدق الجمل المطلق على  
 الموجود الخارجي كافي في قول كل قول مطلق يقتضي الحكم عليه خارجيا لا يبرهن صدق  
 الخارجي رتبة من انصاف ذات الموضوع بوصفها بالجمول بحسب الخارج ولا يعيد في صدق  
 عنوان الموضوع على الموجود الخارجي ذلك الانصاف حتى يكون ذلك الصدق كافي في صدق  
 الخارجي رتبة في المقسم بغير العبرة ان الخارجي رتبة متوقف على ان يكون موضوعها موصوفا وخارجيا  
 واما ان يفي فافهم انما رتبة الخارجية انما ما يتوقف عليه لان ما هو موجود في الخارج  
 فهو معلوم كون كل ما هو موجود في الخارج معلوما لا يستلزم كونه معلوما في جميع الاوقات وفي جميع  
 الاشياء من ان يكون معلوما مطلقا فافهم ان يكون معلوما في بعض الاوقات ولعل في كذا  
 دون بعض فيكون ذلك هو المطلق في بعض الاوقات وبعض الاشياء من معنى انه لا يكون  
 معلوما بوجه ما في تلك الوقت وذلك كذا في بعض الاشياء وان كل ما هو موجود في الخارج معلوم في  
 الاشياء من اوقات في جميع الاوقات او ان المطلق لا يبعد احد في وقت من الاوقات  
 فافهم من ذلك ان يفي كذا في كذا المطلق ذلك التفسير مع ان المعلوم في قول كل معلوم عليه  
 لا بد ان يكون معلوما هو المعلوم على ما حال الحكم فافهم ان يفي ان يكون المراد بالجميع معلوم  
 ما لا يكون معلوما على ما حال الحكم فافهم ان يفي ان يكون المطلق هو المعلوم على ما حال الحكم على ما حال  
 الا ان يفي كذا في كذا المطلق ذلك المعنى فافهم ان يفي ان يكون المطلق المسمى بالتفسير  
 من حيث هو كذا في كذا المطلق في اوقات المطلق مسمى من كذا في كذا المسمى فافهم ان يفي ان كذا  
 انما خارجيا انما هو لعدم صدق عنوان الموضوع على المعلوم على الموجود الخارجي  
 واما الجواب عن ان كذا في كذا لعدم الموضوع وان يفي ان كذا فلا يكون كذا في كذا











على ما علم ان كل شيء من الاشياء الخارجية والذاتية مقدرة كانت او لم تكن معلوم بوجه ولو  
كونه سببا فلا يتحقق فيها في نفس الامر المحمول المطلق بل لا يمكن الاتفاق بان كل  
تقديره اخذ حقيقة كاذب البنية او كل ما وجد او لم يوجد في الشيء الذي هو الموضوع فتدبر  
مفسر على ذلك منع الحكم من الحكم الى قولنا لا يستلزم منع الملازمة فظهر ما قررنا ان  
ما ذكره منع الملازمة على تقدير كونها خارجيا في معناها على تقدير كونها حقيقيا اذ لا يمكن  
ولذلك يتولد ما قررناه من منع الملازمة على تقدير كونها حقيقيا على الوجهين المذكورين  
ومنع مطلقا ان الحكم عليه منع الملازمة على تقدير افتدائها خارجيا ودرج مطلقا ان الحكم على تقدير  
افتدائها خارجيا وجه الاستدلال لا وجه لمنع مطلقا ان الحكم على تقدير افتدائها خارجيا على  
اخر رتبة الاول من الترتيب المذكور في التسمية اذ لزوم ان الحكم في كل شيء على ذلك تقدير  
والا لم يتحقق ان الحكم على تقدير كون الحكم عليه معلوما مقدرا ذلك لا بان كل شيء في كل  
بان صحة الحكم على تقدير المعلومية وافتدائه الحكم على تقدير ان يكون مجهولا او على الاخرى  
في الخارجية لان الكيفية الخارجية التي تحكم عليها في رتبة مصفوفة المعلومية على ما ذكر  
والحكم على طبيعة الخارجية بحسب افتدائها في الوصف العنوي والصفة تقدير كون الحكم عليه  
لا مطلقا انما كانت تكون انما يتحقق على ما صرح به في ان تقدير الوصف يستلزم تقدير  
الاتفاق وفيه البنية يكون فيه حقيقة لا خلاف ان يكون هو الموضوع في الحقيقة وفيه  
لا يمكن ان يكون الشيء الذي هو الموضوع في الحقيقة ولا بد من ذلك من كون الوصف لا مطلقا  
الموضوع على ما بين هناك وفي كون الوصف في الحقيقة المذكورة فهو لا يمكن ان يكون كاشفا  
هناك وهو ما ثبت وهو ان قوله على تقدير كونها مطلقا لا يمكن ان يكون الشيء المذكور  
وصفة او ذلك ما ينبغي في تقدير الوصف كما صرح به فيكون ولو كان بذلك الاتفاقي الحقيقة  
وصفة لزم ان يكون كل حقيقة وصفية هي التي ليس ذلك فالأول ان في لزم ان الحقيقة  
المذكورة وصفية حتى ياتي في مقدم في ترتيب التسمية وقوله ان الحكم على تقدير كونها مطلقا  
لا يخفى كون تلك الحقيقة وصفية على ما ذكرناه وقد يناقش في هذا العلم ان هذه الحقيقة

الحقيقة وصفية في الجواب انت ردة الى ان ما قررناه في العبارة من كون الشيء ذاتية ليس  
الاعم من كونها على ملازمه بسبب كون الحقيقة المذكورة وصفية ما اورد مستلزم  
في الاتفاق لانه لا يتحقق ان عدم الموضوع يكون افتدائه وجوده في نفسه وبعده حدث  
عنه انه على ذاته فلا يكون الموضوع الا بفتدائه من مصدر الوجود يستلزم تقدير  
العنوان على ما صرح به وهو تقدير في الاتفاق ولا شك ان تأثير العنوان في الموضوع  
في عدم الموضوع على ما ذهب اليه الفارابي في حيزان الحقيقة الحقيقة انما كان صدق العنوان  
على ما صرح به لزم ذلك يكون الموضوع موجودا افتدائه تقدير الوجود في الاتفاق  
مستلزم على ما ذهب اليه الشيخ مدني في جواب الله تعالى على ان عدم افتدائه الحقيقة الخارجية  
والحقيقة لان ما عدم تام البنية عليها لا يخفى عليها مطلقا كجوابنا البنية على غير ما  
اعني في البنية وان بنا عليها غير تحكم على ما قررناه فالفهم ان قوله في تقدير معنى  
الحقيقة الحقيقة كل ما وجد كان في المجهول لو وجد كان بفتدائه في ترتيب الوجود  
لا يخفى الاتفاق اصدق على العنوان لا لا يخفى ذلك تقدير الاتفاق به ووفق بين  
ان تقدير تقدير الوجود تقدير الاتفاق به ومن ان تقدير تقدير الوجود اصل الاتفاق  
فالرسم فان صحة الحكم باقية رتبة معلوم وافتدائه الحكم على تقدير ان الحكم مجهولا مطلقا الى  
فان صحة الحكم لا يلزم من كون الحكم على تقدير كون الحكم على تقدير ما صرح به في  
ففي الاول ان قوله كل ما هو معلوم الحكم عليه في الحقيقة قوله بما قبله يكون معلوما  
وافتح الحكم المذكور من التسمية المذكورة ان الحكم استلزام الحكم على الحقيقة  
موجوب ما ليس بالاتفاق المحمول المطلق بافتدائه الحكم على المحمول المطلق وليس ذلك  
الاعراض بما علمه وظهر ان الملازمة المذكورة في ترتيب التسمية قد وسد ان ما وضع  
من الحكم لا يستلزم الاتفاق المحمول المطلق بافتدائه الحكم على الاتفاق انما كان  
الشيء يستلزم الحكم على الاول بالشيء الثاني فالحكم بان كل الحكم مطلق في الحكم عليه  
لا يلزم الاتفاق على ذلك كونه لا يلزم الا في لازم ذلك ان لا يمكن ان الاتفاق في



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

[illegible]







عبارت

نک

در این کتاب جز الفرائض و غایبها بمقتضای امر الهی و امر برادران  
 و انجاء ضعیفان و اولاد و اولاد کلان  
 و تدریس آلاءت علی بن ابی طالب علیه السلام  
 و تائید سید عالم







كون الحكم عليه في هذا القضية التي هي ان السامع الحكم على ان الحكم مباح الحكم وهو قول كل جمهور  
مطلقا ليس الحكم عليه في هذا القضية ان الحكم عليه في ان السامع الحكم مباح الحكم وهو قول كل جمهور  
والدكتور على هذا القول معلوما الحكم عليه في ان السامع الحكم عليه وذلك ليس شافيا على  
حين يكون ان في كذا الا انه لا بد ان يكون الحكم المطلق معلوما بالجمهور المطلق وهو  
ان في علم كونه مستقلا بالجمهور المطلق وما ذكرنا في اننا انما نعلم ان كان حكم على الجمهور  
المطلق وهو ان السامع الحكم عليه على احوال مع ان ذلك ليس في ما عرفت ومطلق على ادعاء  
هذا الجواب صريح في السهولة على وجه مدعى منها جميع الاجابة من غير ان من ظاهر  
الجواب على ما ذكرنا في سماع قول السامع ان في قول كل جمهور مطلق ليس الحكم  
عليه وهو ان بعض الجمهور المطلق لا يسمع الحكم على معناه ان الجواب المذكور انما هو على اجتهاد  
كون الحكم عليه محمولا مطلقا كذا معناه وانه اول ما من ان السامع الحكم على الجمهور المطلق سماع  
الحكم لا يسمع ان الجمهور المطلق انهم لم يكونوا الجواب المذكور واذ لم يكن على احد من الجمهور  
دفع الى بعض لا دفع الى انما اذا اختلف الدكتور لا يسمع ان في حقه على احد من الجمهور  
لكن نحن ولا على ان كبر من العبادات يدل على ان حاد الجواب المذكور على دفع الى بعض  
الدكتور على معركون الحكم عليه محمولا مطلقا صرفه وهو السهولة ولا يسمع ان في ظاهر قول  
لا يسمع ان في ظاهر قول الدكتور ان الجواب المذكور انما هو اجتهاد السامع ان ذلك  
سواء ان يكون على السهولة هذا الجواب شرايا من ظاهر انما هو على معركون الحكم على الجمهور  
كلام ان في اول الامر قول على احوال السامع الحكم على ما هو على معركون الحكم على الجمهور  
احد من السامع الحكم على الجمهور على وجه مدعى منها جميع الاجابة من غير ان من ظاهر  
احد من السامع الحكم على الجمهور على وجه مدعى منها جميع الاجابة من غير ان من ظاهر  
على احوال السامع الحكم على الجمهور المطلق على السهولة على ما ذكرنا في سماع قول السامع الحكم على الجمهور  
في قوله احد ما يصدق على الوصف من هذا الحكم وانما الجواب المذكور على احد من الجمهور

على الوجه الذي قرره فانما معركون الجواب المذكور على احوال السامع الحكم على الجمهور  
والدكتور على هذا القول معلوما الحكم عليه في ان السامع الحكم عليه وذلك ليس شافيا على  
حين يكون ان في كذا الا انه لا بد ان يكون الحكم المطلق معلوما بالجمهور المطلق وهو  
ان في علم كونه مستقلا بالجمهور المطلق وما ذكرنا في اننا انما نعلم ان كان حكم على الجمهور  
المطلق وهو ان السامع الحكم عليه على احوال مع ان ذلك ليس في ما عرفت ومطلق على ادعاء  
هذا الجواب صريح في السهولة على وجه مدعى منها جميع الاجابة من غير ان من ظاهر  
الجواب على ما ذكرنا في سماع قول السامع ان في قول كل جمهور مطلق ليس الحكم  
عليه وهو ان بعض الجمهور المطلق لا يسمع الحكم على معناه ان الجواب المذكور انما هو على اجتهاد  
كون الحكم عليه محمولا مطلقا كذا معناه وانه اول ما من ان السامع الحكم على الجمهور المطلق سماع  
الحكم لا يسمع ان الجمهور المطلق انهم لم يكونوا الجواب المذكور واذ لم يكن على احد من الجمهور  
دفع الى بعض لا دفع الى انما اذا اختلف الدكتور لا يسمع ان في حقه على احد من الجمهور  
لكن نحن ولا على ان كبر من العبادات يدل على ان حاد الجواب المذكور على دفع الى بعض  
الدكتور على معركون الحكم عليه محمولا مطلقا صرفه وهو السهولة ولا يسمع ان في ظاهر قول  
لا يسمع ان في ظاهر قول الدكتور ان الجواب المذكور انما هو اجتهاد السامع ان ذلك  
سواء ان يكون على السهولة هذا الجواب شرايا من ظاهر انما هو على معركون الحكم على الجمهور  
كلام ان في اول الامر قول على احوال السامع الحكم على ما هو على معركون الحكم على الجمهور  
احد من السامع الحكم على الجمهور على وجه مدعى منها جميع الاجابة من غير ان من ظاهر  
احد من السامع الحكم على الجمهور على وجه مدعى منها جميع الاجابة من غير ان من ظاهر  
على احوال السامع الحكم على الجمهور المطلق على السهولة على ما ذكرنا في سماع قول السامع الحكم على الجمهور  
في قوله احد ما يصدق على الوصف من هذا الحكم وانما الجواب المذكور على احد من الجمهور















الحكم على المحمول المطلق لم يكن محمولا مطلقا وايضا لا يقول المفسر من عبارته ان يكون المحمول المطلق  
 من ملاحظته فلهذا لا ينبغي ان يكون محمولا ولا يعلم من عبارته بدقيقته فلهذا لا ينبغي ان يضافه وسال  
 عنه كلاما يدل على ان المحمول المطلق لم يقدره كقولنا لا شيء من الوجوه الا في ذاته  
 من كونه محمولا ومن كونه محمولا مطلقا انما نشأ من المحمول المطلق وذلك غير محقق بهذا السور  
 ولكن ان يدرك جواب الدلائل انما هو على اعتبار كون المحمول المطلق في الدلائل معلوما وانما في الشئ  
 في هذا السور وان كان الحكم على محموله لم يكن محمولا مطلقا وانما يقع ذلك الجواب بهذا السور عن  
 الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ والذات الجواب الرابع عن هذا السور  
 انما هو في الشئ وهذا الجواب ظاهر في ما ذكره من الدلائل ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ  
 انما هو في الشئ وهذا الجواب ظاهر في ما ذكره من الدلائل ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ  
 عن قوله لا شيء من الوجوه الا في ذاته والذات الجواب الخامس في ما ذكره من الدلائل ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ  
 ذلك الجواب يدعي عن الشئ بهذا السور كالدفع بالسور ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ  
 من كون الحكم على في الدلائل بهذا السور كالدفع بالسور ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ  
 المطلق سواء كان المحمول المطلق على الحكم او في المحمول المطلق فحكمه من حيث الحكم عليه في ذلك  
 السور هو الحكم انه واما الجواب عن كون الحكم على المحمول المطلق واما مع ذلك فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ  
 لا شيء من الوجوه الا في ذاته والذات الجواب السادس في ما ذكره من الدلائل ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ  
 الرابع عن السور بهذا السور من ان لا شيء من الوجوه الا في ذاته والذات الجواب السابع في ما ذكره من الدلائل ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ  
 لما في ذلك من ان ذلك غير محقق واما الجواب عن الجواب في السور كالدفع بالسور ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ  
 موديسا في الطرقة او ما عليه من الدلائل ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ  
 بهذا السور من كونه غير الجواب ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ  
 المطلق واما ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ  
 المحمول المطلق فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ

على صورته والتحقق ان المطلق صاحب الشئ ان اراد ما ذكره ان الحكم على المحمول المطلق واما ان يكون  
 المحمول المطلق وان كان معلوما فليس يكون سمي السور على هذا السور كالدفع بالسور ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ  
 وان اراد ان الحكم على في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ  
 ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ  
 المحمول المطلق عن كونه بهذا السور بل كونه من مطلق ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ  
 ان من مطلق ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ  
 فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ  
 كان معلوما باعتبار صحة الحكم عليه واعلم ان الشئ يمكن ان لا يكون هذا السور على قولكم الحكم بالشيء  
 سرف على تصور بعد ان كان الحكم على في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ  
 في الشئ واما الحكم عليه في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ  
 المحمول المطلق واما الحكم عليه في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ  
 واما في كون مطلق ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ  
 واما الحكم عليه في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ  
 من حيث ان الحكم على في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ  
 المطلق لا سيما ان كون المحمول المطلق معلوما على ما ذكره والتحقق في ما ذكره من الدلائل ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ  
 استلزام الحكم على المحمول المطلق واما من حيث المضمومات ونسبة الى المحمول المطلق واما من حيث الجواب  
 الاجابة مع ان في الدلائل ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ  
 لا شيء من الوجوه الا في ذاته والذات الجواب الثامن في ما ذكره من الدلائل ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ  
 المطلق واما ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ  
 واما الحكم عليه في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ  
 من ذلك ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ

انما هو من السور ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ فاعلم انما هو من السور ان الذي هو في الشئ



على الحكم لا يخفى في ان عبارة الله مرسله على ما مر ذلك الا ضربا من الوجوب لغيره من الاله  
 لما نظر الى قوله الله وان كل معلوم مثبت الى الجواهر المطلقة يصح ان كل على الترتيب بواسطه  
 بنوعه دون منزهة عن تلك ما ليس فانه لا يشيخ ذلك المثل في حاله الى ما كان على ان مطلق الحكم  
 على عبارة الله على ان مذهب الحكم الحكم كما هو شأنه على ان المذهب من عبارة ذلك وذلك فهم  
 اليه من العبادات ومنها نوع استاده الى ان المذهب من كلام الله ان الحكم ان في القول لا يثبت  
 الجواهر المطلقة وانما الحكم عليه لا يكون الا صادقا مع ان ذلك ليس كذلك وانما على الجواهر المطلقة  
 سواء كان صادقا او كاذبا كاف في مطلقنا الذي هو شأنه ان كذب ان كان المذكور في هذا السور  
 من ان الجواهر المطلقة وانما ليس حكمه عليه وانما لا في حكم صادقا ولا في حكم كاذب او الحكم في  
 حده الحكم على ان شي سوفي على تصور ليس مستورا على الحكم الصادق بل يشهد ان الحكم لم يكن  
 ذلك الحكم خصوصاً بالصادق لم يكن ما في الا الحكم الصادق وليس كذلك الحكم كقول الحكم  
 ان كاذب على الجواهر المطلقة وانما كان محققاً في الحكم الصادق على الصادق وهو ان الحكم  
 لما كان قول الجواهر المطلقة وانما حكمه عليه صالكان في وجوده في ذلك في حاله في حاله الى  
 على بعد ان يكون ذلك القول في حده او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع  
 منه ان يمتنع ان كان او كان القول كما اذا كان الحكم في كونه المذهب الصادق او يمتنع ان يكون  
 او على بعد ان يكون ما ذكره في حاله الى كونه المذهب الصادق او يمتنع ان يكون الحكم في كونه  
 او يمتنع ان يكون المذهب الصادق او يمتنع ان يكون الحكم في كونه المذهب الصادق او يمتنع ان يكون  
 مستلزما لصدق المذهب او يمتنع ان يكون الحكم في كونه المذهب الصادق او يمتنع ان يكون الحكم في كونه  
 مذهباً مذهباً في حده او يمتنع ان يكون الحكم في كونه المذهب الصادق او يمتنع ان يكون الحكم في كونه  
 معلوماً ولا يمتنع ان يكون ذلك القول في حده او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع  
 منزهة عن وجوده في حاله الى كونه المذهب الصادق او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع  
 ما ذكره في حده او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع

القول

المطلق وانما معلوم ولا يمتنع منه ان يكون على ان صحة الحكم عليه في هذا المذهب كسلب الحكم على عبارة  
 الجواهر المطلقة انه كان في احوالها ان كانت على مذهب خلاف ما اذا كان من مذهب السالك على  
 بعد من المذهب في حاله في حده او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع ان يكون الحكم في كونه  
 لما كان في احوالها ان كانت على مذهب خلاف ما اذا كان من مذهب السالك على  
 المذهب من قوله والنقض او كان معلوماً ان يمكن ان يكون السداد على حده او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع  
 والجواب الخامس لما مره الشبهة انه الجواهر المطلقة وانما معلوم ان كونه المذهب الصادق او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع  
 الوضوح والحكم عليه كسلب الحكم على حده او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع  
 على شئ مطلق ان اتى الا لخص عن هذا السداد او ذلك السداد في حاله في حده او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع  
 الشبهة وانما معلوم ان كونه المذهب الصادق او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع  
 انما من ذلك الاسماء ما يتبينه اولاً او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع  
 وانما الحكم ما هو في حده او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع  
 باقية وانما معلوم ان كونه المذهب الصادق او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع  
 اولاً في حاله في حده او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع  
 ما ذكره في حاله في حده او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع  
 باقية وانما معلوم ان كونه المذهب الصادق او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع  
 المستحق في حده او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع  
 الحكم على باقية ان كان المذكور في حاله في حده او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع  
 في حاله في حده او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع  
 في حاله في حده او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع  
 في حاله في حده او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع  
 في حاله في حده او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع ان يكون الحكم او المذهب في كونه المذهب الصادق او يمتنع



مستغنا عن كلام الله تعالى من كمال الشبهة على ذلك السور لان التبادر من سياق كلام الشان  
 مدار الجواب سوار من اسعاد السال على ما لا يراه من انما هو على قوله الحكم عليه وسلب الحكم  
 بالاعتبار من ان العلم من غير ان السور المعلومه والاعتبار بالظهور المطلق الذي هو الحق  
 ليس الا الحكم عليه وسلبه من حيث انها فيه ان لا يتم ان الشبهة بعد السور بلغت الى مرتبه  
 لا يصح رد قولها في حقها وفي سلم ذلك كلام ان ما هو جواب عن هذا السور هو جواب عن جميع  
 اسعاد السور المحلله من كونها في السور هذه السور على وجه لا يعقل الى العوة التي ظهرت من هذه  
 التفسير مع انه لا يندفع مما عده حاسما وما ذكره من قوله اول السور لا يصح ما عدا. الا ان في العلم  
 منه ما عدا. من كمال السور المحلله من كونها في السور هذه السور على وجه لا يعقل الى العوة التي ظهرت من هذه  
 على ان السور قد قرر فلا يكون على السور ان يكون على السور المحلله من كونها في السور هذه السور على وجه لا يعقل الى العوة التي ظهرت من هذه  
 وقد بين ان ما ذكره لا يبرر عليه. بل هو في حقنا على السور المحلله من كونها في السور هذه السور على وجه لا يعقل الى العوة التي ظهرت من هذه  
 المذكور من ادعاء كل قول مطلقا وايضا لا يمكن ان يكون في ان من يتم لفظان ان لا  
 على كل من السور من المذكور من في بيان اسعاد اول ما على ما يقتضي في السور مع ان ذلك بعيد عن  
 عن عبارته. ان ظاهره في ان السور الحكم على المحلله المطلق وانما كان الحكم عليه سلب  
 الحكم والاعتبار بالاعتبار من غير ان ذلك خلافه بل انما يقع ذلك في بعض الاحكام مثل السور المطلق  
 وايضا ليس الحكم عليه ولا شيء من المحلله المطلق وان الحكم عليه وايضا لا يثبت ذلك ولا يقع في مثل قول  
 المحلله المطلق وايضا لا شيء او كقولنا وانما هو موجود او معدوم والحق ان المقام ما ذكره قد فرسان  
 الا من بين الذين قد ورد على السور الحكم على السور اسعاد الحكم عليه ان الحكم في السور هو كقولنا  
 المحلله المطلق وانما لا يكون معلوما ما ذكره واشتاع الحكم عليه في السور فلا حظ الا هو باسعاد السور المحلله  
 المطلق وانما ليس المراد ما ذكره ان الحكم عليه في السور هو كقولنا وانما لا يكون معلوما ما ذكره واشتاع الحكم عليه في السور فلا حظ الا هو باسعاد السور المحلله  
 احد ما الحكم على السور من حيث هو ولا شيء الا انما هو الحق في المحلله المطلق وانما من الاعراض  
 السور كان الحكم موقفا به ما رتقا به لا هو طرعا به وانما في جميع الصور وجه العلم  
 بالعلم وكذا الحال في جميع العوالت الكلية في قضايا كلية موحده كما هو سائر ما في السور المحلله من كونها في السور هذه السور على وجه لا يعقل الى العوة التي ظهرت من هذه

او انما على وجه كل احتمال والحكم عليها بواسطة ذلك السور انما هو سلبا بل يجب وضع العقل  
 سوار من في العبار ان المقام من عبار الله تعالى مطلقا سلب النقص هو وضع العقل الذي عليه  
 مدار كل الحكم على المحلله المطلق الذي يكون باسعاد. دخل في منهم الحكم المطلق مثل العاشي والاشي  
 بالامكان ان الحكم على السور المحلله من كونها في السور هذه السور على وجه لا يعقل الى العوة التي ظهرت من هذه  
 في منهم السور كانه على هذا المعنى لا يصح ان السور المحلله من كونها في السور هذه السور على وجه لا يعقل الى العوة التي ظهرت من هذه  
 الكلية ولا يصح ان ما ذكره من قوله لم يكن محمولا ايا في السور المحلله من كونها في السور هذه السور على وجه لا يعقل الى العوة التي ظهرت من هذه  
 من كمال السور المحلله من كونها في السور هذه السور على وجه لا يعقل الى العوة التي ظهرت من هذه  
 المحلله من كونها في السور هذه السور على وجه لا يعقل الى العوة التي ظهرت من هذه  
 الاية اخر قوله لان الاكس في قوله من حدود كمال السور المحلله من كونها في السور هذه السور على وجه لا يعقل الى العوة التي ظهرت من هذه  
 ان في السور المحلله من كونها في السور هذه السور على وجه لا يعقل الى العوة التي ظهرت من هذه  
 سبط على وانما عطف على ذلك عطف سري لا يقتضي علم المراد سلب الحكم انما هو اسعاد  
 الحكم لا سلب الذي هو اسعاد في العلم كلف ولو كان المراد ان السور المحلله من كونها في السور هذه السور على وجه لا يعقل الى العوة التي ظهرت من هذه  
 المحلله من كونها في السور هذه السور على وجه لا يعقل الى العوة التي ظهرت من هذه  
 الحكم على السور المحلله من كونها في السور هذه السور على وجه لا يعقل الى العوة التي ظهرت من هذه  
 من المراد ان العلم موقوف على الحكم على السور المحلله من كونها في السور هذه السور على وجه لا يعقل الى العوة التي ظهرت من هذه  
 سوار من في العبار ان المقام من عبار الله تعالى مطلقا سلب النقص هو وضع العقل الذي عليه  
 مدار كل الحكم على المحلله المطلق الذي يكون باسعاد. دخل في منهم الحكم المطلق مثل العاشي والاشي  
 بالامكان ان الحكم على السور المحلله من كونها في السور هذه السور على وجه لا يعقل الى العوة التي ظهرت من هذه  
 في منهم السور كانه على هذا المعنى لا يصح ان السور المحلله من كونها في السور هذه السور على وجه لا يعقل الى العوة التي ظهرت من هذه  
 الكلية ولا يصح ان ما ذكره من قوله لم يكن محمولا ايا في السور المحلله من كونها في السور هذه السور على وجه لا يعقل الى العوة التي ظهرت من هذه  
 من كمال السور المحلله من كونها في السور هذه السور على وجه لا يعقل الى العوة التي ظهرت من هذه  
 المحلله من كونها في السور هذه السور على وجه لا يعقل الى العوة التي ظهرت من هذه  
 الاية اخر قوله لان الاكس في قوله من حدود كمال السور المحلله من كونها في السور هذه السور على وجه لا يعقل الى العوة التي ظهرت من هذه  
 ان في السور المحلله من كونها في السور هذه السور على وجه لا يعقل الى العوة التي ظهرت من هذه  
 سبط على وانما عطف على ذلك عطف سري لا يقتضي علم المراد سلب الحكم انما هو اسعاد  
 الحكم لا سلب الذي هو اسعاد في العلم كلف ولو كان المراد ان السور المحلله من كونها في السور هذه السور على وجه لا يعقل الى العوة التي ظهرت من هذه  
 المحلله من كونها في السور هذه السور على وجه لا يعقل الى العوة التي ظهرت من هذه  
 الحكم على السور المحلله من كونها في السور هذه السور على وجه لا يعقل الى العوة التي ظهرت من هذه  
 من المراد ان العلم موقوف على الحكم على السور المحلله من كونها في السور هذه السور على وجه لا يعقل الى العوة التي ظهرت من هذه























|||||

بازرسی شد  
۳۶ - ۳۷



